



المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

جامعة الجزائر 3

قسم علاقات دولية

مسار بناء الدولة في ليبيا بعد الحرب الاهلية

التحديات والاستجابة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية .

اشراف

د.علي لراي

اعداد الطالبة

حليمة منصور حياة

اللجنة المناقشة

د. بولالوة ياسين

د.بن دادة كلثوم

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر الجزيل وكل عبارات التقدير والامتنان للأستاذ المشرف علي لراي الذي تكرم بقبول الاشراف على هذا العمل فلك مني يا أستاذ كل عبارات الشكر والتقدير على كل توجيهاتك القيمة فلطالما حفزني و كنت سندا لي في انجاز هذا العمل

والشكر الجزيل لأعضاء اللجنة على قبولهم مناقشة هذا العمل

كما أتقدم بالشكر الى السيد مدير المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية مصطفى الصايح وجميع الأساتذة الافاضل على مجهوداتهم في سبيل تعلمنا

اهداء

اهدي ثمرات هذا الجهد ل

والدتي العزيزة حفظها الله واطال في عمرها

الى عائلتي، اساتذتي، وأصدقائي

ملخص الدراسة

باللغة العربية

تهدف هذه الدراسة الى تقديم فهم كرونولوجي حول الواقع الليبي وتناقضاته ,بالتركيز على مالات الحرب الاهلية 2011 ,بحيث تقوم الدراسة بعرض جملة من التحديات والرهانات المطروحة امام ما تشهده الدولة من انقسام –سلطة براسين – غير بعيد عن هذا تسعى هذه الدراسة الى تزويد المتلقي برؤية منطقية وتصور واقعي حول مسار بناء الدولة وسبل إعادة بعث السلم والاستقرار في المنطقة, بإحداث ذلك التوافق بين مختلف الاطراف المتناحرة في البلاد

الكلمات المفتاحية الحرب الاهلية, بناء الدولة, رهانات ,تحديات الخارجية

باللغة الإنجليزية

This study aims to provide a chronological understanding about the Libyan reality and its contradictions by focusing on the results of the civil war since 2011.Also its reviews a set of challenges and bets about the state-building crisis due to the internal division it witnesses Libya Two authority in Libya ,In addition ,this study seeks to provide the reader with a accurate and realistic vision of the path of state building in Libya ,and ways to rebuild peace and achieve security and stability through convergence of views and positions between the conflicting parties in Libya

Key words: Civil war ,state building ,challenges ,external bets

فهرس المحتويات

الصفحة	فهرس المحتويات
	الشكر والتقدير
	الإهداء
1	المقدمة
25-7	الفصل الأول الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة
7	المبحث الأول مفهوم الدولة ووظائفها
7	المطلب الأول تعريف الدولة ووظائفها
7	تعريف الدولة
10	وظائف الدولة
11	المطلب الثاني النظريات المفسرة لنشأة الدولة
11	النظريات الدينية الثيوقراطية
12	نظريات القوة والتغلب
13	نظريات العقد الاجتماعي
14	النظرية الماركسية
15	المبحث الثاني بناء الدولة المفهوم المحددات والمقومات
15	المطلب الأول الإطار المفاهيمي
21	المطلب الثاني متغيرات بناء الدولة
21	متغير السلطة السياسية
22	متغير الهوية القومية
24	متغير المشاركة السياسية
43-26	الفصل الثاني النظام السياسي الليبي (1951-2011) الطبيعة الخصائص والمآلات
26	المبحث الأول المحددات الطبيعية والمؤسسية السوسيو اقتصادية
26	المطلب الأول المعطيات الجغرافية والإدارية للدولة الليبية

27	التقسيمات الإدارية
28	أسس التقسيمات الإدارية
29	المطلب الثاني البنية المجتمعية للدولة الليبية
32	المبحث الثاني خصائص النظام السياسي الليبي القبيلة والريع النفطي
32	المطلب الأول القبيلة والقبلية في الحياة السياسية الليبية
34	توظيف العامل القبلي في تحدي النظام السياسي الليبي
35	مكانة القبيلة في النظام السياسي الليبي
35	القبلية وخصوصية بناء الدولة في ليبيا
36	القبيلة إبان فترة حكم معمر القذافي
37	المطلب الثاني مدخل الدولة الريفية في فهم النظام السياسي والاقتصادي الليبي
67-44	الفصل الثالث الدولة الليبية ما بعد القذافي التحديات ورهانات المستقبل
44	المبحث الأول الثورة الليبية الأسباب والنتائج
44	المطلب الأول الأسباب والحيثيات
48	المطلب الثاني التدخل الخارجي
48	النموذج المتكامل للتدخل العسكري في ليبيا
49	التدخل الفرنسي
50	الأهداف والمصالح وراء التدخل
51	التدخل البريطاني
52	التدخل الإيطالي
52	الأطراف الداخلية الرئيسية للصراع - الانقسامات
53	المطلب الثالث نتائج الثورة والتحديات المطروحة
53	النتائج
54	التحديات

54	التحديات الاقتصادية
55	التحديات الاجتماعية
57	التحديات السياسية
58	التحديات الأمنية
60	المبحث الثاني المبادرات الرامية الى حل الأزمة الليبية
60	المطلب الأول أهم المؤتمرات الدولية
60	مؤتمر صخيرات 17 ديسمبر 2015
61	مؤتمر برلين لحل الأزمة الليبية
63	إعلان باريس عن مؤتمر حل الأزمة الليبية
64	مؤتمر برلين الثاني
65	المطلب الثاني السيناريوهات المستقبلية لحل الأزمة الليبية
65	سيناريو الفوضى نحو التأزم
66	سيناريو بعث مفهوم المواطنة -نحو الإصلاح
66	سيناريو إقامة دولة فيدرالية ليبية – تعزيز الانقسام
70-68	الخاتمة والإستنتاجات
75-71	قائمة المراجع

قائمة الجداول

الصفحة	قائمة الجداول
42	جدول يوضح ارتباط متوسط دخل الفرد السنوي في ليبيا بمستويات أسعار النفط
43	جدول يبين إرتباط الزيادة في الناتج الداخلي الخام بالزيادة في الناتج النفطي

مقدمة

مقدمة:

شهد العالم العربي في مستهل العقد الأول من هذا القرن، حراكا سياسيا مفاجئا، لم تستطع الأنظمة التسلطية الصمود أمام ضغطه الشديد، فهو حراك كان يعبر عن دخول المنطقة العربية مرحلة جديدة، اتسمت بتفاؤل مفرط، بتجاوز الاستبداد والتسلط وولوج مسار جديد يؤسس للتعدّد والديمقراطية.

بيد أنّ تبعات هذا الحراك ومخرجاته السياسية والأمنية الكارثية في أغلب الحالات، جعلت التفاؤل المفرط بغد عربي مشرق يتحول إلى تشاؤم قاتم، وبعدها كانت الشعوب تنتطع إلى التغيير المنشود، أصبح الاستعصاء واستحالة التغيير هو الشعور الغالب لدى هذه الشعوب، نتيجة للفوضى والعنف السياسي الذي صاحب هذا الحراك.

لقد بيّنت هذه التجربة التاريخية أنّ إسقاط الحكومات لا يعني بناتا، أن الطريق ستكون ممهدة ومعبدة لبروز نظام ديمقراطي راسخ مستقر.

وتتميّز التجربة الليبية عن سائر التجارب التي انتهى إليها ما كان يسمّى بالربيع العربي بمميزات عديدة، أولها دور التدخّل الأجنبي في إسقاط النظام السياسي واستبداله بنظام جديد مناوئ للسلطة القديمة ومتحالف مع القوى الإقليمية والدولية، ثمّ دخول التجربة السياسية الجديدة مرحلة من الفوضى و انعدام الاستقرار، نتيجة للتناقضات الداخلية و الاستقطابات الخارجية.

أهمية الدراسة:

لقد عرفت ليبيا طوال عقد ونيف تلي مقتل معمر القذافي في 20 أكتوبر 2011 انفلاتا أمنيا كبيرا، زاده تأجيجا انتشار السلاح بشكل رهيب ووقوعه في أيدي الجماعات المسلحة التي تتنازع السلطة والثروة، وهو ما أضفى على المرحلة السياسية الانتقالية في ليبيا أبعادا و إشكالات لم تعرفهما التجربتين التونسية و المصرية، كما أنّ حجم التدخلات الخارجية في الحالة الليبية بلغ مستويات عالية، إذ لا يخفى على أحد أنّ إسقاط النظام أو لنقل رأس النظام جاء بعد تدخل عسكري خارجي مباشر، فلقد كان من الوارد أن يستطيع نظام الحكم في ليبيا أن يصمد لوقت طويل، أو حتى يستطيع إخماد التمرد الداخلي، لكنّ الدور الحاسم الذي لعبه الحلف الأطلسي هو الذي رجّح كفة المعارضة السياسية المتمردة على سلطة معمر القذافي الذي حكم ليبيا لمدة تجاوزت 42 سنة (الفتاح من سبتمبر 1969 إلى غاية اغتياله في العشرين من أكتوبر 2020).

و لهذا فإن دراسة الحالة الليبية تكتسي أهمية فائقة، فهي فرصة للباحثين في تجارب التحول و الانتقال الديمقراطي أن يلمسوا الدور الذي تلعبه التدخلات الخارجية في تغيير و إسقاط الأنظمة بالقوة، كما أن الحالة الليبية تسمح لنا، بدراسة جملة من المحددات و المتغيرات التي تفتقدهما التجربتين التونسية و المصرية، و هما: متغير الولاءات القبلية (أو لنقل القبلية السياسية) باعتبار الشعب الليبي مجتمع قبلي محافظ على العصبية و التقاليد العصبية، بالرغم

من أنّ النظام السياسي الليبي كان يحمل ظاهريا شعارات تقدّمية جمهورية تحرّرية... الخ، وهو ما طرحه القذافي فيما يسمّيه النظرية العالمية الثالثة، ووضحه في كتابه الأخضر الذي اعتبر دستورا لليبيين؛ و متغير الربيع النفطي، المحدّد الثاني الذي يميّز ليبيا عن تونس ومصر.

ولهذا فإن الحالة الليبية، هي فرصة علمية، تسمح للباحثين في شؤون التحول الديمقراطي عامة، والباحثين في مسألة بناء الدولة في الدول الهشة أن يختبروا النظريات والمقاربات التفسيرية التي صيغت لنماذج سياسية أخرى.

فتعدّد الأطراف المتدخلة في الشأن الليبي (داخلية، إقليمية ودولية) وتعدّد المتغيرات (مؤسسية ومجتمعية وثقافية واقتصادية) يجعل من دراسة عملية بناء الدولة في ليبيا تعرف تعقيدا كبير لا يمكن إنكاره، ولكنها في الوقت نفسه تمنح الطالب في قسم الماجستير مجالاً واسعاً لاستغلال مداركه العلمية السابقة.

المشكلة البحثية:

كما أسلفنا الذكر فإن الحالة الليبية تكتسي تعقيدا أكبر من تعقيدات الحالة التونسية والمصرية، ففي الحالة المصرية والتونسية لم يمس التغيير جوهر المنظومة السياسية فلقد ظلت مؤسسات الدولة صامدة، والإدارة قائمة والمؤسسة الأمنية من شرطة وجيش ظلت تمارس وظائفها ولو بقليل من الضغط الذي تولّد من الاحتقان الشعبي، بينما في ليبيا انهارت تقريبا جميع مؤسسات الدولة، بل إنّ ليبيا أصلا لم تكن طوال مرحلة حكم معمر القذافي دولة قائمة على مؤسسات ثابتة مستقرة وعصرية، فأسلوب الحكم في ليبيا كان مرتبطا بالأشخاص والولاءات التقليدية، و متمركزا حول شخصية قائد الثورة الليبية أي معمر القذافي، فليبيا كانت تفتقر لمؤسسات و بيروقراطية إدارية محكمة، و تجربة المجالس الشعبية لم تكن في الحقيقة إلا تكريس لهشاشة الحياة السياسية والإدارية في ليبيا، ولقد ولّد هذا الوضع حالة جديدة بعد الثورة و ما تلاها من حرب أهلية و تنازع بين الأطراف المتصارعة على الثروة و السلطة، حتى أصبحت ليبيا دولة منقسمة إلى قطبين سياسيين منفصلين، أو لنقل دولة برأسين، سلطة شرعية تتحكّم في العاصمة و جزء ضئيل من الأقاليم الغربية و سلطة تنافسها الشرعية استقرت في أقصى الشرق، ولهذا فلقد أصبحت الحاجة ملحة لإعادة بعث تصور جديد للدولة الليبية، و هو ما يفرض تناول الحالة الليبية من مدخل بناء الدولة، أي إعادة بناء الدولة الليبية بآليات و أدوات جديدة، إلا أنّ ذلك أصبح صعبا للغاية لتظافر عوامل عدّة أولها انعدام التوافق الداخلي بين مختلف الأطراف الفاعلة في المشهد السياسي الليبي، ثانيها التدخل السافر للقوى الإقليمية و الدولية في الشأن الداخلي الليبي، و عليه ستكون إشكالية هذا البحث كالآتي:

" ماهي التحدّيات التي نعيق عملية بناء الدولة في ليبيا؟ وما هي سبل تجاوزها؟".

ولتبسيط هذه الإشكالية، تم اقتراح ثلاثة أسئلة فرعية، يرتبط كل واحد منها بمرحلة معينة من مراحل هذا البحث:

- هل تستوجب عملية بناء الدولة الحديثة إرساء ثقافة سياسية جديدة أو بناء مؤسسات قوية وفعّالة؟
 - هل يمكننا اعتبار سقوط نظام القذافي عاملا مساعدا في مسار بناء الدولة الحديثة أو تكريسا للفوضى والانقسام؟
 - ما هو مستقبل الصراع السياسي في ليبيا؟ أنتج الأطراف الفاعلة إلى الحوار والتوافق أم إلى مزيد من التنازع وتكريس الانقسام؟
وللإجابة على هذه الأسئلة الفرعية، تم اقتراح ثلاثة فرضيات أو إجابات مؤقتة:
 - تستوجب عملية بناء الدولة لثقافة سياسية متكيفة مع متطلبات الحداثة ومؤسسات سياسية تتميز بالصلابة والكفاءة.
 - إذا لم يتم تجاوز منظومة القذافي فإن حظوظ بناء دولة ليبية حديثة يبقى مستحيلا.
 - يتوقف مسار حل الأزمة الليبية على إدراك الفاعلين السياسيين لضرورة الحوار والتوافق.
- أدبيات الدراسة:**

عرف موضوع بناء الدولة في ليبيا اهتماما متزايدا من قبل بعض الباحثين، و بما أنّ مستقبل ليبيا و استقرارها أمر يهّمنا كجزائريين، فلقد انبرى باحثون جزائريون لدراسته دراسة علمية مستفيضة، شكّلت إدراكا و فهما أكثر اتساعا و شمولية لإشكالية بناء الدولة في ليبيا.

استفدنا من كتاب نوعي أعدته الكاتبة أشواق عباس و الموسوم **أزمة بناء الدولة العربية المعاصرة: مقارنة نقدية لمفهوم الإصلاح وإشكالية التكامل العقلاني**، نشره مركز دراسات الوحدة العربية، و هو كتاب تناول مسألة بناء الدولة في العالم العربي وفق طرح نقدي شامل، و هو ما جعل تناوله لإشكالية بناء الدولة في ليبيا تطرح في مستوى أوسع و هو الأمة العربية، و لعلّ ذلك ما منع الكاتبة من الإشارة إلى خصوصيات و مميزات النموذج الليبي إشارة مستفيضة.

و من بين الدراسات المستفيضة في هذا المجال، كتاب: **ليبيا و إشكالية بناء الدولة- الأمة 1951-2017**، لصاحبه صادق حجال، المنشور من قبل دار الكتاب الأكاديمي سنة 2020، وهذه الدراسة هي الأصل تنقيح و تهذيب لأطروحة الدكتوراه التي ناقشها الدكتور صادق حجال في جامعة الجزائر3، و تعتبر إضافة علمية، مكنتنا من الاقتراب من الأزمة الليبية و تفاعلاتها الإقليمية و الدولية و أتاحت لنا فهم التجربة السياسية الليبية منذ استقلالها سنة 1951 إلى غاية سنة 2017، علما أنّ الأزمة الليبية عرفت مسارا أكثر عنفا بعد هذه السنة، و أصبحت صورة للصراع الدولي و الإقليمي في منطقة جنوب المتوسط وحتى شرق المتوسط.

و من بين الدراسات التي تناولت موضوع بناء الدولة في ليبيا أطروحة الدكتوراه التي أعدتها نور الهدى بن بنقة و الموسومة " **إشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط نظام القذافي 2012-2017** " في كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية بجامعة الجزائر3، و

التي تناولت فيها المتغيرات المؤثرة في عملية بناء الدولة في ليبيا ، وركزت فيها على دور العامل القبلي، و السيناريوهات المستقبلية المحتملة.

مجالات الدراسة: -

- **المجال الزمني:** ينحصر المجال الزمني للدراسة في الفترة التي تلت سقوط نظام القذافي، بيد أنه لا مناص من الرجوع إلى الماضي، لتشكيل خلفية علمية موضوعية حول الظاهرة ، أي ظاهرة بناء الدولة، لأن بناء الدولة كمسار أو كعملية، لا ينطلق من الصفر بل يقوم على مرتكزات و متغيرات مرحلية و هيكلية مرتبطة بإرث تاريخي و ثقافة سياسية متأصلة، و مؤسسات سياسية و إدارية تشكلت لديها عبر عقود طويلة سلوكيات نمطية قارة.
- **المجال المكاني:** و نقصد به القطر الليبي أساسا، مع التأكيد على تفاعلاته مع فضائه الإقليمي و الدولي.
- **المجال الموضوعي:** يتم التركيز على موضوع عملية بناء الدولة، دون تجاهل الظواهر التي تتداخل معها تأثيرا و تأثرا.

صعوبات الدراسة:

تعتبر المسألة الليبية شديدة التعقيد، تتداخل فيها مؤثرات كثيرة، تجعل دراستها شديدة الصعوبة، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى أن ليبيا اليوم أصبحت تخضع للنفوذ الأجنبي، وهذا النفوذ لا يتوقف فقط على النفوذ السياسي والأمني والاقتصادي، بل يتعداه إلى النفوذ العلمي والثقافي، وهو ما جعل معظم الكتب و الدراسات التي تناولت الموضوع الليبي تتسم بالذاتية والانحياز الفاضح، فمن غير إيجاد دراسة مصرية أو إماراتية أو سعودية حول هذا الموضوع لا تتوافق مع الطرح و التصور أو لنقل سياسات دولها، و الشيء نفسه في الدراسات التي نشرت في تركيا أو قطر على سبيل المثال، فمن السهل جدا ملاحظة هذا الانحياز و انعدام الموضوعية في جل هذه الأعمال، و لهذا فالدراسة لا بد أن تنطلق من فهم رهانات الداخل الليبي و حقيقة التنافس و طبيعته بين مختلف الأطراف الفاعلة، و هو ما ينطبق على الفاعلين الدوليين، و من بين الصعوبات التي وجدناها في هذا البحث هو صعوبة تحديد نقاط للتوافق والمفزي لحل الأزمة الليبية، ما دامت الأطراف كلها تدّعي أنها تحتكر الحقيقة المطلقة.

إضافة إلى هذا فإنّ الصعوبة الأخرى تكمن في المدة الزمنية القصيرة التي تمنح لطالب الماجستير، قصد إتمام مذكرته، فيصبح بذلك ملتزما بإتمامها قبل تمكنه من الإلمام بمختلف جوانب موضوع بحثه.

مناهج الدراسة:

تمّ الاستعانة بجملة من المناهج، لعلّ أكثرها استخداما هي:

- المنهج التاريخي:

و تمّ توظيف هذا المنهج من أجل فهم الخلفية التاريخية للظاهرة موضوع الدراسة، و لخصر الأحداث و الوقائع التي يمكننا توظيفها بالشكل الذي يخدم هذا البحث، و معرفة تطور هذه الظواهر، قصد استشراف مآلاتها مستقبلا.

- منهج دراسة الحالة:

وتمّ توظيف هذا المنهج لأنّه يسعى إلى التدقيق و الإحاطة و التخصيص، فهو لا ينحى بالبحث إلى العمومية المفرطة، بل يجعل التركيز على نموذج حي للدراسة، لأن الاستعانة به تسمح لنا بفحص الفرضيات و التثبت منها ضمن حالة واحدة، و في الحالة الليبية يسمح لنا تطبيق دراسة منهج دراسة الحالة أن نقوم بعملية إسقاط النظريات و المقاربات التي تفسّر ظاهرة أو عملية بناء الدولة على بيئة غير البيئة التي صيغت فيها هذه النظريات، فتكون الدراسة دراسة مقارنة بطريقة غير مباشرة.

كما تمت الاستعانة ببعض المقاربات التي نعتبرها ملائمة للواقع السياسي و المجتمعي و الاقتصادي الليبي، إذ تمّ توظيف مقاربات سوسيوثقافية بغرض فهم طبيعة المجتمع الليبي و بخاصة، مسألة الانتماء القبلي و دور القبيلة السياسية في تشكيل التحالفات و العصب السياسية المتصارعة، كما تمّ توظيف مقاربة " الدولة الريعية" لفهم خصائص الاقتصاد السياسي الليبي القائم على الربيع النفطي و دور هذا الربيع في تشكيل ذهنيات و سيكولوجيات تتعدّى الجانب الاقتصادي لتتمظهر في النظام السياسي و البنى الاجتماعية.

وبما أنّ الحالة الليبية تتداخل فيها العوامل الداخلية و الخارجية، نتيجة الضغوط الخارجية و الاستقطابات الصريحة، فإنّ اللجوء إلى التحليل الجيوسياسي و الجيواقتصادي يصبح ضروريا للغاية، و تصبح الاستعانة بالمقاربة الواقعية إطارا نظريا يساعدنا على فهم الطبيعة الصراعية التي أخذها الموضوع الليبي.

تقسيم الدراسة:

تمّ تقسيم الدراسة إلى:

- مقدّمة، استعرضنا فيها المشكلة البحثية للدراسة، و الإشكالية التي تمّت صياغتها لخصر هذه المشكلة، ثمّ قمنا بتفريع الإشكالية إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية ، و قدّمنا إجابات مؤقتة أو فرضيات للدراسة، كما استعرضنا فيها أهمية الموضوع و الأدبيات العلمية التي تناولته بالدراسة، كما عرضنا المناهج و المقاربات التي استخدمناها في هذا البحث.

- الفصل الأول: و تمّ فيه تناول الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة، ابتداء بجرد التعريفات الخاصة بظاهرة الدولة، لغة و اصطلاحا، ثم الانتقال إلى موضوع " بناء

الدولة" وعرض مختلف النظريات و المقاربات التي درست هذا الموضوع، لتكوين خلفية علمية متينة تسمح لنا من الولوج لعملية بناء الدولة في الحالة الليبية، في الفصل الثاني.

- **الفصل الثاني:** وهو فصل مخصّص لفهم خصائص ومميزات النظام السياسي والاقتصادي والمجتمعي الليبي، بكل تناقضاته، مع التركيز على المتغيرات المؤثرة في الحياة السياسية الليبية، كمتغير القبيلة ومتغير الربيع، لفهم دورهما في بلورة النموذج الليبي.

- **الفصل الثالث،** وفيه تمّ التركيز على الحراك الذي أسقط نظام القذافي، وما آلت إليه الأوضاع السياسية والأمنية في ليبيا من فوضى وانقسام، ثمّ تناولت الدراسة بالبحث عن أسباب هذه الانقسامات الداخلية و الخارجية، مع إبراز مختلف المبادرات الدولية التي برزت لحل الأزمة الليبية و تحقيق الوفاق الوطني، لينتهي الدراسة و الفصل الثالث بإعداد سيناريوهات مستقبلية بسيطة تستشرف مستقبل أو مصير الدولة الليبية

- **خاتمة واستنتاجات،** تمّ فيها استعراض أهم ما تم استخلاصه من هذه الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة

سيتناول هذا الفصل أهم المفاهيم المفسرة لموضوع الدولة، من الناحية اللغوية والاصطلاحية، و مجرد وظائفها، و النظريات التي فسّرت مبررات و غايات وجود الدولة، كما يتناول مسألة بناء الدولة من حيث المفهوم و النظريات التي اهتمت بتفسير هذه الظاهرة.

المبحث الأول: مفهوم الدولة ووظائفها

يعتبر مصطلح الدولة، المفهوم الأكثر استعمالاً في العديد من الحقول المعرفية، ابتداءً بالفلسفة والفكر السياسيين، ثم القانون وعلم الاجتماع السياسي، وصولاً إلى علم السياسة الذي يعتبر الكثير من رواده " الدولة" موضوعاً لهذا العلم الناشئ، إلا أنّ ذلك لم يمنع من أن يكون المفهوم الأكثر جدلاً بالنظر إلى الدلالات والتصورات الفكرية والمعرفية المختلفة والمتعارضة التي يحملها.

المطلب الأول : تعريف الدولة ووظائفها:

إنّ صياغة تعريف جامع و مانع للدولة، يعتبر من المهمّات الصعبة في حقل العلوم السياسية، إذ أنّ مدلولها اللغوي و الاصطلاحي، يتغير بتغيّر البيئات الثقافية و النماذج المعرفية، و هذا الاختلاف و التباين يمكن ملاحظته أولاً، في الدلالة اللغوية للفظ الدولة.

أولاً) الدلالة اللغوية:

فلورجعنا إلى المعنى الأول للفظ الدولة في اللغة العربية لوجدنا أن الدولة اشتقاق من الفعل دال الذي يدل على انقلاب الشيء و دورانه من حال الى حال، و دالت لكم الدولة اي بالمعنى صارت لكم، و يقال في هذا دالت لنا الدولة، أي أصبحت لنا القوة و الغلبة و زمام الحكم و يعود مصدر الدولة إلى دول، و يعني ما يتداول و يكون مرة لذاك و مرة لذاك، فتطلق على هذا بالسيطرة و الفتح.

فالملاحظ ان اللغة العربية تمنح لهذا المفهوم خاصية التغيّر و التبدّل و التعاقب، و هو المعنى الذي جاء به القرآن الكريم وورد في الآية الكريمة مصداقاً لقوله تعالى: "و تلك الأيام نداولها بين الناس"¹، ولقد أورد الإمام المفسّر الطبري في تفسيره لهذه الآية معانٍ كثيرة لكلمة "نداولها"، اعتماداً على سبب و سياق نزولها، أي بعد معركة أحد، التي انهزم فيها المسلمون على كفار قريش، وقال أبو سُفيان يوم أحد بعدما وقعت الهزيمة على المسلمين: "أَعْلُ هَبْلُ، أَعْلُ هَبْلُ! فقال عمر: يا رسول الله ألا أجيبه؟ قال: بلى

¹ سورة آل عمران، الآية 140

يا عُمَر. قال عمر: الله أعلى وأَجَلُّ! فقال أبو سفيان: يا ابن الخطاب، إنه يوم الصَّمْت، يوماً بيوم بدر، وإن الأيام دُول، وإن الحرب سجال"،¹ فلقد جاءت الآية التي تدل على معنى كلمة دول في هذه الآية في سياق الحديث عن وجود سنّة التداول الكونية، لتدلّ على أنّه لا وجود لتبثا ودوام.

كما جاء لفظ "دولة" في الآية السابعة من سورة الحشر في قوله تعالى: "مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ"²، إذ لا يختلف معناها في هذه الآية كثيرا عن مدلولها في الآية 140 من سورة آل عمران، لتدل على الانتقال (أي انتقال مال الفياء بين طبقة الأغنياء دون سواهم).

وعلى هذا الأساس، واستنادا لمصدر الاشتقاق اللغوي، يأخذ إدراك العرب لمعنى الدولة بعدا غير الذي نجده في اللغات اللاتينية، فنجد دلالاته في هذه اللغات تنتقل من حالة التغيّر وعدم الثبات - كما هو الحال في لغة العرب- الى حالة الثبات و الديمومة التي نلمسها في كلمة «state» المرادفة لكلمة الدولة و المشتقة من الكلمة اللاتينية "state" التي من بين ما تعنيه : الوقوف أو البقاء أو الدوام.

ثانيا) التعريف الاصطلاحي:

ان تقديم تعريف موحد للدولة لا يعد بالأمر السهل، ذلك بالنظر الى امتزاجها بعدة عناصر فكل باحث يعطي تعريفا خاصا به، وبحسب المدرسة الفكرية التي ينتمي اليها.

اما اصطلاحا يذهب العديد من المفكرين من فلاسفة وعلماء السياسة الى ان مصطلح الدولة يتمحور حول مسلمات معينة، فمنهم من يعتبرها:

- جماعة مستقلة من الافراد بصفة مستقرة ومعينة بينهم من طبقة حاكمة واخرى محكومة.
- أو مجموعة من الافراد مستقرة على اقليم معين ولها من التنظيم ما يجعل للجماعة في مواجهة الافراد سلطة عليا أمره.
- أو عبارة عن وحدة قانونية دائمة تتضمن وجود هيئة اجتماعية لها حق ممارسات القانونية معينة في مواجهة امة مستقرة على اقليم محدد تباشر حقوق السيادة بإرادتها المنفردة عن طريق استخدام القوة المادية التي تحتكرها.

¹ الطبري ، محمد بن جرير، تفسير الطبري، القاهرة، دار الحديث، 2010 ص..70.

²سورة الحشر، الآية 7.

- أو عبارة عن مجتمع معين يعيش على إقليم معين يخضع لسيطرة هيئة حاكمة ذات سيادة ويتبع بشخصية معنوية متميزة عن المجتمعات الأخرى.¹

والملاحظ من خلال هاته التعاريف ذلك التطور المفاهيمي للدولة، والتي تعبر عن نمط من العلاقات السلطوية داخل رقعة جغرافية معينة تخضع لانتماءات عدّة، من الانتماء القبلي و سيطرة السلطة الروحية، وصولاً الى وجود اعتبارات اخرى عززت و ضيقت من مفهوم الدولة من خلال جملة العوامل من بروز مفهوم السيادة الى الانتماء الوطني القومي التي رسخته الدولة الوستفالية، الا ان مفهوم الدولة لم يسلم التداخل بين مختلف العلوم، قانونية كانت أو سوسولوجية.

الدولة في التعريف القانوني

اهتم فقهاء القانون في تعريفهم للدولة الى العناصر المشكلة لها من وجود الأرض، السلطات العامة المنظمة، السيادة، والمجموعة البشرية، بحيث عرفها الفقيه القانوني الفرنسي دوجي " على انها جماعة من الناس الاجتماعيين بينهم طبقة حاكمة و اخرى محكومة"²، من جانب اخر يذهب التعريف القانوني الى الاهتمام بمبدأ الفصل بين السلطات، وتسليط الضوء على المعطى المؤسساتي، متجاوزين بهذا كل المداخل المتعلقة بالهوية، والاحساس بالانتماء المبني على الروابط التاريخية و المصير المشترك.

فتعرّف الدولة على انها تلك المجموعة الدائمة والمستقلة من الافراد يملكون اقليماً معيناً، تضم سلطة منظمة بهدف تمكين الجماعات والافراد من التمتع بحقوقهم و حرياتهم، لهذا جاءت فكرة التأسيس بناء على العلاقة التكاملية، القائمة على التضامن و التنظيم السياسي و القانوني، كما انهم ركّزوا على معطى أساسي، وهو أنّ الدولة اذ توفرت فيها الشروط و العناصر لا بد من اضافة السيادة الذي لا يكرس الا من خلال مسار استقلال تام يشهد له اعتراف المجتمع الدولي.³

الدولة في التعريف السوسولوجي

ان المدخل السوسولوجي للدولة يعتبرها مؤسسة إنسانية، تعود الى الاجتماع الاول للبشرية التي عرفت بالمجتمعات الزراعية، كمجتمع ما بين النهرين أو في الصين التي عبرت عن النموذج البيروقراطي العالي التنظيم، الا ان الدولة الحديثة ارتبطت بأوروبا، التي يعود تاريخها الى فترة حكم الانظمة الملكية

¹ جميلة الشرجي، " الدولة"، الموسوعة العربية الشاملة، <http://arab-ency.com.sy/law/details/25624> (تاريخ الولوج: 5 أفريل 2022).

² Marc Milet, « L. Duguit et M. Hauriou, quarante ans de controverse juridico-politique (1889-1929) » in Les juristes face au politique, (dir) ; Carlos Miguel Herera, Paris, Editions Kimé, 2003, p.95.

³ Ibid. p.98.

في فرنسا و اسبانيا و السويد، و المملكة المتحدة. و بخاصة بعد حرب الثلاثين سنة التي انتهت بصلح وستفاليا سنة 1648 التي أرست نمطا جديدا للحكم قائم على مبدأ سيادة الدول.¹

و يعدّ ماكس فيبر أكثر علماء الاجتماع تناولا لموضوع الدولة، التي عبر عنها من مدخل الاكراه المشروع، فهي حسبه مجتمع انساني يعنى بالحفاظ على التراتبيات الاجتماعية، بامتلاكها لوسائل القهر واستخدام القوة الشرعية (القانونية) ذلك بوصفها الوسيلة الطبيعية للسلطة، وما يبيّن هذا قوة المؤسسات المرتبطة بالدولة الحديثة، بالإضافة الى طرح فيبر حول عقلنة البيروقراطية على اساس القيام بدورها من منظور الدولة، بحكم انها قادرة على تسيير شؤون المواطنين، فلقد حصر فيبر تعريفه للدولة في مفهوم السلطة، إذ اعتبرها التجمع الوحيد الذي يحتكر أو يجب أن يحتكر ممارسة القوة و التي تكون بالضرورة شرعية، ولتحقيق هذه العلاقة بين الحاكم و المحكومين، اعتمد فيبر على مفهومين أساسيين هما القدرة: و التي يقصد بها إمكانية ممارسة السلطة، و السيطرة: التي يقصد بها إمكانية فرض نظام معين للطاعة.²

اما بحديثنا عن علم السياسة، فنجد ذلك الاهتمام الخاص بمفهوم الدولة القومية التي ارتبطت باوروبا الغربية، في شكل ذلك التنظيم السياسي القائم على عدم ربط هذا الكيان السياسي بالأشخاص عكس ما كان شائعا في الملكيات السلالية المطلقة و النظم الإمبراطورية، لكن الدولة الحديثة المنبثقة عن معاهدة وستفاليا قد زودت مفهوم الدولة بالسيادة الاقليمية منبهة بهذا حروب الثلاثين عاما، كما انها تعتبر معاهدة التأسيس الاول لدنيوية العلاقات الدولية التي حلت محلّ السلطة الدينية الروحية متجاوزة بهذا الرمزية السلطوية التي كانت للبابا.

ثالثا: وظائف الدولة:

تتسم وظائف الدولة بالتضيق و التوسع ذلك بناء على مختلف المداخل المفسرة لنشأتها، بحيث نجد منها ما تركز على بعض الواجبات الأساسية، ثم تتوسع في مجتمعات أخرى، لتزيد من مساحة التدخّل الحكومية، و يمكننا دمج هذه الاتجاهات ثم فرزها في اتجاهين اساسيين؛ ينزع الاتجاه الأول الى اعتبار الفرد هو الوسيلة و الغاية، و بذلك تقف الدولة موقفا سلبيا ازاء اي مسألة متعلقة بحقوق الفرد و حرياته، و بالتالي لا يمكنها التدخل في كثير من المجالات، كالتعليم، الثقافة و الصحة، و اقتصار

¹ Benno Teschke, « La théorisation du système étatique westphalien : les relations internationales de l'absolutisme au capitalisme », Paris, Cahiers de recherches sociologiques, numéro 52, hiver 2012, p.60.

² القري أحمد، "سوسيولوجيا السياسة عند ماكس فيبر"، الجزائر، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، عدد 2، رقم 8، نوفمبر 2020، ص.23.

وظيفتها على حماية وتنظيم حقوق الأفراد وحررياتهم، دون الانتقاص منها او اضعافها من الامن وحرية التنقل، الى جانب حريات اخرى مرتبطة بتحرير الذهن والفكر من حيث الادلاء بالرأي والحرية الدينية وغيرها من الحريات الأساسية، وهنا يمكن القول ان بناء المصلحة العامة عند هذا المذهب يقوم على الحقوق الفردية، وهذا ما يسمى بالاتجاه الأدنوي tendance minimaliste الذي يعتقد أنّ التدخل المفرط للدولة في الشأن العام والخاص ينقص من كفاءتها ويفقدها قوتها. وهو الطرح الذي تتبناه المدرسة الليبرالية عموماً.

اما الاتجاه الثاني الاشتراكي الذي جاء مناقضاً للفردية في تجديد وظائف الدولة، فيؤكد على الجماعة كهدف وغاية، ويسعى عن طريق هذا الى نبذ كل مخلفات الرأسمالية لما لها من تقديس للفرد، التي افرزت الطبقة بين افراد المجتمع وحكم الاقلية محاولين بهذا تجاوز الملكية الخاصة نحو العامة الغير المقيدة بذلك تدخل الدولة في كل ما له شأن اجتماعي من تعليم صحة والعمل على تقوية الجهاز التنفيذي بزيادة اختصاصاته وسلطاته.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة لنشأة الدولة

لقد تعددت الطروحات الفلسفية الرامية الى تفسير ظاهرة الدولة، والغاية من وجودها، والتي تحاول الاجابة عن سؤال جوهرى: ما أصل الدولة؟ وعلى اي اساس وجدت؟

أولاً: النظريات الدينية أو الثيوقراطية

يرجع اصحاب هذا الطرح الى نقطة، مفادها أنّ ظهور الدولة و اساس وجودها راجع الى الله، مما يجعل من الدولة مقدسة، كونها من صنع الله، يمنحها لمن يشاء في الأرض، ذلك الصنع الإلهي يجعل من السلطة وصية الله للحكام، وقد جاءت مجمل المحاولات عبر التاريخ لتفسير او تبرير الدولة وفق هذا المبدأ بل الكثير من حضارات كانت تضيف على الحاكم صفات الهية كما هو موجود في الحضارة الفرعونية بما يسمى الحاكم الاله او نصف الإله.

اي ان هذه التفسيرات السابقة، وإن تطورت في مراحل متأخرة من تأليه الحاكم، والانتقال من الحق الإلهي المباشر الى الحق الإلهي غير المباشر، الا انها ظلت تعتمد على مبررات دينية، فالحاكم هو ظل الله في الارض وهو تعبير عن ارادته و امتداد لسلطته في الارض وقد عبر عن هذا العديد من المفكرين بحيث يعد القديس اوغسطين، رائد هذه النظرية، فقد اكد على أنّ الديانة المسيحية هي اساس قيام الدولة المثالية، وقد تطرق في كتابه مدينة الله، ان اصل نشوء الدولة لا يعود الى ضرورة بشرية، او عقد بين

الحاكم و المحكوم، وانما تنشأ نتيجة غرائز موجودة في الطبيعة الانسانية تستوجب الكبح من طرف الدولة التي تكون تعبير عن ارادة الله، عن طريق الحاكم، بحيث يطيعونه بلا قيود، وبناء على هذا تصبح الدولة لا غنى عنها من اجل تحقيق السعادة على الأرض، وتجاوز الخطايا، وباعتبار ان الدولة تستمد سلطتها من الله بصفة مباشرة، فإن اي تمرد او خروج عن الطاعة، يصبح غير شرعي، لأنه مخالف لمقتضيات وجود الدولة.

ثانيا: نظريات القوة و التغلب

تنطلق هذه النظريات من كون القوة و الاكراه هما اساس قيام الدولة، ومن رواد هذا الطرح نجد عالم الاجتماع العربي عبد الرحمن ابن خلدون في قوله ان الاجتماع الانساني ضروري و ان الانسان اجتماعي بطبعه فيعتبر الدولة هي ارقى درجات الاجتماع الانساني و ماهي الا تكملة لمسار هذا الاخير الذي يسعى الى تحقيق غايتين اساسيتين هما تحقيق الطعام و الامن و لا يمكن تحقيق هاتين الغايتين الا بوجود الاجتماع فحالة التوحش و العزلة عاجزة عن توفيرهم لكن تقدير ابن خلدون لهذا الاجتماع يجرده من البساطة بحيث يؤكد على فكرة ان الاجتماع البسيط لا يقضي على اسباب النزاع و الفوضى فلا بد من حاكم او سلطان يزع الناس او الجماعات بعضها عن بعض فغياب ما يسميه بالوازع هو المفضي لهذه الفوضى و التنزع لهذا فالسلطان او الدولة هي الوحيدة القادرة على تحقيق الاستقرار و ان كان لا يتحقق الا بالصراع و التنافس الذي يقوم على وجود عصبية قبلية تتنافس فيما بينها للوصول الى السلطة و بالتالي فان ابن خلدون يعتقد ان الدولة هي انتقال الصراع من القبليات البدوية اي من مستواها الاول أي البداوة الى تأسيس الدولة و تحقيق المدنية.

و بالرغم من اهمية العصبية في تكوين الدولة و ما يسميه ايضا ابن خلدون بالعمران البشري لم يغفل ابن خلدون العامل الديني و الاقتصادي بهدف اتباع تنظيم معين لصيرورة الدولة و طبيعة العمران البشري فيقول اعلم انه قد تقدم لنا في غير موضوع ان الاجتماع للبشر ضروري و هو معنى العمران الذي نتكلم فيه و انه لا بد لهم في الاجتماع من وازع حاكم يرجعون اليه و حكمه فيهم تارة مستندا الى الشرع المنزل من عند الله يوجب انقيادهم اليه ايمانهم بالثواب و العقاب عليه الذي جاء به مبلغه و تارة الى سياسة عقلية يوجب انقيادهم اليها ما يتوقعونه من ثواب ذلك الحاكم.¹

¹ عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة، القاهرة، دار الكتب العلمية، 1987، ص.112.

نظرية العقد الاجتماعي

تنطلق مضامين هذه النظرية من البناء النموذجي للدولة خلال عصر التنوير قائم على ان للبشر امكانية في في الاتفاق يهدف الى التنظيم من خلال التنازل وتأرجح هذه النظرية بين ثلاث مفكرين أساسيين.

اذ يعتقد توماس هوبز ان قيام الدولة مرتبط بوجود قناعة لدى الشعب ان لا نهاية للصراعات الا بوجود عقد اجتماعي يلزم افراد هذا الشعب بالتنازل عن السلطة للحاكم او السلطان او الملك تنازلا كليا لضمان الامن و الاستقرار كون ان حالة الطبيعة الإنسانية، تتصف بالوحشية يحكمها منطق العدوانية و المنافسة في هذا الصدد يعتقد هوبز لقد كانت العلاقات في حالة الطبيعة بين الانسان و اخيه قائمة على المنافسة و حب المجد و منه يلجا الانسان في سبيل تحقيق طموحاته و غرائزه الى استخدام كل وسائل القوة و العنف و الخبث و لم يكن ثمة قانون و لا تشريع يمكننا من تفادي هذا تكون نتيجتها حرب الجميع ضد الجميع و يكون الانسان امام ان يحارب و من هنا يكمن الحل باعتقاد هوبز ان الخروج من حالة الطبيعة التي تتسم بالفوضى يكون بقيام دولة و مجتمع منظم يتنازل فيها الافراد عن حقوقهم و ارادتهم و حريتهم مقابل توفير الامن بموجب عقد لا يكون الحاكم طرفا فيه و تصبح كل السيادة له اي ذلك التعبير عن الحكم المطلق.¹

اما جون لوك نجده قد خالف هوبز الراي في وصفه للحالة الطبيعية بالشريرة بحيث انه لاحظ ان الحالة الاولى كانت اجتماعية و خيرة تقوم على التعاون و المودة يحكمها القانون الطبيعي الفطري على اساس المساواة الا ان العلاقات الانسانية قد طرا عليها تغيير بحكم بروز نمط علاقات اجتماعية خاص ادى الى بروز صراعات و اعتداءات و هنا لا يمكن للفرد استرداد حقه و بالتالي اوجدت ضرورة الخضوع لسلطة القانون سلطة الهيئة الحاكمة يصبح بموجبها هذا العقد سلطة الاكراه و تطبيق القوانين لإدارة الشؤون الجماعة و قيام هاته الهيئة يكون بموجب يكون بتنازل الافراد عن بعض حقوقهم بقصد تكوين مجتمع سياسي قائم على عقد بين الشعب و الحكومة على اساس التراضي بحيث لا يكون التنازل التام عن الحقوق و الحريات من طرف الشعب انما عن جزء خدمة للصالح العام و ان هذا التنازل لا يكون

¹حسان حمون" الدولة و المجتمع المدني في الفكر السياسي الحديث، (توماس هوبز، جون لوك، مانويل كانط، فريدريش هيجل)" مراكش، مجلة القبس للدراسات النفسية و الاجتماعية، عدد13، رقم 4، ص.92.

للحاكم فقط بل للجماعة ككل بحكم القانون و منه تصبح السيادة للشعب وليس للحاكم كما يعتقد هوبز وتقييد سلطة الحاكم بواسطة الفصل بين السلطات.¹

جان جاك روسو يختلف روسو عن سابقيه كونه يعتبر حالة الطبيعة خيرة تتسم بالفطرة تقوم على اساس المساواة والتعاون بين الافراد ويعتبران المجتمع السياسي هو السبب في تغير هذه الطبيعة نحو الشروان الدولة هي المسؤولة عنه والمساهمة في ضرب قاعدة المساواة الاجتماعية ومن ثم تطور الحياة الاقتصادية والعقلية قد أجمت هذا نحو العلاقات الصراعية وتحول البشرية و بروز التفاوت الاجتماعي في الحقوق من خلال ظهور الملكية الخاصة التي اعتبرها قبحاً للمساواة وقد بنى روسو طرحه حول الدولة على نقطة مفادها ضرورة العودة إلى الطبيعة الأولى كمحرك أساسي لفلسفته ذلك عن طريق إبرام عقد بين الأفراد مع بعضهم البعض بناء على هذا يقوم النظام السياسي لدى روسو الذي يوفر العدالة و المساواة وتقاسم الكل لهذه المسؤولية من خلال الإرادة الجماعية يقول روسو اقول اذن ان السيادة بما أنها ليست سوى ممارسة الإرادة العامة لا يمكن ارتهاؤها أبداً و ان السيد الذي ليس إلا كائناً جماعياً لا يمكن تمثيله إلا بذاته ويمكن تناقل السلطة لكن لا يمكن تناقل الإرادة " ² من خلال هذا نجد ان روسو قد قدم رؤية حول أصل نشوء الدولة على أنها خدمة للإرادة العامة التي لا تكون إلا باتحاد الإرادات الخاصة بكل فرد وبالتالي طرح فكرة التمثيل التي لا تخرج عن ذات الفرد ولا يتولاها سواه وبالتالي قد قدم روسو أهمية كبيرة للإرادة العامة التي تتميز بالثبات و على أنها المكون الأساسي للدولة و ليس السلطة التي تتغير وتعد حلقة تابعة تخدم إرادة الأفراد ووعيه.³

النظرية الماركسية

يعتقد ماركس أنّ الدولة ليست ظاهرة طبيعية بل كيان مصطنع، و ان هذا الكيان جاء في مرحلة حاسمة من مراحل تطور المجتمع البشري وهي المرحلة التي عرفت فيها المجتمعات ظاهرة الصراع الطبقي إذ يعتقد كارل ماركس إن المراحل الأولى للبشرية سادت فيها ظاهرة الشيوعية البدائية communisme primitif و في ضمن هذه المجتمعات لم تكن هناك الحاجة إلى لوجود كيان يسمى الدولة و مع ظهور الملكية الخاصة propriété privée ظهر التمايز الطبقي وجود طبقتين أساسيتين طبقة تملك و طبقة لا تملك و لهذا يعتقد ماركس ان الدولة جاءت لتحقيق امن و مصالح الطبقة التي تملك منذ بدايات تشكيل الدولة و انه كلما انتقلنا من طور إلى طور ازداد تعقيد مؤسسة الدولة في وظائفها و

¹المرجع نفسه، ص.95.

²جان جاك روسو، العقد الاجتماعي أو مبادئ الحقوق الأساسية، ترجمة: عادل زعيتر، الجزيرة، مكتبة الناقد، 2013، ص.55.

³المرجع نفسه، ص.58.

غاياتها فبوجود الطبقيّة حسب كارل ماركس يؤدي دائماً إلى ظهور تناقضات حتمية تؤدي إلى ما يسمى بـ الصراع الطبقي ولهذا فإن الانتقال من مرحلة إلى أخرى مرتبط بحجم و حدة الصراع و التنافس السيو و يعتقد انه مادامت هذه المؤسسة المصطنعة و ظهورها و وجودها مرتبط كلياً بوجود الطبقيّة فإنه الانتقال إلى حالة عدم وجود الطبقيّة سيؤدي تماماً إلى و انعدام الدولة أي انه هذا الكيان المصطنع سيفقد مبررات وجوديته بسبب زوال التناقضات التي انشأت بموجها أي الطبقيّة و يدخل هذا التفسير ضمن ما يسميه ماركس بالاستلاب السياسي و يعتقدان وصف الدولة ماهو في الحقيقة إلا تبرير لفهم سياسي فالدولة تبقى كياناً مصطنعاً أو جهاز قمعي محظ وظيفته تبرير لنمط إنتاجي سائد و علاقات إنتاج قائمة على الاستغلال.¹

المبحث الثاني: بناء الدولة : المفهوم، المحددات و المقومات.

اهتم العديد من المفكرين بدراسة المسارات و السياقات الخاصة بعملية بناء الدولة ، حيث نجدهم يركزون على هذا البناء من خلال دراسة واقع الدول و العمل على بعث آليات فعالة لتحقيق هذا البناء تبعاً لخصائص و بيئة كل مجتمع سياسي.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي

في دراستنا لمفهوم بناء الدولة وجدنا انه يحمل معنيين؛ معنى تقليدي، يعود إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، و الذي يتمحور حول الدعوة إلى إقامة مؤسسات تتسم بالاستقرار و تهدف إلى تحقيق التنمية و الأمن، بتحرير دستور برمّي إلى خلق مؤسسات قوية قادرة على تحقيق التنمية، على جميع الأصعدة، السياسية، الاقتصادية و الثقافية، في حين أن المعنى الثاني الذي ارتبط بالمرحلة التاريخية التي تلت الحرب الباردة، والتي يقصد بها إعادة بناء الدولة الفاشلة التي أصبحت تهدد السلم و الأمن العالميين و بالتالي جاءت مساعي الأمم المتحدة في هذا الصدد لمساعدة هذه الدول، عن طريق إعادة تشكيل مؤسسات سياسية و اجتماعية تعمل على إدارة العملية السياسية داخل تلك الدول، لتمكينها من تحقيق الاستقرار الداخلي، و يسهم في خلق بيئة دولية تتحقق فيها السلم و الأمن.

¹مي حسين عبد المنصف، " النظرية الماركسية و نشأة الدولة" مركز الدراسات و الأبحاث العلمانية في العالم العربي، www.ssraw.org/ar/print.art.asp?aid=352152&ac=2/ تاريخ الولوج: 2022/4/22

وعلى العموم يمكننا جرد مستويين اثنين أساسيين في تفسير مسار بناء الدولة؛ الأول متعلق ببناء الدولة من خلال دراسة علاقة الدولة بالمجتمع، أما الثاني، فنجد أنه يركز على الدولة كمحور أساسي في عملية بناء الدولة.

يعود الطرح الذي يدرس بناء الدولة من خلال علاقتها بالمجتمع (علاقة الدولة-المجتمع) إلى مطلع السبعينيات من القرن الماضي، تحت شعار العودة إلى المجتمع، بحيث أنه يركز على نقطة أساسية مفادها أسبقية المجتمع على الدولة، ومعتبرا أن الأصل هو المجتمع، وأن الدولة ماهي إلا تمثيل له، ويستشهدون على ذلك بالدول التي تخضع للنظام التسلسلي، والتي يشهد مجملها عجزا في تحقيق التنمية، أو حتى ذلك البناء الدولي القائم على مؤسسات تراعي متطلبات مجتمعاتها، وقادرة على الاستجابة لتطلعاتهم، وبناء على هذا أصبح الهدف من بناء الدولة هو إعادة توزيع القوة لضمان التوازن الداخلي، وذلك بتراجع سلطة الدولة لصالح المجتمع المدني.¹

ويعتبر جويل ميغدال صاحب نظرية "علاقة الدولة - المجتمع"، وهي النظرية التي ترى أن الدولة هي حكم الجماعة، منطلقا من مسلّمة أساسية وهي أنّ الدولة لا تتسم بالحياد، بل تذهب إلى البنية التطبيقية بوصفها متغيرا مستقلا، وأنها ليست أكثر من تنظيم سياسي محدد بسياق تاريخي، وأن الدولة ليست خارج أو فوق المجتمع، إلا أنها جزء منه، ما يعني أن كلاهما يؤثران على بعضهما البعض، حيث يعود فهم طبيعة الدولة وبنائها إلى فهم العلاقة الموجودة بين الدولة - والمجتمع وفقا للثنائيات التي صاغها ميغدال: دولة قوية /مجتمعا قوي، دولة قوية/مجتمع ضعيف، دولة ضعيفة/مجتمع قوي، دولة ضعيفة/مجتمع ضعيف.²

وهو طرح معاكس للتصور القائم على أن بناء الدولة هي عملية بناء مؤسسات قوية تهدف إلى كبح الاندفاعات الاجتماعية والعمل على عقلتها متجاوزة بهذا تأثيرات البنى التقليدية التي تولد صراعات اجتماعية ذلك من خلال الحد من الولاءات والممارسات التقليدية في السلطة وبالتالي تتطلب هذه العملية تفكيك البنية الاجتماعية التقليدية واستخلافها بهياكل مؤسساتية وبيروقراطية وفقا لمعايير قانونية على أساسها تفرض الدولة ما يعرف بقوة الإكراه والعنف المشروع حسب التصور الفيبري للسلطة.³

¹ شلغوم نعيم، بوريش رياض، "بناء الدولة-الامة من منظور علاقة الدولة و المجتمع، المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية و الاجتماعية، المجلد4، العدد1، جوان 2020، ص.4.

² المرجع نفسه، ص.5.

³ المرجع نفسه، ص.6.

كما يعتبر بولانتزاس بأن الفهم الصحيح لعلاقات القوة داخل المجتمعات تستوجب منح الدولة دور أساسي عن طريق الآلية القانونية من خلال أجهزتها الشرطة الجيش والقضاء في فرض سلطة الإكراه كأساس للدولة الحديثة، استنادا لهذا فان علاقة الدولة بالمجتمع يتم تأطيرها بتشكيل مؤسسات كفيلة على بعث الوعي بضرورة بناء الدولة وفق قيم أساسية وتطور تاريخي محدد، بناء على هذا نجد ذلك التركيز على استيعاب المجتمعات بهدف تعزيز الشرعية من خلال إعادة بعث القيم ثم توريثها لاحقا لخلق ما يعرف بالولاء للدولة.¹

وانه بوصف عملية بناء الدولة لممارسات قوية للمؤسسات في المجتمع وخلق هيكل مؤسسي هرمي يتم من خلاله تحديد مواطن الضعف وقوة تلك الدولة في هذا الصدد يشدد هيركالي في فكرة قوة الدولة ذلك بقياس درجة شرعيتها في المجتمع والتي بدورها تنقسم الى نمطين: الشرعية الأفقية HORIZONTAL LEGITIMACY والتي تعبر عن مبدا تقوم عليه السلطة يساعد على كسب الرضا والولاء لعقيدة الدولة وايدولوجيتها الوطنية اما الثاني الشرعية العمودية VERTICAL LEGITIMACY يهتم هذا النمط بتعريف الشعب وتوعيته بكيفية ممارسة الحكم و بناء على هذا يتم تحديد الدور السياسي للمجتمع، الى جانب ذلك ميز كالي في بين شرعية الدولة و شعبية الحكومة، كمحاولة منه لتكملة نموذج ماكس فيبر للشرعية التقليدية الكاريزمية والقانونية وقد قام بتحديد ثمانية انماط للشرعية تتماشى والسياق التاريخي والثقافي لكل دولة من حيث القدرة والقوة التوريث سمات القيادة مهمة الايدولوجية الرضا والعقد والأداء.²

وعليه ومن خلال هذا يؤكد هذا الطرح على أنّ الدولة عبارة عن اجهزة ومؤسسات منظمة ومهيكله للمجتمع لها خاصية استخدام العنف المقتن، الذي يضيف عليها قوة الاداء من حيث ادارتها للصرعات السياسية والاجتماعية، وتستند الى مبادئ اخلاقية والتزامات تعاقدية، وأنّ عملية بناء الدولة تتم بعقلنة و اضافة للشرعية على المؤسسات اي ديمقرتها، ما يفضي الى ترسيخ نمطين من الديمقراطية: الديمقراطية الاستفتائية والديمقراطية التمثيلية، إذ ان تجارب بناء الدولة تدور حول مدى عقلانية و ديمقراطية المؤسسات، هذا ما سعت اليه الثورات الديمقراطية ومن خلال هذا الطرح يتم التمييز بين الدول الحديثة والمتخلفة، فالعقلنة تسمح للدول بالتححرر من كل القيود الاجتماعية والتقليدية عبر

¹نيكوس بولانتزاس، نظرية الدولة، ترجمة: ميشيل كيلو، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثانية، 2010، ص.11.

²شلغوم نعيم، بوريش رياض، مرجع سبق ذكره، ص.12.

الشرعية والقانون اما الديمقراطية ماهي الا عملية مؤسسية تقوم على متغيرات تعكس الحركية السياسية بدمج جميع الفاعلين الاجتماعيين عبر المؤسسات الحكومية والبرلمان.¹

يعتبر مفهوم بناء الدولة من المفاهيم المرنة في حقل العلوم السياسية الذي يتأثر بعوامل زمانية و مكانية، بحيث نجد ان اغلب الدراسات السابقة كانت تمنح المفهوم الصبغة القانونية، وهنا نتحدث عن المدرسة الدستورية التي بنت نظريتها بخلفية معرفية قائمة على المتغيرات القانونية و المؤسسية، وعرفت بالزعة المعيارية، بحيث كانت المقاربة المثالية هي السائدة في الطرح، نظرا للمطالب المنادية بضرورة ترسيخ دولة القانون و المؤسسات، التي اعتقدت انها ستمكن الفرد من تخطي ويلات الحرب العالمية الاولى و ما خلفته من خراب في البنية الاقتصادية و السياسية للدول.²

بخلاف هذا جاء التحليل النظري ليعطي اهمية لحركية النظام السياسي، فقد انطلق ديفيد ايستون في كتابه تحليل النظام السياسي، من ان بناء الدولة في جوهرها هو عملية سياسية POLITICAL PROCESS لأن النظام السياسي في حالة حركة تفاعلية دائمة مع البيئة الداخلية و الخارجية، و الغايات التي اوجدتها وفقا لثلاث مستويات: التأييد المجتمعي إلى الشرعية ثم الولاء للنظام السياسي الذي يتولد عن تلك الشرعية وصولا الى الاعتماد الوظيفي بين مكونات النظام السياسي ككل، من ادوار، جماعات، مدخلات مخرجات، و تمايز، مما يفرز لنا حالة من التوازن و الاستقرار السياسي، من جانب اخر نجد جابريال الموند يشيد بالعلمانية كضرورة لبناء و استقرار الدولة، من خلال الربط بين استقرار النظام و مدى تكيفه مع النموذج الليبرالي الذي يظهر جليا في الصورة السياسية الانجلو- ساكسونية، التي تتميز بارتفاع مستوى الثقافة العلمانية و استقرارها بحيث نجدها تعبر عن هوية وطنية محددة.³

و هناك تصور اخر يعد كارل دويتش رائده الأول، والذي يركّز على النموذج الاتصالي في بناء الدول، و ان مركز بناءها يقوم على مسألة الثقة في انتقال المعلومات و تدفقها من القمة الى القاعدة و العكس و الدولة و عملية بناءها ما هي الا ترجمة لميكانيزمات ضبط القرار تعتمد على تبادل الرسائل سواء ان تعلق ال امر بالبعد الداخلي او الخارجي لتلك الدول، و من خلال هذا يتضح لنا ان الدراسة النسقية لعملية بناء الدولة تقوم على اسس الشرعية و الاستقرار و القدرة على الدخول في تكامل التي جاءت كحلول منطقية على الازمات السياسية التي اوقعتها الثورة السلوكية في مواجهة النزعة الدستورية وبالتالي جاء

¹المرجع نفسه، ص.13

²محمد أمين بن جيلالي، "بناء الدولة، المفهوم، النظرية و التطبيق"، دفاثر المتوسط، العدد 5، ص.246.

³المرجع نفسه، ص.246

التحليل النسقي ليعطي لعملية الدولة بعدا اجرائي قياسي يهدف الى تصنيف الدولة من خلال متغير درجة البناء و الهشاشة وفق عمليات تحليل تربط مختلف الابنية الداخلية للدول.¹

ان التأسيس النظري لتحديات وازمات بناء الدولة و متطلباتها، جاء مع واث روستو، من خلال تبنيه للمنظور التحديثي التنموي الذي يربط التحديث السياسي بمصطلح القومية و يتناول في هذا جانب تطور الشعور القومي و ظهور الدولة القومية فان التحديث السياسي يتضمن التغيرات التي تحدث في القيم و الاتجاهات بهدف ايجاد نظام سياسي متكامل و بناء دولة مؤسسات، كما يرى صامويل هنتنجتون في كتابه-النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة أنه هناك ثلاثة مقومات للحدثة السياسية، و هي ترشيد السلطة- التمايز الهيكلي -و المشاركة السياسية.²

وعليه جاءت المدرسة التحديثية للتركيز على المتغير الاجتماعي و الاقتصادي في عملية بناء الدولة، بالإضافة الى الاحتكام الى معايير أخرى كالترشيد و التخصص الوظيفي، و كان التحليل السائد في ما بعد السلوكية مع مدرسة التحديث و المنظور التنموي هو التحليل ما بعد الوضعي الذي يعطي اهمية بالغة للقيم و الثقافة داخل المجتمع في ارتباطها بالتنمية و قد سعى على هذا الاساس الباحثون ارساء مقومات دولة الرفاه الاجتماعي و الاقتصادي.

برزت بعد ذلك المقاربات المؤسساتية الجديدة بمدارسها الفكرية الثلاثة: المؤسساتية التاريخية المؤسساتية القائمة على مبدأ الخيار العقلاني و أخيرا المؤسساتية الاجتماعية، حيث جاءت كل هذه الاقترابات كردة فعل على المنظور السلوكي، بهدف تقديم شرح عن الدور الذي تلعبه المؤسسات في المخرجات الاجتماعية و السياسية.³

وضمن هذه الاقترابات يمكننا استنتاج ذلك التمايز في التعاطي مع مشكلة الخيارات المرتبطة باليات عملية بناء الدولة، فمؤسساتية الخيار العقلاني تعتبر هذه العملية على انها عملية اختيار القواعد من خلال الخلاف و الجدل المفضي إلى اختيار البدائل المثلى، أما المؤسساتية الاجتماعية فتقوم على انتقاء خيارات و حسابات من خلال اجراءات الروتين و الهياكل و المؤسساتية التاريخية التي تدعو الى بناء الخيارات و تكوين الاهداف بواسطة القواعد الاعراف و الافكار، و عليه قام منطلق المؤسساتية الليبرالية الجديدة على التركيز على إنشاء و بناء قدرات المؤسسات، بمعنى اخر، البحث في بناء قدرة مؤسسات

¹المرجع نفسه، ص.247.

²المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

³ Peter Hall and Rosemary Taylor, " Political Science and the three New Institutionalisms" New York, Political Studies editions, 1996,XLIV, p.944.

الدولة. و توفير ما يعرف بالظروف الملائمة للتنمية التي يتحكم فيها السوق، و ذلك بتوجيه قدرات مؤسسات الدولة الى مختلف المجالات المهيكله للدولة: الادارة الاقتصادية، سياسات الاندماج الاجتماعي ادارة القطاع العام العدالة و بناء على هذا يتم تقييم القدرات وفقا لمعايير الاهداف و القنية ذلك في ظل مشاكل التنمية التي تواجهها الدول الهشة و هي ضعف سياسات الحكم و مؤسساته الذي يدعم الاداء الفعال للأسواق و منه الاتجاه النيوليبرالي يدعو الى ربط الديمقراطية ببناء القدرات.¹

و من منظور آخر، ركّز الفيلسوف السياسي فرانسيس فوكوياما في مقارنته حول عملية بناء الدولة على نقطة محورية و هي المشاكل و العوائق التي تعترض مسارات النمو و التنمية، و بخاصة في الدول النامية و المتخلفة، و إرجاعها إلى المستوى المتدني للتطوير المؤسساتاتي، و عدم فعالية و كفاءة البنى السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، بحيث انها بنيان مؤسساتي صلب و فعال، خلال مدى زمني محدود، و قادر على أن يحقق الوظائف الأساسية للدولة، فهذه الدول (المتخلفة) ليست بحاجة الى توسيع مداها و حدودها و تشكيل انظمة شمولية، بقدر ما تحتاج إلى زيادة كفاءتها و مرونتها، حيث يرجع فوكوما الى السياق التاريخي المواقب لنهاية الحرب الباردة، أين تشكلت العديد من الدول الضعيفة التي أصبحت، حسب، تشكل خطرا و تهديدا للأمن و السلم العالميين، لأنها أضحت بيئة حاضنة للجماعات المتطرفة و الإرهابية، و لصد هذه المخاطر تعمل الدول الكبرى على تبني مقترحات كفيلة بتقوية هذه الدول و ذلك بمساعدتها (حسبه دائما) في كافة المجالات، سواء الاقتصادية، الاجتماعية، المؤسسة، و هنا نجد فوكوياما في مقارنته لعملية بناء الدول يشدد على ضرورة تعزيز النموذج الديمقراطي و احترام حقوق الانسان، و مختلف المعايير الليبرالية كدعامة للجهود الحاصلة في المجالات الآتفة الذكر.²

و نستنتج من هذه الرؤية التي اقترحها فوكوياما، أنه لا يختلف كثيرا عن الليبراليين الجدد في مسألة اللجوء الى القوة العسكرية كمنطلق ضروري لتصدير النموذج الغربي، و هو ما أدى في كثير من الحالات لنزع سيادة و استقلال الكثير من الدول التي أصبحت الأدبيات السياسية و الإعلامية و الأكاديمية كذلك تسميها، بالدول الفاشلة (Failed States) على غرار أفغانستان، الصومال، ليبيريا، السودان، و اعتبارها دولا مهددة للأمن و السلم العالميين، ما يبرر التدخل العسكري المفرط، و أحسن مثال يمكن الاستشهاد به هو الغزو الأمريكي للعراق (سنة 2003) بدعوى امتلاكها للأسلحة الدمار الشامل (السلاح النووي)

¹ Ibid.p.151.

²فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة : النظام العالمي و مشكلة الحكم و الإدارة في القرن الحادي و العشرين، ترجمة: محمد مجاب الإمام، الرياض، دار العبيكان للنشر، 2007، ص.120.

وارتباطاتها المزعومة بتنظيم القاعدة.. فكان هذا التدخّل، الذي سبقه بسنتين التدخّل في أفغانستان واحتلال أراضيّه بدعوى " الحرب على الإرهاب"، وإذا نظرنا إلى عواقب وتبعات هذه السياسة التدخّلية، التي يعتبرها الكثير من الباحثين، على غرار المفكر الأمريكي نعوم شومسكي، سياسة امبريالية بامتياز¹، سنجد أن هذه الدول، وبدلاً من أن تدخل في مسار سلس ومرن من الانتقال الديمقراطي وبناء الدولة اتجهت الأمور فيها إلى مزيد من الخراب والفضى والانقسامات المجتمعية والطائفية، وبدلاً من أن تعرف طريقها للإصلاح الاقتصادي والمالي، باتت أرضاً خصبة للفساد والرشوة ونهب الثروات، تلك السياسات التي، وبدلاً من أن تفضي إلى الرخاء المعتم، كما وعدت به مدرسة التحديث والتنمية السياسية الأمريكية، كرّست واقعا معاكسا يمكن أن نطلق عليه، على سبيل المخالفة، التفقير المعتم، بل إن فوكوياما نفسه قام بمراجعات قاسية تدحض مقارباته الليبرالية المتفائلة التي ساقها كتابه الشهير، نهاية التاريخ، والتي تنبأ فيها بانتصار النموذج الليبرالي الغربي- عقب نهاية الحرب الباردة وزوال المعسكر الشيوعي- على النماذج السياسية التسلّطية والشمولية.²

المطلب الثاني: متغيرات بناء الدولة

تستند عملية بناء الدولة الى مجموعة من العوامل والمتغيرات، تربطها علاقة تكاملية، وهي تعبّر عن التعقيد الذي تتسم به هذه العملية، كما تظهر أنّ الخبراء يختلفون في تقدير أهميّة وألوية كل متغير عن المتغيرات الأخرى.

متغير السلطة السياسية

تتحدّد أهميّة هذا المتغير، بالتركيز على بناء مؤسسات سياسية متناسقة ومنسجمة وفق المعايير التي تحقق سلطة مركزية ذات وزن وقوة، ترتكز على خاصيتي الاقناع والاكراه، أي امتلاكها لعناصر القوة المادية والمعنوية، وكذا بناء اقتصاد وطني قوي وهو اساس السلطة السياسية في ظل عمليات تنمية سياسية.

¹ Noam Chomsky, *Les dessous de la politique de l'Oncle*, trad. Jean-Marie Flémat, éditions ecosociété, Paris, 2017.

² في هذا الصدد أنظر، -فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ، ترجمة حسين الشيخ، دار العلوم العربية، بيروت، ط1، 1993، و -صالح زياتي، " التحيز والغموض في أطروحات فوكوياما " جريدة كتابات، العدد 29 /10 /17 فيفري 1.994، -فلاديمير يولوف، "نهاية التاريخ أم البحث عن طريق جديد"، مجلة الثقافة العالمية، العدد 86 .

يتعزّز متغيّر السلطة السياسية من خلال عنصرين؛ هما القوة والشرعية، ويتجسد العنصر الأول أي القوة في المقدرات المادية والنفسية والذهنية، التي تمكن تلك الدول من حل المشاكل المطروحة، و هي أيضا تعبير عن تحقيق انجازات على ارض الواقع، والقدرة على احداث التأثير على البيئة الداخلية و الخارجية، اما العنصر الثاني، أي الشرعية، فله دور كبير، لما للشرعية من اهمية كبيرة في عمليات التحديث و التغيير المتعلقة بالسلطة السياسية، وعلاقتها بأزمات التنمية السياسية، كأزمة المشاركة و الهوية، التغلغل، و التوزيع، التي تعتبر افرازات لأزمة الشرعية، كما أنه لا يمكننا اغفال ارتباط هذا العنصر بالعنصر الأول أي بالقوة، على اعتبار ان استعمال القوة من طرف السلطة، دون ان تكون هناك شرعية، يجعل من القوة وسيلة للهيمنة و اداة للإكراه و السيطرة، في ظل رفض المجتمع لهاته السلطة، و من هنا جاء مفهوم القوة الشرعية بحيث ان السلطة تفترض وجود عناصر مهمة لتصبح سلطة تامة، لها خاصية حق اصدار الامر، مع شعورها بالاحترام من طرف الشعب الملزم بالطاعة، ومن غير هذا تفقد السلطة شرعيتها، حتى وان امتلكت القوة، وهنا تكون الدولة ذات سلطة عند قدرتها على فرض قوتها و قوانينها بطريقة عادلة، بحيث تعزز من احترامها لحقوق و حريات الافراد و الجماعة و تبلور اهمية الشرعية، عندما ترتبط بفاعلية و كفاءة السلطة لان وجودهما يعملان على زيادة التوافق في الحياة السياسية بحيث يحدث التوازن بين التصور العام للسلطة و متطلبات المجتمع و معبرة عن الإجماع¹.

متغير الهوية القومية

تستند عملية بناء الدولة الى عنصر الهوية القومية، ففي المجتمعات الحديثة، أصبح متغير الهوية شرطا اساسيا للاستقرار السياسي والتماسك، فبدون وجود مكونات هوياتية مشتركة بين الافراد يصبح البحث عن ولاءات للسلطة امرا صعبا، نتيجة الانقسام والتشتت اللذان يحدثان في المجتمع، وانتقال تأثيرهما نحو الأعلى، اي نحو السلطة و الدولة ككل².

¹نور الهدى بن بقة، إشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط نظام القذافي (2012/2016)، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، ص.76
²²² عبد الغفار رشاد القسبي، التطور السياسي و التحول الديمقراطي: التنمية السياسية و بناء الدولة، القاهرة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، 2006، ص.264.

فالهوية ككل تتضمن بعدين هما: الاتساع والعمق، فالاتساع هو مجال وحدود اتساع وامتداد عناصر الهوية، الذي قد يكون احيانا ضيقا ام واسعا، فعلى سبيل المثال: العروبة التي احيانا قد تذهب بنا نحو الاتساع إلى كل من يقطن في المنطقة العربية و احيانا ضيقا نحو الافراد الناطقين باللغة العربية، أما العمق فنعني بها ان الهوية تحمل مشاعر عميقة و متأصلة في الفرد، مما يجعله يصل الى حقيقة انتماءه الى هوية معينة، فالتصور القومي للهوية ينتج لنا روح جماعية متميزة عن باقي الهويات، من هنا فالهوية القومية لا تكون الا بوجود قناعة لدى الافراد و الجماعات بالولاء و الانتماء لهاته الهوية و قبولهم بها و بالنظر الى المجتمعات التي تعرف عدة انتماءات تكون هناك هوية مركزية او مرجعية REFERENCE IDENTITY يستند اليها الجميع لأنها تعمل على توفير التماسك و الترابط القومي بين مختلف الجماعات و بهذه الهوية المركزية يعم الاستقرار السياسي في اطار نسقية منتظمة¹

و بالنظر إلى الأهمية التي تحظى بها الهوية القومية في تشكيل الأمة أصبحت تندرج ضمن مسار تحقيق التنمية السياسية مع تنامي ظاهرة الانقسامات الداخلية و بروز ما يعرف بالانكشاف الداخلي عبر تغلغل اطراف خارجية و عملها على تأجيج المواقف اللاتوافقية واقع العديد من الدول خاصة منها العربية ليبيا

و مع تزايد المطالب المناادية ببناء هوية مشتركة و تفعيلها في المجتمعات من ارساء لقيم و مبادئ المساواة نجد السلطة تسعى الى كسب ولاءات لمختلف الجماعات اثنية كانت ام طائفية كانت البداية خدمة لمشروعها التحرري من الاستعمار وصولا الى بناء دولة مستقرة غير منكشفة فقد كان عامل الكفاح ضد المستعمر عاملا محفزا نحو تشكيل هوية مشتركة تجمع كل الافراد باختلافاتهم الدينية العرقية و حتى اللغوية بحيث جعل من الدول تكتسب خبرة في مجال التصدي لما يعرف بتغذية الازمات الهوياتية و العمل على عنصر التماسك و الانسجام الاجتماعي.²

اذن الهوية القومية هي ذلك التعبير عن الاحاسيس و المشاعر لأبناء المجتمع الواحد الذي يجمعهم تاريخ مشترك و سمات اجتماعية و ثقافية مشتركة تجعل من هذا المجتمع متميزا عن باقي المجتمعات و هي كذلك تعتبر محركا نحو تشكيل الأمة في الدولة بتوفير شروط اي تلك الخصائص المشتركة مع العمل على صياغتها و ترسيخها و تتمثل هاته المشاعر و الاحاسيس في ما يلي:

¹ المرجع نفسه، ص. 265.

² نور الهدى بن بيقة، مرجع سبق ذكره، ص. 77.

- وجود ما يعرف بالاستمرار التاريخي واتصال الاجيال وعدم حدوث اي قطيعة كفيلة بإحداث اختلافات شرح في الهوية.
- وجود ذاكرة قوية مكلفة ببطولات وأحداث هامة تعبر عن المحطات الكبرى لتاريخ الامة
- الشعور بالمصير المشترك، على اعتبار ان شعور الافراد بالمصير المشترك يولد الروح الجماعية خاصة عند حدوث الازمات.¹

متغير المشاركة السياسية

والمشاركة السياسية هي تعبير عن المطالب المناهضة بالمساواة والعدل والحرية والتنمية... الخ، بحيث انها تعتبر احد المعايير الاساسية للدولة القومية الحديثة، وهي تتطلب القيام بأدوار في المجتمع بهدف احقاق هذه المطالب، لكن يبقى من الصعب الوصول اليها بصفة دائمة و مشاركة فعالة وهناك من يعتبر انه كلما زادت درجة المشاركة وكانت اقوى، كلما تناقصت سلطة النظام وضاعت، وهناك اتجاه آخر يرى أنّ الحكومة تحصل على قوتها كلما تصاعد منحى المشاركة القوية، الا ان هذه المشاركة بمعنى التأييد و المساندة للنظام السائد، وليس بهدف التغيير و احداث نوع من التوافق بين نمو السلطة السياسية و تزايد المشاركة لابد من توفر الديمقراطية كنظام للدولة.

فالمطالبة بالمساواة السياسية تتحقق العدالة التوزيعية التي تتضمن الجانب الاقتصادي كالدخل و الثروة، و بالإضافة إلى الجانب المعرفي لكيفية إدارة السلطة و أيضا تحقق مشاركة فعالة، و ذلك من خلال الاعتماد على آلية التنشئة السياسية التي تعمل على تنمية الثقافة السياسية، و تزيد الوعي كما تكسب المشاركة الفعالية ما ان كانت مخرجاتها مطابقة لرغبات و توجهات المشاركين و على السلطة الأخذ بهذه المخرجات في مسار عملية اتخاذ القرار و لا تعمل على قمع الطلبات لتصبح المشاركة حقيقية و ليست فقط شكلية بالإضافة بالمساواة تضمن الحقوق من حيث إمكانية التصويت تفعيل نظام الرقابة و المساءلة و حماية حرية التعبير و حرية التنظيم و ممارسة الضغط على الدولة للاستجابة لمطالب التغيير و التحديث أو الإصلاح التي تنادي بها الجماهير.²

¹ المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

² عبد الغفار رشاد القسبي، مرجع سبق ذكره، ص.265.

وبعد التطرق إلى المتغيرات الثلاث، تجدر الإشارة إلى أنه يوجد هناك من الباحثين من يتناول هذه المتغيرات بطريقة تفاضلية، فيولي الأهمية القصوى لمتغير دون سواه من المتغيرات الأخرى، وهنا نجد روسو يجيب بوضع ترابعية لها بحيث تعود الأولوية للهوية والوحدة القومية ثم لبناء سلطة سياسية مركزية قوية ثم المشاركة، في حين يتجه صامويل هنتغتون إلى ترتيب آخر يعطي الأهمية والصدارة للسلطة، عن طريق مؤسساتها، وبالتالي يعتبر أنه كلما وجدت مؤسسات فعالة دائمة في المجتمع كلما امتلكت القدرة على قيادة الجماهير نحو الوحدة، وتشكيل هوية مشتركة، وترسيخ المشاركة السياسية، إذ يعتبر أن بناء سلطة بمؤسسات قوية كفيل بتشكيل هوية مشتركة وتفعيل المشاركة السياسية و جعلها حقيقية فهو من المتطلبات الأساسية في عملية بناء الدولة الحديثة والتي تدعو إلى تعزيز قوة الدولة ومقدراتها وتنويع عناصر هذه القوة من جميع النواحي، عسكرية كانت أو اقتصادية أو استراتيجية أو علمية، دون إغفال المقدرات التنظيمية للدولة، حيث تم تحديد ثلاث مقدرات أساسية يجب توفرها، وهي تخدم الأهداف المسطرة؛ أولاً القدرة الإكراهية أي قوة الدولة على فرض النظام والسيطرة على الإقليم في مواجهة المخاطر الداخلية والخارجية، والثانية، وتتعلق بالقدرة الاستخراجية أي استخراج الموارد الحيوية لتلبية احتياجات المواطنين، وأخيراً القدرة التكاملية أو الاندماجية أي هنا تحدث حول قدرة الدولة على ادماج مواطنيها في مؤسسات مواطنة التي تمنحهم حق المشاركة وابداء الرأي مع الالتزام بتحقيق التحديث والتنمية ذو التوجه القومي ليصبح بذلك تعليم الجماهير إليه أساسية في بناء تلك الهوية القومية والإحساس بالانتماء للجماعة في إطار عملية تشاركية تبعد تماماً عن أي تمايزات وانتماءات متنافرة التي لا تخدم الصالح العام وتهدد الاستقرار.¹

¹ نفس المرجع، ص. 266.

الفصل الثاني:

النظام السياسي الليبي (1951-2011):
الطبيعة، الخصائص، والمآلات.

الفصل الثاني: النظام السياسي الليبي (1951-2011): الطبيعة، الخصائص، والمآلات.

نتناول في هذا الفصل، أهم العناصر التي تسهم في توضيح طبيعة النظام السياسي الليبي، كما سنتناول خصائص هذا النظام، وبخاصة المحددات والمتغيرات المؤثرة، لنصل إلى الأسباب والظروف التي أدت إلى اندلاع التمرد على نظام القذافي وسقوطه.

المبحث الأول: المحددات الطبيعية والمؤسسية والسوسيواقتصادية

هذا المبحث سيتم فيه عرض مجمل للجغرافيا الطبيعية، والتقسيمات الإدارية والبنية السياسية الليبية، ثم سيتطرق إلى المتغير الاجتماعي (القبيلة) والمتغير الاقتصادي (الريع النفطي)

المطلب الأول: المعطيات الجغرافية والإدارية للدولة الليبية

تحتل ليبيا مساحة كبيرة من شمال القارة الإفريقية بين خط طول 9 وخط طول 20 شرقا في حين أن أقصى امتداد لها جنوبا يصل دائرة عرض 18،25 إلى دائرة عرض 32،57 شمالا وهذا الموقع الفلكي جعل الدولة الليبية تمتد من ساحل البحر الأبيض المتوسط إلى الحدود الجنوبية مع كل من النيجر وتشاد أما شرقا فتسير الحدود مع كل من مصر والسودان وغربا مع حدود تونس والجزائر.

و انه يظهر بجلاء من هذا التحديد اتساع الرقعة الجغرافية للدولة الليبية التي تقدر مساحتها بحوالي 1.760.000 كيلومتر مربع تحدها مجموعة من الحدود يبلغ طولها قرابة 6500 كم منها 4550 كم حدود برية أما الباقي 1950 فهو طول الشريط الساحلي الممتد من بئر الرملة إلى راس اجدير غربا أدى هذا الموقع المميز وهذه المساحة الكبيرة على الساحل الجنوبي للمتوسط إلى تأثر البلاد منذ أقدم العصور بالعديد من الأحداث التاريخية المهمة جدا التي عرفتها منطقة البحر المتوسط وقد لعب هذا الموقع دورا فريدا في جانين مهمين الأول التطور الجيوبوليتيكي لليبيا والثاني التركيب الداخلي للدولة.¹

تمتد الأراضي الليبية في جزئها الأعظم ضمن النطاق الصحراوي الجاف، الذي يسود أغلب القسم الشمالي من القارة الإفريقية المطللة على البحر الأبيض المتوسط ولا يستثنى من ذلك الشريط ساحلي ضيق يمتد على طول البحر المتوسط وبعض المرتفعات الجبلية الواقعة شمال البلاد، حيث تسقط الأمطار بكميات في فصا الشتاء تكفي لنمو حياة نباتية طبيعية تختلف في كثافتها وفي أهميتها بالنسبة

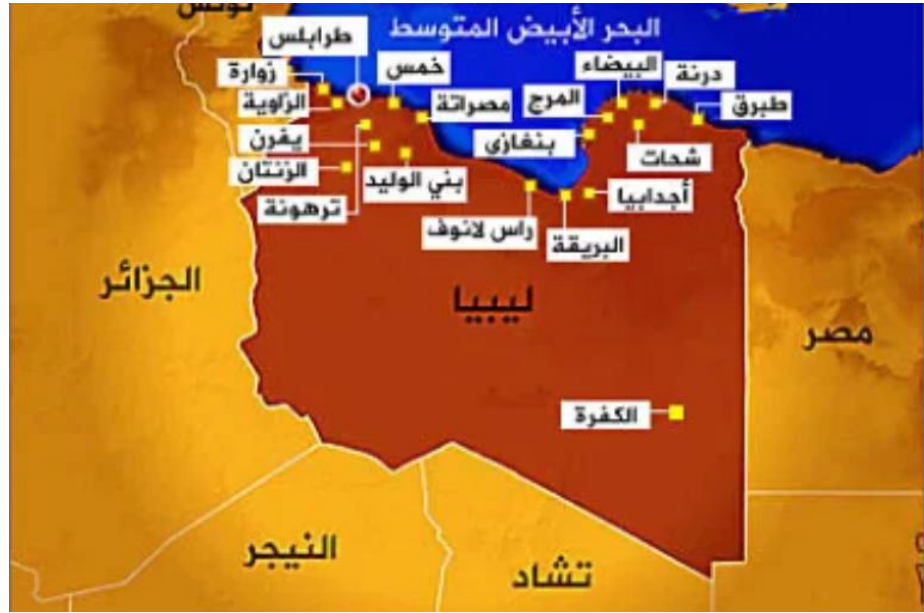
¹سماح عيسى القبلاوي، جغرافية ليبيا، طرابلس، مركز المناهج التعليمية و التربوية 2019 2020،

لقيام الحياة الحيوانية و البشرية حسب كمية الأمطار المتساقطة فمن هذه المناطق ما تكفي امطارها لنمو الغابات و أحراش دائمة شبيهة بالتي تنمو في مناخ البحر المتوسط , و منها لا تكفي امطارها انمو حشائش موسمية سرعان ما تختفي باختفاء آخرخه مطر في الموسم كما هو الحال في منطقة سهل الجفرة

و بحكم موقع ليبيا في الإقليم الجاف و شبه الجاف جعل درجات الحرارة باستثناء الشريط الساحلي و المرتفعات الشمالية و معتدلة إلى مائلة البرودة في الشتاء أما فيما يخص الرياح السائدة على الساحل فالاتجاه السائد في الصيف هو الشرقي يليه الجنوبي الشرقي و الشمالي الغربي اما في فصل الشتاء فيغلب الاتجاه الشمالي و الشمالي الغربي ثم الجنوب الغربي اما الاقاليم الجنوبية فالرياح الجنوبية الغربية و الجنوبية الشرقية بالإضافة الى الشمالية هي السائدة و عموما يغلب على مناخ ليبيا الجفاف طول العام

التقسيمات الادارية :

تميزت الدولة الليبية خلال ست عقود بعدم الاستقرار و تقسيماتها الإدارية , بحكم تأثير عدة عوامل كان ابرزها العامل السياسي الذي تمثل في تغيير نظام الحكم مرتين بالإضافة نظرة و فلسفة تلك الانظمة السياسية لإدارة اقاليم البلاد المختلفة لترسيخ انظمة حكمها كما ان العامل الاقتصادي المتمثل في تباين الانشطة الاقتصادية و نمط العمران و وسائل النقل بين مختلف اقاليم البلاد ساهم في عدم ثبات التقسيمات الادارية و ساهم العامل الاجتماعي الذي يركز على التوزيع الجغرافي للقبائل في ليبيا بدرجة اقل في تغيير التقسيمات الإدارية و منه و كنتيجة لعدم ثبات التقسيمات الادارية في البلاد و تغييرها المستمر عانت ليبيا من صعوبات عديدة اثرت على مسار التنمية و التخطيط



اسس بناء التقسيمات الإدارية:

انه عند القيام ببناء الاقاليم الادارية في البلاد من اجل العمل على ارساء تقسيم اداري يخدم بناء الدولة و يحقق التنمية المكانية لجميع الاقاليم الادارية وفقا لاستراتيجيات الاستدامة كما ان التقسيمات الإدارية يجب ان تعتمد على نظامها السياسية و على تناسب حجم سكانها مع مساحتها الجغرافية و امكانياتها الطبيعية و البشرية و يستند هذا التقسيم الى جملة من المعايير لدينا¹

اولا/ معيار الحجم السكاني تم اعتماد متوسط سكاني باستبعاد سكان مدينة طرابلس و سكان مدينة بنغازي للارتفاع الكبير و قسمة عدد السكان على عدد المحافظات 12 و بذلك بلغ المتوسط العام لا لإنشاء الوحدات الادارية 248355 نسمة ووصل عدد الوحدات التي تجاوزت هذا الرقم حوالي سبعة بينما جاءت ستة وحدات قل من المتوسط و قد ثبت ان هذه الوحدات انخفض سكانها لكن الاستناد الى بقية الاعتبارات الاخرى من اهمها المساحة و الموارد

ثانيا/ معيار المساحة الجغرافية ان اشكالية الدولة الليبية انه المناطق المعمور تقع شمال دائرة 30 اما جنوبها فان هذا المعيار يصبح غير فعال و لذلك نتج عن هذا الوضع ان تسم الوحدات الادارية التي تقع ضمن النطاق الصحراوي بالاتساع فاق الوحدات الادارية التي تقع على الساحل

¹د خالد محمد بن عمور ، العيوب الجيوبولتيكية الدولة الليبية و اثرها على انشاء التقسيمات الادارية دراسة في الجغرافيا السياسية ،

ثالثا/ معيار مركز العمران الحضري تم مراعاة ان تكون عوام المحافظات يتجاوز عدد سكانها 100000

نسمة الا في حالات محددة جاءت اقل من هذا المتوسط بحكم الاعتبارات الاخرى

رابعا /حجم و نفوذ قطاع الخدمات عواصم المحافظات هي مراكز للخدمات الاقليمية فقد تم مراعاة الوظائف الاقليمية الخدمية لتلك العواصم وقد ارتبط نفوذ الخدمات في المحافظات الشمالية بحجم السكان ولذلك كان نفوذ الخدمات قصيرا اما المحافظات الجنوبية فقد كان نفوذ الخدمات كبيرا لاتساع مساحتها و بعد مراكز وتجمعات السكان ---

خامسا/ المعيار الاقتصادي الذي يتمثل في توفر مقومات النمو الاقتصادي من نشاط خدمي وتجاري و صناعي و اداري الذي يعتمد عليه في الاقتصاد المحلي للمحافظة

سادسا/ معيار الوصول الى كافة التجمعات السكانية تمت مراعاة سهولة الوصول عن طريق شبكة الطرق المعبدة بين المدن و مراكز العمران و التجمعات السكنية لتحقيق درجة ملائمة من التواصل المكاني بين مركز المحافظة و بقية التجمعات السكنية بها

سابعا /الاعتبارات الامنية للمناطق الحدودية و يدخل هذا المعيار في اعتبارات المحافظات الحدودية بحيث يكون سببا في تركيز الجهود الامنية لضبط الحدود و المنافذ الحدودية¹

و انه في ظل وجود هذه المعايير يمكننا التوصل الى تقسيم اداري في اطار تحقيق اللامركزية الادارية و المالية و عدالة مشاريع التنمية مكانيا في ظل السعي الى سياسات الدمج المكاني بين مختلف المناطق للوصول الى للوصول الى درجة عالية من الفعالية في اداء اجهزة الادارة المحلية و التنموية و تقترح الدراسة لتأسيس التقسيم الاداري بالدولة المحافظات و البلديات التالية.

المطلب الثاني: البنية المجتمعية للدولة لليبية (الخريطة القبلية)

بلغ عدد سكان ليبيا حوالي 5,97 , 6 مليون نسمة حسب احصائيات سنة 2010 بنسبة نمو سكاني تصل الى 42 , 2 بالمئة و تبلغ الكثافة السكانية في ليبيا درجات عالية في المناطق الساحلية في شمال البلاد اذ يبلغ معدلها 50 نسمة في الكلم المربع بينما حوالي 1 نسمة في كلم المربع في الجنوب و تصل نسبة عدد

¹المرجع نفسه، ص.40

سكان المدن حوالي 87 بالمائة ونسبة عدد الارياف حوالي 13 بالمائة وانه يعتبر عنصر القبيلة مكونا اساسيا للمجتمع في ليبيا و عاملا مهما في اركان الدولة الليبية

ان التعرف على شكل ثقافة الدول يعد عملية ادراكية نابعة عن تجانس السلطة والمجتمع والتي تعد اهم الاسس لبناء الدولة يكون هذا من خلال ادراك تحليلي مكتمل لطبيعة البنى الاجتماعية للجماعة البشرية و عليه فقد اختلفت نظريات التحديث بين التصور القائم على المؤسسات و اخرى متعلقة بالسلوكات و منها ما هو نابع عن مقاربات و مداخلات سيكولوجية نسقية على خلاف هذا نجد نظرية تضرب في الصميم دراسة المتغير الاجتماعي و البنيات الاجتماعية اي النظرية البنائية بحيث انها توفر تصورات انطولوجية و ابستمولوجية لتفسير الصراعات العرقية و الاثنية و القبلية ---

بلغ عدد سكان ليبيا حوالي 5,597,6 مليون نسمة حسب احصائيات سنة 2010 بنسبة نمو سكاني تصل الى 2,42 بالمائة و تبلغ الكثافة السكانية في ليبيا درجات عالية في المناطق الساحلية في شمال البلاد اذ يبلغ معدلها 50 نسمة في الكلم المربع بينما حوالي 1 نسمة في كلم المربع في الجنوب و تصل نسبة عدد سكان المدن حوالي 87 بالمائة و نسبة عدد الارياف حوالي 13 بالمائة وانه يعتبر عنصر القبيلة مكونا اساسيا للمجتمع في ليبيا و عاملا مهما في اركان الدولة الليبية

من اكثر القبائل نفوذا في غرب ليبيا طرابلس نذكر:

قبيلة ورفلة: تعد اهم قبيلة في ليبيا نظرا لعددتها و انتشارها الجغرافي بحيث يبلغ عدد افرادها اكثر من مليون شخص يتمركزون في شمال ليبيا و منهم من يعيشون في الشرق و في الجنوب خلال 18 عاما

قبيلة القذاذفة: هي القبيلة التي ينتمي اليها معمر القذافي تتمركز في منطقتي سبها وسط البلاد و سرت على شاطئ المتوسط قرب طرابلس و تعتبر هذه القبيلة الاكثر تسليحا بين القبائل الاخرى لم يكن لهاته الاخيرة قوة تاريخية بسبب تعدادها القليل و اغلبهم لم يكن لهم حضور في الحرب ضد الاحتلال الايطالي

قبيلة زناتة: هي قبيلة كبيرة تنتشر في مختلف دول المغرب العربي و تتمركز جغرافيا في مدينة الزنتان بمنطقة الجبل الغربي

قبائل منطقة برقة: تتميز منطقة برقة في شرق ليبيا بتكوين قبلي متنوع و تلعب القبائل دورا مهما في المجتمع و تؤثر على المجالات السياسية و الاقتصادية في المنطقة

قبيلة العبيدات: تتألف حوالي 15 قبيلة فرعية وهي واحدة من اقوى القبائل في منطقة برقة استقر اعضاؤها في المنطقة في القرن الثامن عشر بعد صد اولاد علي غرب مصر تدين قبيلة العبيدات بموقعها ومكانتها لخبرتها العسكرية و حمايتها للنظام الديني السنوسي لهذا السبب احتلوا جميع المؤسسات الامنية الرئيسية في المنطقة منذ العصر العثماني بما في ذلك الجيش الوطني الليبي في حقبة ادريس السنوسي والقذافي

قبيلة العواقير: هي واحدة من القبائل الارستقراطية لعبت دورا في عهد الملك ادريس ولكن تم تجريدهم من سلطتهم من قبل معمر القذافي يقطنون جنوب وغرب بنغازي تعتبر قبيلة العواقير من القبائل الاكثر تعقيدا كونها تشهد اعرافا متعددة وكانت بعض فروعها مكونة من الرعاة البدويين وتنتهي السلطة الى كبار الزعماء القبائل وعندما بدأت طفرة البترول في خمسينيات القرن العشرين

هاجر افرادها من قبيلة العواقير الى بنغازي للعثور على عمل وعلى الرغم من ذلك شغل اعضاء القبائل من قبيلة العواقير مناصب عليا في قلب نظام القذافي بما في ذلك المناصب الوزارية

قبيلة زاوية: قد لا تكون قبيلة زاوية اكبر قبيلة في ليبيا لكنها تمثل قوة كبيرة من خلال موقعها الجغرافي واعضاؤها منتشرين في جميع انحاء منطقة برقة ومن المناطق المحيطة بمنشآت تصدير النفط في خليج السدرة وحتى المناطق المحيطة باحتياطات النفط المناسبة وكذلك واحة الفكرة تعرف قبيلة زاوية بانها شرسة وبكراهية الاجانب

قبيلة اولاد سليمان: شهدت قبيلة اولاد سليمان مستويات مختلفة من التأثير طوال تاريخها كانت القوة المهيمنة في سبها وفي جزء كبير من فزان خلال الحكم التركي العثماني 1551-1911 وطوال الفترة الاستعمارية الايطالية 1911-1943 وفترة حكم العسكري الفرنسي واثناء مملكة ليبيا 1951-1969 و خلال الاربعةين سنة من حكم القذافي تضاءلت هيمنة اولاد سليمان في فزان لصالح قبيلة القذاذفة و اقرب قبيلة المقارحة

قبيلة التبو: هي قبيلة صحراوية بدوية تقليدية تعيش منذ فترة طويلة تمتد على حدود ليبيا الحالية و تشاد و النيجر لا توجد احصاءات موثوقة عن تعدادها بتقدير 120000 الى عدة مئات من الالاف في المجموع مقسمة بين هه البلدان و ما يصل الى عدة عشرات من الالاف يقيمون في ليبيا حيث عاشوا تقليديا الى المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة جنوب شرق البلاد و لا سيما في منطقة تيبستي

على طول الحدود مع التشاد و يوجد اليوم تركيز مرتفع نسبيا في منطقة الكفرة و من الحقائق التي ابلغ عنها على نطاق واسع ان التبو عانو طويلا من الاضطهاد في ليبيا.

البربر: وقد كانوا في البلاد قبل الفتح الاسلامي و ينتشر البربر في ولاية طرابلس و خاصة في المدن الغربية منها زوارة و يفرن و غيرها معظمهم يتبع المذهب الإباضي و يعيشون مستقرين في المدن و الواحات و لا ينتقلون مطلقا كما ان لهم لغة خاصة يتكلمونها فيما بينهم اضافة الى اللغة العربية التي يجيدونها

الطوارق: و هم التوارك هكذا اطلق عليهم المسلمون الاوائل حيث انهم تركوا الاسلام بعد ما اعتنقوه و لكنهم فيما بعد حسن اسلامهم ينتشرون في الصحراء و يسمون ايضا بدو الصحراء و هم طوال القامة سمر البشرة يتركزون في ولاية فزان

الزنوج: هناك عائلات كثيرة موزعة في عموم ليبيا تعود الى قبائل زنجية بعضهم جاء في فترات تاريخية قديمة عبر تجارة الرقيق ثم تحرروا بعد انتهاء هذه التجارة و هم موزعون في معظم ارجاء ليبيا و خاصة الجنوب

اليهود: يعود اول وجود لليهود في ليبيا الحالية الى ما قبل الميلاد بحوالي 312 عام و تاريخيا فان البعض منهم قد جاء قديما من فلسطين و منهم من يعود الى الهجرات التي قدمت من الاندلس بعد طرد المسلمين و اليهود¹.

المبحث الثاني: خصائص النظام السياسي الليبي: القبيلة والريع النفطي

لا يمكننا فهم طبيعة النظام السياسي الليبي حسب جميع الباحثين في الشأن السياسي الليبي إلا من خلال محددين أساسيين، هما القبيلة (القبيلية السياسية) والريع النفطي (الدولة الريعانية)، فلقد تقاطع هذان المحددان ليفرزا لنا واقعا سياسيا متميزا عن النماذج السياسية العربية الأخرى.

المطلب الأول: القبيلة والقبيلية في الحياة السياسية الليبية.

قبل التطرق إلى دور القبيلة في الحياة السياسية، يجدر بنا قبل ذلك التذكير و لو باختصار بأهم المحطات السياسية التي عرفتها ليبيا، قبل وصول القذافي للحكم، فبعد اكتشاف النفط في 1963 استفادت ليبيا من عائدات مالية عملت بفضلها على إرساء مشروع تحديتي تنموي بحيث تم استبدال النظام الاتحادي بنظام المملكة المتحدة التي تميزت بمحدودية الحقوق و تراجعها كما انتشر ما يعرف

¹نبيل بوغازي القبيلة و تحديات بناء الدولة في ليبيا كلية الحقوق و العلوم السياسية 2019 - 2020 صفحة 39 - 41

بالفساد وبناء على هذا عجز النظام عن الاستجابة لمتطلبات الشعب و مع تكرار ظاهرة تزوير الانتخابات وانتشار الفساد بمؤسسات الدولة وتزامن ذلك مع الثورات العربية التي حملت شعار التحرر والعروبة والاشتراكية، ظهرت بوادر المعارضة السياسية للنظام الملكي المحافظ، في ظل وجود صراع محتدم بين النموذجين العربيين القائمين في تلك المرحلة ، أي النموذج الجمهوري التحرري بقيادة جمهورية مصر العربية، و النموذج الملكي المحافظ بقيادة العربية السعودية، وامتداد هذا الصراع إلى مستوى عالمي، بانحياز الأنظمة الجمهورية ذات التوجه الاشتراكي إلى المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي، وانحياز الأنظمة الملكية المحافظة للمعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

و نتيجة للوضع المضطرب الذي ساد العالم العربي بسبب الاستقطابات والتجاذبات السياسية التي أفرزها الصراع بين الملكيات المحافظة و الجمهوريات اليسارية ، و في فترة عرف فيها الصراع العربي الإسرائيلي أوجه، ووجود ليبيا بالقرب من جمهورية مصر العربية، زعيمة العالم العربي في تلك الفترة ، فإنّ بوادر التغيير كانت بادية للعيان، و هو ما استغلته مجموعة من الضباط الليبيين الشباب المتأثرين بثورة الضباط الأحرار و نموذجها السياسي. حيث قاد الانقلاب معمر القذافي الذي أصبح قائدا لثورة الفاتح من سبتمبر 1969.

إنّ دراسة مجمل الأنظمة السياسية خاصة العربية منها تشتمل على العنصر السيكولوجي لفهم سلوك تلك الدولة في هذا الاطار تعد شخصية معمر القذافي من الشخصيات التي تتسم العناد و التهور في ردود الافعال لا تقبل المعارضة و لها من العظمة ما يمكنها بتمييز و رفع نفسها عن الاخرين بحيث كان يلقب نفسه برئيس افريقيا و تارة اخرى ب الزعيم العربي

في هذا الصدد نجد العديد من المفكرين يسعون الى تقديم رؤية و تحليل واضح في علم النفس الاجتماعي لشخصية القائد ذلك من خلال تعداد مجموعة من الطباع المشتركة بين الطغاة مهما اختلفوا زمانا ام مكانا من رواد هذا نجد الباحث في علم النفس عزام محمد امين يقدم دراسة تتكون من مجموعة من الاسئلة تتمحور حول هل الطاغية هو من يدفع بمؤيديه الى تأليهه هل هو من يطلب التقديس و لماذا ما الهدف و هل ادراكه يندرج فيه هذا الفهم على انه مستد كلها تساؤلات لا تنطبق سواء على النظم الشمولية و الديكتاتورية بحيث ان النظام الشمولي الحاكم لا يمنح فرصة ترك مؤسسة سواء ان كانت

مدنية او عسكرية خارج سلطته المطلقة موظفا كل قدراته لخدمته وهذا ما يجعله ينتقل من مرحلة الديكتاتور الى مرحلة الطغيان كأعلى مراحل الاستبداد.¹

وانه بالحديث ليبيا والانقلاب على الملكية التي تعد نقطه مهمة في تاريخ ليبيا تمت بوصول معمر القذافي الى سدة الحكم عبر انقلاب عسكري منح لنفسه رتبة عقيد وشغل منصب القائد الاعلى للقوات المسلحة عام 1977 وهو عام الاعلان عن الجماهيرية العربية الليبية كما اطلق على نفسه لقب قائد الثورة وشغل منصب قيادة الثورة حتى 1977 وهو عام الاعلان عن الجماهيرية الليبية التي مهد لها من خلال كتابه الكتاب الاخضر الذي جعله دستورا لليبيين، وفي عام 1976 عرض نظريته العالمية الثالثة التي تقوم على حكم الجماهير بعيدا عن الماركسية والرأسمالية.

ومما سبق يمكن اعتبار ان معمر القذافي مباشرة بعد الانقلاب عزز تواجده من خلال تقليد نفسه في مناصب ورتب استحوذ من خلالها على عصب النظام وسلطاته الاساسية في النظام الجماهيري المكون من لجان ومؤتمرات شعبية والمؤتمر الشعبي الذي استصدر منه وثيقة تقر بشرعيته الثورية والزامية تنفيذ توجيهاته وتعليماته مع ادعاءه انه لا يحكم وانما يقود ويتزعم هذا ما يجعل منه في خانة بعيدة تماما عن المحاسبة فاعتبر نظامه لا ملكي لا جمهوري واطلق على ليبيا الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى واختصارها الجماهيرية العظمى تم فيها تعزيز نفوذ قبيلة القذاذفة التي ينتهي اليها وشرعية اكبر عن غيرها من القبائل.

توظيف العامل القبلي في تحديد النظام السياسي الليبي :

وانه بتسليط الضوء على واقع البناء الاجتماعي الليبي نجد ان القبيلة تعتبر وسيلة الفرد للاحتماء من الدولة ووسيلة الدولة للاحتماء من الفرد فالقبيلة كمعطى هوياتي سوسيوثقافي قد مثل ضغط يتأرجح بين الظهور او الانضمام وله حضور مكثف في التاريخ الاجتماعي السياسي الليبي قبل ثورة الفاتح سبتمبر 1969 وحتى بعدها فالمحافظات الاربعة لليبيا كانت تضم مجموعات قبلية مركزية وانه بعد فترة السبعينات ظلت علاقة الدولة بالقبيلة تتراوح بين اتجاهاين الاول تنافري والآخر اعترافي و آخر توظيفي سنخص به في دراسة تصور النظام السياسي الليبي ودستور الجماهيرية الليبية اي الكتاب الاخضر قد استهجن العمل على اساس القبيلة او الطائفة

¹مرجع سبق ذكره صفحة 44

وان القبلية هي تهديد لمفهوم القومية بناء على خاصية ان الولاء القبلي يضعف الولاء القومي ويكون على حسابه ثم ان نتائج هذا يجعل من القيم اكثر مرونة نحو المافوقية اي نحو عناصر تفوق الدولة كمسالة العروبة و الاسلام و الاشتراكية و الجماهيرية الا انه القبلية ظلت و لا تزال احد مفاتيح البناء الاجتماعي لليبيا من خلال جملة من المؤشرات

- تداخل الادوار لدى الفاعلين لا يخفي اولوية الولاء القبلي
- الرجوع الى القبيلة كردة فعل عن الفشل الإيديولوجي للدولة و التحديث و الفراغ المؤسساتي
- خضوع الانتداب و الامني لاعتبارات قبلية
- تراجع دور النخب و اقضاء التعددية الثقافية¹

¹محمد نجيب بوطالب الابعاد السياسية للظاهرة في المجتمعات مقاربة سوسولوجية للثورتين التونسية و الليبية المركز العربي لابحاث و دراسة السياسات الدوحة 2011الصفحة 4

مكانة القبيلة في النظام السياسي الليبي

يعتبر النسيج الاجتماعي الليبي الذي يتألف من عدة قبائل تتعايش في مناخ يسوده السلم الذي وفر ارضية اجتماعية وثقافية و محافظة بعيد عن اي نزاعات و ترتبط القبائل رغم تعددها بعلاقات مصاهرة و مصالح متينة يصعب اختراقها او تمزيقها على الرغم من التحولات السريعة في نمط العيش

—

على الرغم من التحضر الذي شهده المجتمع الليبي الا انه ظل رهينة تركيبة قبلية بحيث انها تعتبر المرجعية سوسيو ثقافية ظلت تمثل هوية ضاغطة وجدت لها مكانتها في بناء الدولة و ان ظلت تتلون و تتحرك بغطاءات مختلفة

القبيلة و خصوصية بناء الدولة في ليبيا

يعرف التاريخ الاجتماعي والسياسي لليبيا قبل عام 1969 بالحضور المكثف للقبيلة فقد لعبت الحركة السنوسية دورا مميزا كإطار ايديولوجي ديني في توحيد المجتمع الليبي في اربعة مقاطعات تضم مجموعات قبلية مركزية و سرعان ما تدعمت تلك الوحدة الروحية بتوحيد المقاومة ضد الاحتلال الايطالي

اما النظام القبلي الذي اعتبره متخلفا و مرتبطا بالممارسات الملكية الرجعية فبعد فترة قصيرة من حكمه اتخذ سلسلة من الخطوات لتعديل الحدود الادارية التي كانت تستند الى الخطوط الفاصلة بين القبائل كما انه قام بعزل جميع المسؤولين الذين كان الملك قد عينهم على اساس قبلي لكن وبالرغم القبيلة قد عرفت على انها مظهر تخلفي بحيث اصبح الحديث عنها غير محبذ لكن العودة اليها و الاشادة لها تظهر دائما و خصوصا حينما تحصل صراعات ذات بعد داخلي على السلطة مثل ما حصل عام 1995 حينما وقع صراع داخلي دعا الى اعادة احياء مفهوم الولاء القبلي بشكل لافت¹

و عليه فان المعطى القبلي في ليبيا يتعدى مستوى الوجدان الجماعي و التنشئة الثقافية للفاعلين كما حدث في بلدان اخرى و انما قامت عملية تداخل بين المجتمع الليبي على جدلية التعايش بين القبيلة و الدولة و بشكل تجسده عدة ظواهر مثل توزيع المناصب و الثروات على ممثلي القبائل الكبرى و تقسيم حسب اتفاقيات ضمنية هذا ما يجد تفسيره في رفض التنظيم الحزبي و مقاومة المؤسسات و امام هذا التحليل المزدوج يظهر لنا جوهر الموقف و حقيقة الوعي لدى الدولة الليبية تؤدي بنا الى متابعة تغليب

¹نسمة عموري د فيلالي فاطمة الزهراء أهمية دور القبائل الليبية في بناء السلم مجلة المفكر للدراسات القانونية و السياسية العدد 4 ديسمبر 2020 الصفحة 288 – 289

الممارسة على الخطاب و اكتشاف القبيلة كأساس لفهم اليات بناء المجتمع الليبي من خلال المؤشرات لها ارتباط وثيق مع الادوار المتداخلة للفاعلين التي لا تستغني عن الولاءات التحالفات القبلية استمرار القيم البدوية في المنظومة الاجتماعية الخ من المؤشرات التي تلخص الواقع الليبي في اطار خصوصية تجعل من القبيلة متغلغلة بين مختلف الروابط حتى الاسرية منها وعلى انها شرط من شروط التعريف بالانا للأفراد ، وحتى اقترانها بالمراكز القيادية وهذا ما جعلها تمثل اداة للتغيير السياسي و سرعان ما تشهد الدولة صراعات داخلية يتم ادراج هذا العامل لتغيير مسار الصراع او الحد منه.

القبيلة ابان فترة حكم معمر القذافي

عرف النظام السياسي لفترة حكم معمر القذافي من اتخاذ القبيلة كورقة رابحة للسيطرة على الحكم و على الدولة ذلك من خلال زيارته لزعماء القبائل كما انه سعى الى اللعب على وتر الخلافات بين القبائل وعلى شراء الولاءات نظرا لضعف قبيلته من حيث العدد الذي لا يتجاوز 1000 000 فرد فقط و امام هذا الدعم للقبائل اصبح القبائل احد اسنده النظام من خلال جملة من الاجراءات التعبوية لحشد دعم القبائل له في مختلف المناطق و ذلك بتقديم الهدايا و تنظيم مهرجانات الفروسية خاصة في اوقات الشدة لزيادة الدعم و كذلك في بعض الاحيان توفير وسائل الاعلام لكن معمر القذافي لم يستنكف بنظامه السياسي عن استعمال منهج العقوبة الجماعية و ذلك بسجن ابناء القبائل و نفي زعمائها او الدفع بهم نحو الحروب مثل ما حدث في حرب ليبيا و تشاد مع التشاد ثمانينات القرن الماضي كونه لم يقوموا بدعم نظامه.

ومنه كان استعمال النظام الليبي للقبائل بمثابة الملجأ الذي يمكنه في ظل التحالفات الخارجية الراهنة على العلاقات الحميمة الداخلية واهما العلاقات القبلية فالقبيلة ظلت الهيكل الاجتماعي الاقدر على احتضان و اكتناف الافراد في مساراتهم السياسية في ظل غياب مكونات مدنية اخرى من اجل الانتماء مثل الاحزاب السياسية النقابات المختلفة الجمعيات و المجتمع المدني فان مسيرة البناء السياسي للدولة الليبية الجماهيرية تشترط حضور القبيلة و بناء خطط من طرف النظام كقبيلة باستيعاب هذا المتغير و السعي الى توظيفها كون ان النفوذ السياسي و انعكاساته لم يفارق ابدا المشهد السياسي الليبي¹.

و من المعروف ان الهيكلة السياسية الليبية اثناء فترة حكم معمر القذافي تتمحور حول ما يعرف ب امانة المؤتمر الشعبي من جهة و اللجنة الشعبية من جهة اخرى لكنها لم تستغني ابدا عن التنظيمات

¹ مرجع سبق ذكره الصفحة 290

ذات الطابع القبلي مثل روابط شبان القبائل التي تتمركز مقراتها في العاصمة طرابلس وقد تم في عام 1988 تشكيل ما يسمى بالنوادي القبلية بهدف حصر المطالب المناطقية والمحلية الضيقة التي بتراكمها يمكن ان تتحول الى حركات احتجاجية وقد كانت هاته النوادي تعمل على مراقبة تحركات الشبان في المناطق القبلية واكتشاف بؤر التوتر المكونة وهي نفس الأهداف التي وضعت لتنظيمات القيادات الشعبية والاجتماعية المجسدة للنماذج المثالية وهي هياكل قبلية تتمثل وظيفتها في مراقبة المعارضة وواجهتها.

من جانب اخر الملاحظ ان معمر القذافي لم يكتفي الى حد ادراج العامل القبلي في اطار سياسته ووفقا لما يخدمها من تسييس ليذهب الى اجراءات اخرى متعلقة بسياسة التهميش لكل من هو معارض على هذا الاساس بدا يظهر التمايز المناطقية حيث حرمن مدن الشرق من ابسط الاشياء في ظل ثراء الغرب التي كانت تساند معمر القذافي بالتالي وامام هذه التمايزات التي تظهر جليا لم يكرس النظام الا ارضية للحكم التسلطي الاستبدادي للأكثر من اربعة عقود بحيث انه لم يقدم حولا لأبرز المشاكل التي تتجاوز الموروث الاليم للاحتلال الايطالي او الاستبداد وضعف الدولة في عهد الملكية السنوسية تحت حكم ادريس السنوسي او الهويات والهوية القبلية المترسخة في المجتمع الليبي وثقافة اللادولة التي هيمنت على التفاعلات السياسية في ليبيا.

وامام كل هذا تقف الدولة الليبية امام معضلة ارساء نموذج حكم كفيل بتجاوز سياسة تكميم الافواه وضرب الحريات الديمقراطية والتخلص من شخصنة الدول وربطه بأشخاص سدة الحكم بحيث انه لم يتم ابداء رسم معالم الدولة الجديدة او ما يعرف بالجمهورية تقوم على البناء المؤسساتي والهيكلة نحو بناء دولة حضارية ومدنية وديمقراطية والنزوح بعيدا عن اي مساس بالأسس الشرعية والمشروعية.

المطلب الثاني: مدخل الدولة الريفية في فهم النظام السياسي والاقتصادي الليبي.

لقد هيمنت نظرية "الدولة الريفية" على البحوث التي تعنى بدراسة ظاهرتي الاستبداد والتسلط في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، وهو موضوع تناولته أدبيات كثيرة في العلوم السياسية، لأكثر من 40 عامًا، وبخاصة الأعمال التي تهدف إلى حل معضلة الحكم الاستبدادي التسلطي في العالم العربي، وهي اليوم تعرف اهتماما متزايدا ومتجددا لأنَّ المنطقة تبدو في وقت تظهر فيه "الموجة الثالثة من الديمقراطية التي تجتاح العالم- "استثناء" أخلّ بقواعد التحول والانتقال الديمقراطي.

ولقد تم تكريس وتمديد فاعلية ووجاهة هذه النظرية (الدولة الريعية) من خلال ربطها بظاهرة "لعنة الموارد malédiction des ressources". حيث تهدف هذه النظرية التي يرجع إليها الكثير من علماء السياسة لتفسير ظاهرة الاستعصاء الديمقراطي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى إثبات هذه الافتراضات انطلاقاً من وجود ارتباط شديد بين المتغيرات الكمية المتمثلة في الموارد الطبيعية، والتي تؤدي مع ثبات العوامل الأخرى إلى الحكم الاستبدادي. قد تصل في حالات العجز أو انهيار أسعار المواد الطبيعية إلى الأزمات الاقتصادية الحادة المفضية للخراب والحروب الأهلية. فبالنسبة لمناصري هذا الطرح، فإن الاستبداد الحاصل الآن ليس سوى "لعنة سياسية للموارد الطبيعية".

يعتبر عالم الاقتصاد الإيراني حسين مهدي أول من عرّف "الدولة الريعية" على أنها تستمد جزءاً كبيراً من ميزانيتها من الإيرادات التي تجنيها من بيع الموارد الطبيعية الخام مثل النفط والغاز أو حتى المساعدات الخارجية، وأنّ الدول الريعية، على غرار النموذج الذي درسه، أي إيران في عهد الشاه، محمد رضا بهلوي، تصاب بالعمى وفقدان البصيرة، ما يجعلها تفضّل الإبقاء على الوضع القائم دون اضطرار للولوج في إصلاحات سياسية واقتصادية هيكلية حقيقية¹

وما سمّاه حسين مهدي بالعمى (Myopie) هو وصف دقيق وبلوغ يتقاطع مع الوصف الذي أعطاه الاقتصاديون الليبراليون للنموذج الماركنتيلي الايبيري (الاسباني و البرتغالي) الذي تلى استعمار هاتين الدولتين لعموم أمريكا اللاتينية واستئثارهما بالمعادن الثمينة من ذهب وفضة، فلقد جعلت هذه الثروات المعدنية الخيالية الدولتين الاستعماريّتين تستغنيان عن كل أشكال النشاط الاقتصادي المنتج، وسرعان ما دخلتا في حلقة رهيبية من الركود والتضخم والتبعية المطلقة للمنتجات والسلع المتوفرة في دول الجوار (فرنسا و إنجلترا على وجه الخصوص)، فالعمى الذي تحدّث عنه حسين مهدي يقترب من مفهوم "إلهاء الموارد la diversion des ressources" المعبر عن فقدان الدولة والشعب في شبه الجزيرة الايبيرية لقيمة العمل والاجتهاد ودخولها في دورة زمنية طويلة جدا من التكاثر والعمى، لا تزال بعض مظاهره، بادية للعيان إلى اليوم، وفضحته بصفة فجّة الأزمة الاقتصادية الأخيرة (أزمة الرهن العقاري 2008).

¹ Hussein Mahdavy, « The Patterns and Problems of Economic Development in Rentier State. The Case of Iran », M.A.Cook(ed.), Studies in Economic History of the Middle East, London, Oxford University Press, 1970, p.428-467.

كما سار في الاتجاه نفسه، مجموعة من الخبراء الاقتصاديين وعلماء السياسة، كالخبير المصري و رئيس الوزراء المصري الأسبق حازم الببلاوي، الذي قدّم تفسيراً وتحليلاً لظاهرة الدولة الريعية حدّده في أربع عناصر أساسية:

- الاقتصاد الريعي هو الاقتصاد الذي تسود فيه "الأوضاع الريعية" ويتمحور فيه تكوين الثروة الريعية حول جزء صغير من المجتمع، حيث يعمل معظم العمّال في قطاعات التوزيع، أي دون أن يكونوا مصدراً حقيقياً لخلق الثروة.
- على عكس الإجراءات الداخلية (الأراضي، العقارات، إلخ) ، يمكن "الإيجارات الخارجية" عندما تكون كبيرة ، أن تدعم الاقتصاد "بدون" وسيط إنتاجي داخلي قوي، أي هذا الوضع يجعل الإيرادات التي تتحصّل عليها الدولة مستقلة عن الإيرادات المتأتية من الربح الداخلي.
- في "الدولة الريعية"، جزء ضئيل فقط من الدخل من الإيجار مخصص لتجديد الثروة الريعية، ويجب تخصيص الجزء الأكبر من الأرباح "للتوزيع"، أي أن الحكومات في الدول الريعية تعتبر نفسها غير مضطرة لخلق التراكم الرأسمالي المتأتي من التوفير، ظناً منها أن مصادر الربح كافية ومتجدّدة.
- وأخيراً تكون الحكومة في "الدولة الريعية" هي المتلقي المباشر، إن لم يكن الحصري، للإيجارات الخارجية، وبالتالي فهي تخضع لسيطرة مجموعة مقيدة.¹

يعتقد حازم الببلاوي أنّ مفهوم "الدولة الريعية" يقوم على فرضية قوية وهي أنّ هذا النمط الاقتصادي يشكّل "عقلية ريعية" *mentalité rentière* تقاوم أخلاقيات الإنتاج، وهي العقلية المتعارضة مع العقلية التي كانت سبباً في تشكيل التراكم الرأسمالي الذي تحدّث عنه عالم الاجتماع الكبير ماكس فيبر في واحد من أهمّ كتبه أي "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية" التي تناول فيه تقدير وتقديس العمل والجهد واعتبارهما قيماً أخلاقية سامية وروحية ساهمت في خلق الثروة التي ما تفتأ أن تدخل في دورة إنتاجية جديدة (إعادة إنتاج الرأسمال، بينما لا تقوم الاقتصاديات الريعية على الاستثمار المنتج، بل هي بالعكس من ذلك، تنخرط في سلوكيات اكتنازية معطّلة وسياسات استهلاكية غير عقلانية وغير رشيدة.

- ¹ Hazem Beblawi, « The Rentier State in the Arab World », in H.Beblawi, G.Luciani(eds), The Rentier State, New York ,Groom Helm, 1987, p.51-52.

كما قدّم الاقتصادي الجزائري عبد القادر سيد أحمد تصورا شاملا ودقيقا لظاهرة الريع التي أصبحت مرادفة للأنظمة الاقتصادية والسياسية العربية، ففي كتابه القيم: *Economie de L'industrialisation* (à partir des ressources naturelle IBR, Tome2, le cas des Hydrocarbures, Paris, Publisud, 1990) خلص الكاتب إلى نتائج ، متشائمة للغاية، سواء في بعدها الاقتصادي أو بعدها السياسي، ففي الجانب الاقتصادي يشير عبد القادر سيد أحمد إلى أن الدول التي استطاعت أن تحقق تنمية اقتصادية حقيقية باستخدام مواردها الطبيعية هي دول كانت في الأصل دولا مصنّعة كبرى، كالولايات المتحدة الأمريكية و كندا وأستراليا، وأن الكثير من الدول التي حاولت توظيف الريع الناتج من بعض الموارد التي تخصّصت فيها فشلت في هذا المسعى، كمصر (القطن) وكوستاريكا (البن) و الشيلي (النحاس)، بل إنّه يشير إلى مفارقة وإشكالية وجهية يتساءل فيها عن جدوى الاعتماد على هذه المقاربة المعتمدة على الريع النفطي في التنمية والتصنيع في الوقت الذي تبث لدى الخبراء ورجال الاقتصاد أنّ اكتشاف الموارد الطاقوية في دول لها تقاليد صناعية (هولندا، المملكة المتحدة... الخ) تبعه مباشرة انخفاض في مستويات ومردودية النشاط الصناعي لديها (la désindustrialisation) .

وهو ما جعل الاقتصاديين يصوغون مفهوما جديدا يفسر هذه المفارقة وهو " المرض الهولندي Dutch Disease) و مردّد ذلك حسهم هو تزامن ارتفاع تصدير الموارد الطبيعية (الطاقوية على وجه الخصوص) مع زيادة الاستيراد إلى مستويات غير معتادة، البعض منهم كان يعتقد أن سببها هو ارتفاع قيمة العملة المحليّة نتيجة زيادة الإيرادات الطاقوية، ما يسبّب تعطّيلا للاستثمار الداخلي والخارجي على وجه التحديد.

أمّا في الدول النفطية (الريعية) فلقد أدّت زيادة مداخيل النفط إلى زيادة نسب الاستهلاك المحليّ وتنشيط الخدمات، كما منح السلطات أريحية في توزيع الموارد على المواطنين، ما أدّى إلى تناقص حدّة المطالب الاجتماعية، حيث أصبحت السلطات العمومية قادرة على الاستجابة للحاجات الحيوية والضرورية.

كما ارتبط الريع النفطي بمسألة ارتباط السياسات الاجتماعية في كثير من الدول النفطية المتخلفة بغايات ورهانات سياسية سلطوية، حيث يعتقد أنصار نظرية " الدولة الريعية" أنّ تخصيص المنافع الريعية للسكان يسمح للدولة "بشراء" " الإذعان الشعبي acquiescement populaire" أو ما يسمّى بشراء السلم الاجتماعي، فالدولة هنا تكون قادرة بفضل مداخيل الريع النفطي على ضمان مستويات معينة

من الخدمات الضرورية (الصحة المجانية، التعليم المجاني....) وتوفير مستلزمات وحاجيات حيوية بأسعار مدعمة (الكهرباء، الغاز، الماء، والغذاء... الخ).

فلقد أسهم اكتشاف النفط في ليبيا في تغير مجريات الأحداث و أنماط الحياة في جميع المستويات الاقتصادية، الاجتماعية، و السياسية، و تحولت البلاد من دولة فقيرة محدودة الموارد و الإمكانيات ، تعتمد بشكل كبير على التجارة التقليدية و الرعي و الزراعة البدائية البسيطة و تنعدم فيها الصناعة و غيرها من القطاعات الإنتاجية الأخرى، و هو ما جعلها رهينة المساعدات الخارجية، و ما تحصل عليه من عوائد تأجير أجزاء من أراضيها كقواعد عسكرية لبعض الدول الغربية، و بذلك فقد أسهم إنتاج النفط و الغاز في ليبيا إلى تحولها إلى دولة ريعية تعتمد اعتمادا كليا على تصدير هاتين السلعتين، و مصدرا للدخل لمعظم السكان.¹(أنظر الجدول رقم 1).

فلقد تسبب الاقتصاد الريعي بشكل كبير في إنتاج سلوك عزز من رغبة السلطة و النخب الحاكمة في تعزيز و ديمومة سيطرتها على الموارد، و التحكم في توزيعها، و ذلك بهدف شراء الذمم و كسب ولاءات المواطنين، الأمر الذي ساهم في بروز طبقة اجتماعية تعتمد بشكل كبير على ما يوزع عليها من ريع النفط، و هو ما جعلها تقاوم أي محاولة لتنوع هيكل الاقتصاد، بالشكل الذي قد يسمح بظهور فئات اجتماعية أخرى منافسة لها، قد تسبب في تغير الوضع الراهن، فلقد سادت المجتمع الليبي ثقافة الريع، و هي ثقافة انتهاز الفرص، و البحث عن الربح السريع، و التفاخر الاجتماعي، و هو ما يدفع الاقتصاد للاتجاه نحو الاستثمار في قطاعي العقارات و الخدمات وازدراء الكسب المبني على العمل المنتج، و مثل هذه المواصفات تشجع على انتشار الفساد بكل صورته.²

¹ أحمد الزروق امحمد الرشيد، "الاقتصاد السياسي للدولة الريعية و مآزق الخيار الديمقراطي في ليبيا" الجزائر، مجلة مدارات سياسية، المجلد رقم 4، العدد 2، 2020، ص.83.
² المرجع نفسه، ص.90.

الجدول رقم 1: جدول يوضح ارتباط متوسط دخل الفرد السنوي في ليبيا بمستويات أسعار النفط.

السنة	أسعار النفط الليبي	الناتج المحلي الخام بالمليون دينار	عدد السكان بالمليون نسمة	متوسط دخل الفرد بالدينار
1970	1.80	8915.7	1.963	4542
1975	12.17	20012.5	2.595	7709
1980	27.17	30130.5	3.181	9472
1985	28.00	24235.6	3.618	6699
1990	17.52	21426.1	4.525	4735
1995	17.00	24308.3	4.799	5065
2000	28.40	26077.4	5.427	4805
2005	54.40	43558.6	5.324	8665
2010	77.50	52009.9	6.265	8400

المصدر: قاعدة بيانات مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي. 2009.

وما دام معظم الدخل القومي يتأتى من مداخل النفط، فإن الاقتصاد الليبي سيظل مرتبنا للأسواق الدولية، ينمو عندما يرتفع الطلب العالمي على النفط، وينخفض بانخفاض هذا الطلب، (أنظر الجدول رقم 2)

الجدول رقم 2: جدول يبين ارتباط الزيادة في الناتج الداخلي الخام بالزيادة في الناتج النفطي.

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (بالمليون دينار)	الناتج المحلي النفطي	% من الاجمالي	الناتج المحلي غير النفطي	% من الاجمالي
1970	8915	5625.8	63.1%	3289.9	36%
1975	20012.5	10686.7	53.4%	9325.8	46.6%
1980	30130.5	18620.7	61.8%	11509.8	38.2%
1985	24235.6	10809.1	44.6%	13426.5	55.4%
1990	21426.1	8420.5	39.3%	13005.6	60.7%
1995	24308.3	7705.7	31.7%	16602.6	68.3%
2000	26077.4	9857.3	37.8%	16220.1	62.2%
2005	43558.6	24324.2	55.8%	19234.4	44.2%
2010	52009.9	23379.6	45.0%	28630.3	55.0%

المصدر: المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 1962-2010، مكتب التخطيط العام الليبي.

الفصل الثالث:

الدولة الليبية ما بعد القذافي: التحديات و

رهانات المستقبل

الفصل الثالث: الدولة الليبية ما بعد القذافي: التحديات ورهانات المستقبل.

في هذا الفصل سنتناول، الظروف التي سبقت قيام التمرد الشعبي، وأسباب اندلاعه، ونتائجها على أمن واستقرار ليبيا، كما سنتناول التدخل والتحديات التي فرضها على الشأن السياسي الليبي، لنصل إلى أهم المبادرات الساعية إلى إيجاد حل للأزمة الليبية، و استشراف مستقبل الدولة الليبية.

المبحث الاول: الثورة الليبية، الأسباب و النتائج.

ان الاوضاع السياسية هي وليدة زمانها و سياقها التاريخي , و انه بالحديث عن الثورات دوما ما يتبادر في اذهاننا مسألة فقدان الثقة و الكراهية في شكله المتراكم تجاه الانظمة السياسية و امام تزايد مطالب التغيير تجد الدول نفسها امام انتفاضات شعبية منها ما يتأرجح نحو الاصلاحات و الاخر يذهب ابعد من ذلك نحو التغيير الراديكالي, و عليه تقف تلك الدول امام معضلة امنية داخلية تعجل من ايجاد اليات تدخل الاطراف الخارجية و بالتالي يبرز لنا اعتبارات مختلفة ترسم الواقع الليبي في بعده المتعلق بالتحديات

المطلب الاول: الأسباب و الحثيات

لم تكن ثورة السابع عشر فبراير حدثا فريدا او غريبا في المحيط الجيوسياسي, بل كانت البداية في تونس عندما اضرم مواطن تونسي عاطل عن العمل نفسه بالنيران و بالتالي فان الحديث عن التجربة الليبية للثورة لا يمكن اخراجها عن ما يعرف بالفرصة التاريخية **Historical opportunity** لتحرك دولة صغيرة في الجوار ليمتد و يشمل بلدان اخرى منها ليبيا و مصر , و قد ادت التجربة التونسية في اسقاط نظام زين العابدين الى رفع حماس الشعوب نحو التغيير و دخول معترك الانشطة السياسية لبيتجه الفرد الليبي من اعتبارات متعلقة بالولاءات و القبيلة نحو الرغبة في التغيير و اسقاط نظام معمر القذافي , الذي دام اكثر من اربعة عقود امام هذا اتخذ الشباب منصات التواصل الاجتماعي كوسيلة للتعبير عن مطالبهم امام نجاح كل من الثورة التونسية و المصرية في قلب النظام السائد -¹

و قبل الخوض في واقع الانتفاضة الليبية و كيفية انتقالها من حراك شعبي الى تدخل اطلسي يمكن تحديد مجموعة من الدلالات تصف واقع الثورات العربية رغم اختلاف مكوناتها و ماهيتها من بلد لآخر

¹ مصطفى عمر النير، "الثورة الليبية مساهمة في تحليل جذور الصراع و تداعياته" المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات قطر الطبعة الاولى مارس 2020

- ضعف الاجهزة الامنية و الحفاظ على الوضع القائم مقابل بروز ضرورة و شرعية التغيير و دور الشعوب في ذلك
 - الانتقال من ثقافة و عقلية الضعف التي انتابت الشعوب نحو الفعل الثوري التغييرى
 - سلمية الثورات العربية مقابل الرد القمعي الدموي من انظمة الحك¹م²
 - الضغط بغية الوصول للهدف المنشود اسقاط النظام القائم مع قبول المخاطرة و الاستعداد للتضحية و تنوع وسائل الضغط المستخدمة للتغيير³
- ان الحديث الى الحراك العربي الليبي يجعلنا نسلط الضوء على جملة العوامل التي ادت الى بداية الاحتجاجات و المظاهرات و التي يمكن تحديدها فيما يلي
- 1 - اختلال السياسة الوطنية في غياب رؤية استراتيجية للنخب الحاكمة واضحة المعالم و بعيدة المدى لمستقبل السياسة الوطنية المسخرة لخدمة المصالح الوطنية العليا بعيدا عن المصالح الضيقة تحدد التهديدات و التحديات و مواجهاتها و افتقارها للإرادة السياسية الفعالة و الفعلية و يوضح قدرة هذه النخب على قيادة و ادارة مكونات الدولة تحقيقا لمطالب شعوبها حرية عدالة حياة كريمة
 - 2 - اخلال بالمؤسسات الدستورية و تهميشها تعد المؤسسات الدستورية عصب الدولة و اساسها بحيث انها يخول لها وضع السياسات و الاستراتيجيات التي من شأنها الحفاظ على المصالح الحيوية و الوطنية للدول و كذا مواجهة التهديدات و التحديات , و انه بالرجوع الى واقع الدول نجد انها عبارة عن مؤسسات ذات طابع شكلي و ليس مضمون مع تراجع دورها و بل تهميشه نظرا لطبيعة النظم الانتخابية و اعتماد التعيين في توظيف المسؤولين و منحهم مناصب
 - 3 - اخلال بمبدأ الفصل بين السلطات ان تحقيق العدالة و حسن تسيير شؤون الدولة يعد امرا مهما لا يتاح الا من خلال مبدأ الفصل بين السلطات باعتبار ان استقلالية السلطات يعطيها الحرية في تنفيذ التزاماتها مما يحقق المصالح العليا للدولة و الواقع العربي يرصد تداخلا بين هاته السلطات بل ابعد من هذا الى سيادة السلطة التنفيذية على باقي السلطات بحيث انها تشرع تنفذ تراقب تسائل

² حامد عبد الماجد قويسى، التحولات و الثورات الشعبية في العالم العربي الدلالات الواقعية و الافاق المستقبلية مركز دراسات الشرق الاوسط

عمان 2011 صفحة 59-60

³ مرجع سبق ذكره صفحة 13-14

4- الاخلال بالقواعد والمبادئ الضابطة لعلاقة الدولة بالشعب اي بالحديث الى اسس العقد الاجتماعي بين كل من الافراد والنظام في اطار يضمن التنسيق و الثبات و غيابها يدعو الى مطالب شعبية تغييرية

1

بالإضافة الى هذا هناك مؤشر اخر متعلق بظاهرة الفساد كأحد العوامل الاساسية, ففي ظل عدم وجود اليات لمحاسبة الحاكم اصبح كل شيء يتم علنا دون مراقبة و لا محاسبة فانتشر الفساد الذي بات حديث العامة في البلاد و يكفي ان نشير الى احصائيات منظمة الشفافية الدولية التي صنفت ليبيا من حيث درجة الشفافية في المرتبة 146 من اصل 178 دولة شملها تقرير, 2010, اما عن انتهاكات حقوق الانسان فهي كثيرة و موثقة لدى الكثير من المنظمات الدولية العاملة في هذا المجال بالطبع هناك الكثير من التحفظ حول تقارير تلك المنظمات الا ان هناك بعض الانتهاكات الموثقة في تلك التقارير معلومة للجميع و حتى انه كان هناك شبه اعتراف من قبل النظام السياسي نفسه بوجودها, اهم تلك الانتهاكات الواضحة والتي تعبر عن درجة انتهاك النظام السياسي الليبي لأبسط حقوق المواطنين تمثلت فيما سمي بمذبحة سجن بوسليم فكما تم تداوله قامت قوات الامن عام 1996 بقتل 1200 سجين معظمهم من الاسلاميين و تم التستر على الحادثة و لم يتم اخبار اقارب الضحايا حتى عام 2008 اين بدأت الحكومة الليبية مجبرة تحت ضغوطات بإخبار بعض عائلات الضحايا بان اقاربهم السجناء قد توفوا حاولت الحكومة الليبية تقديم تعويضات مالية لعائلات الضحايا مقابل تنازلهم عن مطالبتهم القانونية لكن معظم الاهالي رفضوا و بقت كل عام تتظاهر في بنغازي لمعرفة الجناة و محاسبتهم²

المواجهة مع القوى الاسلامية السياسية و المسلحة الجهادية ان المعارضة الاساسية التي كان يواجهها النظام السياسي الليبي منذ عام 1969 تمثلت في الحركات الاسلامية سواء ان كانت تلك التي تبنت الخيار المواجهة السياسية السلمية مع النظام او تلك الجماعات الاسلامية التي اتخذت من العمل المسلح كأداة لتحقيق اهدافها بحيث تعمل على تقويض شرعية النظام و قد تزايد دورها بعد اسقاط النظام عام 2011 بقوة السلاح³

¹ موسى الحديد ظاهرة الثورات الشعبية العربية الدوافع و المحددات من كتاب حامد عبد الماجد قويسى التحولات و الثورات الشعبية في العالم العربي الدلالات الواقعية و الافاق المستقبلية مركز دراسات الشرق الاوسط عمان صفحة 59-60

² مجموعة الازمات الدولية الاحتجاجات الشعبية في شمال افريقيا و الشرق الاوسط 7 فهم الصراع في ليبيا تقرير الشرق الاوسط رقم 1076 جوان 2011 صفحة 2-12

³ اللجنة العربية لحقوق الانسان ليبيا المعركة الاخيرة للدكتاتورية تقرير بعثة حقوقية 4 مارس 2011 تقارير Human rights watch في <https://www.hrw.org/fr> 20-05-2022

من اهم الحركات الاسلامية في ليبيا تتمثل في حركة الاخوان المسلمين التي يعود تواجدها في البلاد الى نهاية الخمسينيات حيث لجأت ثلاث افراد من حركة الاخوان المسلمين المصرية الى ليبيا هروبا من النظام المصري الذي كان قد اتهم مجموعة من حركات الاخوان اغتيال رئيس الحكومة 1949 وهناك ايضا الجماعة الاسلامية المقاتلة التي كانت معارضة للنظام معمر القذافي, اتخذت الجماعة العمل المسلح كخيار لتحقيق اهدافها المتمثلة في اسقاط النظام الكافر كونه لا يستند الى المبادئ الاسلامية بدا تكوين هاته الجماعة منذ ثمانينات من خلال حركة جهادية سرية استطاعت ان تكسب تأييد في كل مناطق ليبيا وقيامها بالعديد من العمليات كمحاولة اغتيال معمر القذافي¹

من جانب اخر لا بد من الاشارة الى متغير اخر يندرج ضمن خصوصية الدولي الليبية والذي لعب دورا بارزا في تأجج الصراع و الثورة و هو فقدان الولاء القبلي و ازمة الاقليات, كون ان المجتمع الليبي هو مجتمع قبلي رغم ان غالبية السكان تعيش في المدن كما لاحظنا, وعند الحديث عن اي عملية سياسية لا يمكن التغاضي او اغفال هذا المعطى فالدور السياسي للقبيلة في ليبيا يعود الى فترة الكفاح ضد الاستعمار وقد تعزز دورها اكثر في النظام الملكي بزعامة الملك محمد ادرسي السنوسي الى جانب اعتماده على الشرعية الثورية لضمان استمراره و كسب الولاء , اعتمد ايضا على الدعم القبلي فقام بتعيين شيوخ و اعيان القبائل في مناصب عليا داخل البلاد,² لكن مع انقلاب 1969 الذي ادى الى نهاية النظام الملكي, عمل النظام الجديد بزعامة النظام الجديد معمر القذافي على تهميش دور القبيلة للنظام الملكي, ولكن امام هذا عمل على بعث ايديولوجية نظام جديد يدعوا الى القومية العربية المتجاوزة للقبيلة و لحدود الدولة نفسها و مع مرور الوقت وجد النظام الليبي نفسه امام حقيقة ان المجتمع الليبي مجتمع قبلي و ثقافته قائمة على الصراعات القبلية و توسيع النفوذ على حساب بعضها البعض, وبالتالي وجد النظام على اساس الغلبة و عليه و اما خلق الولاءات عمل على تسليح القبائل المدعمة له و نصب من ينتمون اليها على راس قوات الجيش و الامن مما زاد من حدة النزاع نحو التسليح و الانفلات الامني امام غياب مؤسسات الدولة , بحيث برزت اطماع هاته القبائل نحو السلطة على غرار قبيلة ورفلة التي تعتبر اكبر القبائل في محاولة انقلاب عام 1993 و بالتالي تدهورت العلاقة بين القبيلة و النظام امام القبائل المعروفة بمعارضتها للنظام فان معظمها المرتكزة في الشرق الليبي³

¹ عبد الغاني الحركات الاسلامية في الوطن العربي لبنان مركز دراسات الوحدة العربية المجلد 2 2013 صفحة 1897-1899

² المنصف وناس الشخصية الليبية ثالوث القبيلة و الغنيمية و تاغالة تونس الدار المتوسطة للنشر 2014

³ Chronicle of the middle East and North Africa Libya population in 23-05-2022

<https://fanack.com/libya/population-of-libya/>

المطلب الثاني: التدخل الخارجي

بدأ التدخل الخارجي في ليبيا بناء على حجج متعلقة بمالات الوضع الانساني والانتهاكات الواسعة في حق المدنيين فعقب اشتعال المظاهرات المعارضة لحكم القذافي في 15 فبراير 2011 استغلت القوى الغربية بقيادة الولايات المتحدة الفرصة بإصدار القرار رقم 1970 بشأن الاحداث التي تجري في ليبيا من طرف مجلس الامن الذي فرض عددا من العقوبات على نظام القذافي وقياداته و اسرته و ادان بشدة قمع الاحتجاجات ثم القرار 1973 في 17 مارس ,كجزء من رد الفعل الدولي على الثورة الليبية يفرض حظر جوي فوق ليبيا و تنظيم هجمات مسلحة ضد قوات القذافي الجوية لاعاقه حركتها و منعها من التحليق في الاجواء الليبية

ثم كان القرار حلف الناتو بالتدخل العسكري في ليبيا و قد استند الحلف في تدخله العسكري الى مرجعية اقليمية و دولية للتدخل في الازمة الليبية انطلاقا من قرار مجلس الامن رقم 1970 و 1973 لا سيما باتخاذ عقوبات ضد ليبيا و احالة الزعيم معمر القذافي الى المحكمة

ثم كان القرار حلف الناتو بالتدخل العسكري في ليبيا و قد استند الحلف في تدخله العسكري الى مرجعية اقليمية و دولية للتدخل في الازمة الليبية انطلاقا من قرار مجلس الامن رقم 1970 و 1973 لا سيما باتخاذ عقوبات ضد ليبيا و احالة الزعيم معمر القذافي الى المحكمة الجنائية الدولية و اقامة حظر جوي للطيران, و اتساقا مع قرار جامعة الدول العربية رقم 7298 بتاريخ 2 مارس 2011 الذي طلبت فيه من مجلس الامن تحمل مسؤولياته تجاه تدهور الاوضاع في ليبيا و عليه قام حلف الناتو باتخاذ اجراءته للتدخل العسكري

و لقد كان التدخل العسكري الاوروبي الامريكي الواضح من بداية الثورة الليبية يهدف السيطرة على الاحداث و اغتنام الفرصة للتخلص من حكم القذافي الذي فشل الغرب في التخلص منه مرات عدة, و من جانب اخر رغبة الدول الاوروبية في تقاسم المصالح و الثورات و النفط الليبي بعد حكم القذافي¹

النموذج المتكامل للتدخل العسكري في ليبيا

تقدم المسألة الليبية مثال حي عن النموذج النظري التعلق بالتدخل المتكامل الذي جاء بناء على جملة من العوامل مرتبطة ببعضها البعض طيلة فترة الانتفاضة بحيث انها تشكل مسار لعملية التغيير الذي

¹ شريفة فاضل محمد بلاط تأثير الارهاب و التدخل الدولي على مستقبل الدولة القومية دراسة حالة للدولة الليبي 201-2020 المجلد 21 العدد 3 يوليو 2020 -2011 2020 الصفحة 11

شهدتها ليبيا بحيث كانت العوامل السببية الاولى تشير نحو التدخل باعتقاد صناع القرار ان العمل العسكري سينجح بتكلفة منخفضة و انهم لا يمكنهم الافادة من مساعي جهات اخرى في هذا الصدد فسوف يتخذون اجراء اوليا استجابة للالزمة ,يتبعها اجراء دولي مثل ادانة انتهاكات الحكومة لحقوق الانسان و الدعوة الى تغيير النظام و التخطيط للقيام بعمل عسكري و على رغم من ا هذه الاجراءات الاولى لا تجعل التدخل حتمية فإنها غالبا ما تجعله ترجيحا

و عليه تلجا الدول في هذا الصدد الى تبني سلوك خارجي يقوم على دراسة التدخل العسكري بالنظر الى قياس مدى نجاحه و ماهي تكلفته و ما اذ كانت ستحصل على فوائد من هذا التدخل دون ان تدفع ثمنا له

انطلاقا من هذا تبدي تلك الدول ردود افعال على الالزمة الظاهرة بحيث يصبح واضحا ما ان كان هناك دعم دولي واقليمي للتدخل تقول لنا النظرية البنائية ان الدول تهتم بالطريقة التي يظريها المجتمع الدولي فميثاق الامم المتحدة يؤكد مبدا السيادة ويحظر استخدام القوة الا دفاعا عن النفس لذلك تسعى الدول الى على دعم واسع النطاق قبل الانخراط في التدخل العسكري يبدا هذا الدعم من مواقف الهيئات والمنظمات الدولية و الإقليمية منظمة الامم المتحدة و جامعة الدول العربية.

التدخل الفرنسي

ان شغلنا الحقيقي هو ضمان امن المواطنين الفرنسيين في ليبيا ,هذا ما قاله رئيس الوزراء الفرنسي لوران واكيز و اكد على انه بالرغم من تبني الحكومة الليبية للموقف القمعي لن تنخرط فرنسا في اي عملية تدخل الا انه بحلول 19 مارس مع حكومة ساركوزي تغير الموقف جذريا نحو المشاركة في التدخل في ليبيا كاول مرة تاريخيا لفرنسا تجاه نظام معمر القذافي فقد نشرت فرنسا نحو 60 طائرة و شاركت ب 5600 طلعة جوية تقريبا French Defence Ministry و بالتالي يشير هذا المعطى الى اسئلة جوهرية تتمحور حول تبني فرنسا هذا المسار و استخدامها للقوة في ليبيا و منه و بناء على اعتبارات و ان كانت نوعا ما شكلية نجد ذلك الاهتمام بالوضع الانساني كمعيار و مسؤولية الحماية بوصف ساركوزي ان القمع وحشي و دموي من قبل الحكومة الليبية و السعي الدائم نحو تدويل القضية و شرعتها من طرف هيئة الامم المتحدة بممارسة ضغط كبير على مستوى مجلس الامن و ايضا في كل من جامعة الدول العربية و الاتحاد الافريقي للحصول على الدعم و التأييد نحو التدخل العسكري¹

¹مرجع سبق ذكره الصفحة 19

الاهداف و المصالح وراء التدخل :

في اطار هذا يمكننا التمييز بين عدة مصالح و اهداف ترتكز اهميتها على كل من

- مسالة الغاز و النفط الليبي ان اهداف فرنسا لاتقف عند النفط و الغاز الطبيعي اي بالحصول على اكبر نسبة من صادرات النفط الليبي حيث كانت تحصل قبل الثورة على 17% من هذه الصادرات ارتفعت بعدها الى نحو 99% من وارداتها من النفط الليبي بالضافة الى هذا نجد هدف اخر متعلق مدى استثمارات الشركات الفرنسية في قطاعي النفط و الغاز في ليبيا فعلى سبيل المثال تستحوذ شركة توتال من حقول التنقيب على النفط على 75% من حقل الجرف 16% من حقل الشرارة 24% من حقل مرزوق 16% من حقل الواحة كما حصلت توتال على 16% من شركة الواحة و هي اهم شركة نفطية في ليبيا
- سعي فرنسا نحو ان تكون لها حصة من عمليات اعادة الاعمار التي يمكن ان تشهدا ليبيا بعد استقرار الاوضاع الامنية فيها و التي قدرت الحكومة الفرنسية في عام 2011 ان ليبيا تحتاج نحو 200 مليار دولار لإعادة الاعمار
- حرص فرنسا نحو تأمين مصالحها الاقتصادية في دول الساحل و الصحراء و التي تقع على حدود الجغرافية الليبية مثل التشاد و النيجر و مالي ففرنسا تسيطر على النسبة الاعظم من عمليات التبادل التجاري مع هاته الدول كما تهيمن على ثرواتها الطبيعية مثل اليورانيوم في النيجر و الذهب في مالي بجانب استثماراتها الضخمة في قطاعي النفط و الغاز في جنوب الجزائر
- كذلك نجد ان من اهداف التدخل العسكري المباشر للحلف هو وقف التمدد الاقتصادي الصيني في منطقة شمال افريقيا و الساحل و الصحراء و خاصة في قطاع الانشاءات و الصادرات الرخيصة و كذلك البنى التحتية و النفط حيث كانت الصين من اهم الشركاء الاستراتيجيين لنظام القذافي
- الرغبة في التوسع نحو انشاء قواعد عسكرية فرنسية على الاراضي الليبية لحماية الثروات النفطية و تأمينها و تعزيز الابعاد الامنية في دولة تتمتع بأطول شواطئ جنوب المتوسط 1850 كلم و بالخصوص ان لفرنسا خبرة تاريخية سابقة في ذلك من خلال وجودها العسكري في ولاية فزان الليبية من عام 1943 الى عام 1951 كما ان هذا يرتبط بتأمين فرنسا لقواعدها العسكرية في منطقة الساحل و الصحراء حيث توجد لها ثلاث قواعد عسكرية في تشاد من بينها انجامينا و قاعدتان في النيجر ماداما و نيامي و قاعدتان في مالي غاو في الشمال و تيساليت في الجنوب

بجانب قاعدة القوات الخاصة الفرنسية في بوركينا فاسو تضم اربعة الاف جندي فرنسي و عشرات الطائرات والمدرعات وتأتي اهمية هذه القواعد في الحفاظ على الدور والنفوذ الفرنسي في القارة الافريقية على خلفية استعمارها التاريخي لمعظم دول القارة و عملها على استغلال ثروات هذه الدول و مقدراتها و التحكم في نظمها السياسية على اساس كسب ولاءات النخب الحاكمة

- بالإضافة الى هذا سعت الحكومة الفرنسية على تولى دور قيادي في السياسة الخارجية الاوروبية استنادا الى خبرتها الاستعمارية في شمال افريقيا و من هنا جاءت المبادرة الفرنسية بشأن ليبيا و التي جمعت بين رئيس حكومة الوفاق فايز السراج و حفتر في مايو و رؤساء مجلس النواب و المجلس الرئاسي و المجلس الاعلى للدولة في ليبيا و لكن ايطاليا رفضت و هي التي تنافس فرنسا على هذا الدور¹

التدخل البريطاني

حينما تنامي في ليبيا العنف كانت حكومة ديفيد كاميرون مترددة في البداية في اتخاذ اجراء حيث كانت ترفض دعم عقوبات الاتحاد الاوروبي ضد نظام القذافي Coates et al 2011 لكن في غضون اقل من شهر انضمت حكومة كاميرون الى حليفها الفرنسي في القيام بدور رئيسي في ما كان سيعرف بعملية الحامي الموحد فقد نشرت المملكة المتحدة 37 طائرة شاركت اعتبارا من 19 مارس في اكثر من 3000 طلعة مضمار الحملة الجوية Ministry of Defence فلماذا اتخذت حكومة كاميرون هذه الخطوة الاولى بإدانة القذافي و المطالبة بحظر الطيران و لماذا لجأت الى القوة اتجاه النظام الليبي

ان العامل الاولي الذي ادى الى دخول بريطانيا الى الساحة الليبية هو الاعتقاد بان انتهاكات نظام القذافي رهيبه لحقوق الانسان بناء على هذا اقتضى الامر الى التدخل بحيث استشهد وزير الخارجية و ليام هيغ بتقارير بانه تم قتل 200 شخص في بنغازي خلال اقل من اسبوع و في 25 فبراير قال مندوب المملكة المتحدة الى مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة لقد سبب استخدام القوة العسكرية ضد المدنيين و الهجمات على مواكب تشييع الجنائز غضبا عميقا في جميع انحاء البلاد و كذلك عبر العالم و قد سببت لنا التقارير ايضا انزعاجا عميقا من الطائرات الليبية التي تؤمر بقصف شعبيها و من تهديدات القذافي العلنية بالعنف من اجل تمسكه بالسلطة

¹¹ جيسون دافيسون فرنسا و بريطانيا و التدخل في ليبيا تحليل متكامل مركز الامارات الدراسات و البحوث الاستراتيجية العدد 134 الصفحة عصام عبد الشافي خريطة الاهداف و المصالح ماذا تريد فرنسا من ليبيا مجلة العربي الجديد 10 يوليو 2020

وقد اثار سلوك بريطانيا بإدانة الرئيس معمر القذافي والمطالبة بمنطقة حظر طيران مسالة الدعم الدولي ويبدو ان درجة الدعم الدولي كانت شرطا اساسيا للتدخل البريطاني وقد اضفى على هذا وزير الخارجية البريطاني هيغ ضرورة ادراج الدعم الداخلي في العملية

التدخل الايطالي

تحتل ليبيا الخانة الاولى ضمن اولويات ايطاليا في توجهاتها الخارجية ,ذلك بناء على المصالح الاستراتيجية التي تربطها بها والاخر المتعلق بالقرب الجغرافي ومدى تأثير غياب الامن في المنطقة على المصلحة القومية لإيطاليا ,وبالتالي يتمحور موقف ايطاليا تجاه الملف الليبي حول الحد من التصعيد وتزايد حدة النزاع المسلح في الدولة بحيث انها تتبنى موقف الانتقاد التدخل الخارجي العسكري الذي قاده حلف الناتو, فبعد سقوط نظام معمر القذافي عمدت ايطاليا الى تبني ما يعرف بمسك العصا من المنتصف كون ان مصالحها معرضة للضرر لما يكون له تاثير على شركاتها النفطية ايني لصالح فرنسا شركة توتال ,حيث تعد شركة ايني الايطالية اكبر منتج اجني للمحروقات في ليبيا فضلا انه يتم استيراد النفط الخام و الغاز الطبيعي من ليبيا الى ايطاليا ,اما النقطة الثانية فهي المتعلقة بمسالة الهجرة الغير شرعية و ما يحمله المعنى من تداعيات دخول عناصر اراهابية لإيطاليا و من ثم اوروبا مما يضي اعباء اقتصادية و امنية جديدة على عاتق الدولة ,ومن جانب اخر وفي اطار لعبة التوازنات الدولية تسعى ايطاليا الى اعادة ملئ الفراغ السياسية الذي تركته لكل من بريطانيا فرنسا ومؤخرا للتركيا و الدور الذي تسعى له في ليبيا وتسيط سياستها الخارجية نحو منطقة شمال افريقيا

الاطراف الداخلية الرئيسية للصراع –الانقسامات-

مجموعة غرب ليبيا –طرابلس وحلفاؤها مركزها طرابلس وتمثلها حكومة الوفاق برئاسة فايز السراج سابقا تلتها حكومة عبد الحميد دبيبة تضم مجموعة مسلحة من ميليشيات بعضها ينتمي للسلطة السياسية وبعضها الاخر موالي لها ,وترتبط هذه المجموعة بشبكة تحالفات قوية تصل الى حد الدعم المباشر من جانب بعض الدول الاقليمية خصوصا قطر و تركيا ,و على المستوى الدولي تحظى هذه المجموعة باعتراف الامم المتحدة ولها دعم من طرف الحكومة الايطالية

مجموعة شرق ليبيا طبرق يشكل الجيش الوطني الليبي الكيان الطرف الابرز في المنطقة يقوده المشير خليفة حفتر تأسس عام 2014 تحت مظلة البرلمان الليبي و يسيطر فعليا على معظم مناطق الشرق الليبي كما انه استطاع في الاشهر الاولى من عام 2019 مد نفوذه الى بعض مناطق الجنوب و الغرب

بتوافقات قبلية تحظى هذه المجموعة بقيادة حفتر ونتيجة لاهم الشعارات التي تتغنى بها من مكافحة الارهاب بدعم قوى اقليمية منها الامارات ومصر وقوى دولية منها فرنسا وروسيا -

المطلب الثالث نتائج الثورة والتحديات المطروحة

اولا : النتائج

طويت صفحة الجماهيرية العظمى بتدمير ليبيا واسقاط نظام معمر القذافي الذي عمر لأكثر من اربع عقود في مسيرة حكم لا يغفله التاريخ الا ان لكل اسباب نتائج فلم يسلم الواقع الليبي عن غيره من التجارب كالتجربة التونسية والمصرية ,من هذه النتائج وان كانت خرجت عن نطاق طموح الشارع نحو التغيير ويمكن الاشارة الى هذه النتائج من خلال

- يشكل الانفلات الأمني في ليبيا أحد أهم نتائج الثورة فيوجود السلاح وعدم تشكيل جيش وطني موحد قادر على ضبط الوضع وتفاقم دور الميليشيات وبالتالي بقي الأمن ملفاً مفتوحاً على كل الاحتمالات وهو ما انتهى الى اختطاف رئيس الحكومة علي زيدان يوم أكتوبر امام تعدد هذه الميليشيات ظهر لنا الى العيان متغير اخر متعلق بولاء هذه الكتائب الى اطراف خارجية ممولة لها تعمل وفقاً لجندتها

- تصاعد منحنى العنف في البلاد ليشهد المجتمع الليبي انتهاكات مست القصر والعزل وبالإضافة الى هذا تدهور الأوضاع الاجتماعية نتيجة سيطرة مجموعة على مصادر إيرادات الدولة على حساب مجموعة

- تجارة الاسلحة بحث انه امام غياب الالية الردعية والضابطة لسلوك الافراد في ظل سقوط النظام حدث ما كان متوقع وهو صفقات بيع الاسلحة العلنية وبالتالي اصبحت ليبيا مسرح لتجارة الاسلحة مهددة بهذا الأمن القومي للعديد من دول المجاورة كالجائر وحادثة تقننورين تثبت هذا 2013

- تمدد داعش نحو المنطقة والسعي الى ضم ليبيا اصبحت خطر تمدد تنظيم داعش الارهابي الى ليبيا واقعا ملموسا وفق لما صرح به المبعوث الاممي الخاص الى ليبيا برنارد ليون ورئيس الحكومة عبد الله الثني ذلك بإعلان بعض الكتائب والتنظيمات الجهادية منها على ولاءها للبغدادي و دولته وبالتالي صعود تنظيم الدولة الاسلامية داعش اصبحت سهلا في ظل تنامي العنف والفوضى

في البلاد مثل هكذا وضعية تدعو الى القلق كون انها قابلة للاستنساخ على نطاق واسع اي نحو الدول المجاورة

لقد كانت هذه ابرز النقاط المتطرق اليها في مسالة افرازات الثورة الليبية غير متناسين بهذا معطيات اخرى متعلقة بحالة الانقسامات وتشنت الولاءات داخل الدولة مما عمق من فجوة الصراع و مسالة التدخلات الخارجية مباشرة كانت ام غير مباشرة ,حيث سعت العديد من الدول الى دخول معترك الصراع حول السلطة في ليبيا والعمل على كسب ولاءات داخلية في ظل غياب مؤسسات الدولة بحيث تظهر في

- وجود برلمانين و حكومتين
- الاستقطاب السياسي و الانقسام الجغرافي
- التسبب الاداري و المالي في ليبيا
- تعطل العديد من المصالح الحيوية في البلاد و تردي مستوى الخدمات
- عنف داخلي عجزت العديد من الاطراف على ادارته
- نحو تأسيس مجالس جديدة غير محددة الصلاحيات و لا تخضع للشرعية و الاطر القانونية

ثانيا: التحديات

التحديات الاقتصادية :

عن تقرير صادر عن صندوق الدولي في عنوان ليبيا بعد الثورة التحديات و الفرص يفيد ان اثر الثورة على الصعيد الاقتصادي لليبيا لا بد من مراجعته , نظرا ان الدولة تعتمد على اقتصاد الربيع و قد ادى انخفاض انتاج النفط الخام الى 55 برميل يوميا في جوان 2011 بعدما كان يتم انتاج 1.77 مليون برميل يوميا

اما بالحديث عن الانشطة الاقتصادية خارج النفط نجدها هشة ,كون ان البلاد شهدت تدمير للمنشآت و البنى التحتية و اضطراب لمؤسسات هامة في الدولة كالبنوك و المصرف مما جعل من الدولة عاجزة على الحصول على العملة و النقد الاجنبي و لم يتم مصرف ليبيا المركزي من بيع النقد الاجنبي نظرا لعدم تمكنه من الوصول الى اصوله الخارجية في ظل تراجع قيمة الدينار الليبي الى نصف قيمته الرسمية و بات الاقتصاد الليبي ينحو للإفلاس , في ظل تصاعد الصراع المسلح بين الفرقاء فقد بلغت احتياطات

مصرف ليبيا المركزي من النقد الاجنبي 76.6 مليار دولار في نهاية عام 2014 مقارنة مع 105.9 مليار دولار بنهاية عام 2013

وشهد الاقتصاد الليبي خلال 2016 تفاقم حدة الازمات تجلت مظاهرها بالعجز غير المسبوق في الميزانية العامة و ميزان المدفوعات, اضافة الى تدهور قيمة الدينار الليبي و ارتفاع اسعار صرف النقد الاجنبي في السوق الموازية مقارنة بسعر الصرف الرسمي مع استمرار ازمة ارتفاع السلع الاساسية و يعيش المواطن الليبي في هذه المرحلة حالة من الخوف ووضعا مأسويا نتيجة للصراع السياسي و العسكري في البلاد

وقد اشار البنك الدولي في تقريره ليبيا الافاق الاقتصادية 2021 اكتوبر الى ان تحقيق الاستقرار المستدام امر مستبعد في الافق المنظور حيث لا تستطيع ليبيا انتاج النفط الا بمعدل برميل يوميا في المتوسط بحلول نهاية هذا العام والابقاء على الانتاج حول هذا المستوى خلال السنوات القليلة المقبلة والذي سيمثل ثلثي القدرات الانتاجية

ويمكننا تلخيص واق الاقتصاد الليبي من خلال

- افتقاد الاقتصاد الليبي الى الرؤية الاستراتيجية - القصور في البنية التحتية -الاختلال الهيكلي في بنية الاقتصاد اي الاعتماد على النفط -ضعف الادارة الحكومية - ظاهرة البطالة- مشكلة التضخم-النقص في الموارد البشرية -الخلل في توزيع الدخل- سوء الادارة و ظاهرة اهدار المال العام

و عليه يمكن القول ان البيئة الاقتصادية في ليبيا في المرحلة الانتقالية بعد سقوط النظام ليست مشجعة على الاستثمار و لا لعودة النشاط الاقتصادي كما كان سابقا, في المجال النفطي باعتبار انها تعتمد على النفط بنسبة 95 بالمئة في مجمل صادراتها ذلك نظرا لتدهور وضعها الامني خاصة في المدن التي تتمركز فيها المنشآت النفطية التي تعرضت للخسائر في البنى التحتية نتيجة لتزايد حدة الصراع

1

التحديات الاجتماعية

¹شيماء عبد الفتاح الاقتصاد الليبي بعد الثورة مصر مجلة افاق افريقية العدد 38 الهيئة العامة للاستعلامات 2013صفحة 91

بالطبيعة الحال يعد النظام الليبي نظام عسكري وقد ادى هذا الى بعث الكبت و الكراهية في المجتمع ,وقد كانت الآلية الوحيدة لقلب هذا النظام و تغييره هو المشهد الدموي و العنف التي بدوره عمل على تعميق فجوة الانقسامات في البلاد و تغذية العامل القبلي نحو رفض الاخر و اقصاءه ,و امام هذا واحتمت ليبيا العديد من مظاهر الشرخ الاجتماعي على غرار التفكك الاسري الاجتماعي الفقر و الزوج كما ساهم انتشار السلاح في انتاج نوع حديث في المجتمع الليبي من انواع الجريمة و هي الجريمة المنظمة و التي يشترك في التخطيط لها و تنفيذها عدد من المجرمين و يستخدمون وسائل و تقنيات متقدمة بالإضافة الى معاشة الاطفال و المراهقين لأحداث الثورة يحملون ضعينة و شعارات الكراهية مع تدني مستوى التعليم و التربية. نحو انتاج جيل متطرف يتخذ من الجرائم سلوك طبيعي

فقد نشرت منظمة الامم المتحدة ان اكثر من 1500 امرأة في ليبيا تعرضت للاغتصاب خلال فترة الحرب, و من جانب اخر نرى ان حالة الفوضى و الدمار الذي شهدته ليبيا ادى الى استحداث شرائح اخرى في المجتمع بالإضافة الى القبائل و هي جرحى الحرب و الارامل و اليتامى و شريحة خاصة من القطاع الخاص الذين سلبت منهم ممتلكاتهم و دمرت و بالتالي تزايدت مطالب هذه الشرائح و صعب احتواءها

و جاء تقرير الامم المتحدة الصادر بتاريخ 2018/02/12 عن بعثة الامم المتحدة للدعم في ليبيا تواصل اقدام الجماعات المسلحة على احتجاز الرهائن و حرمان المدنيين من حرياتهم بصوة غير مشروعة طلبا للنفدية او على اساس الهوية العائلية او القبلية او انتماءهم و اراءهم السياسية ,وقد وثقت البعثة خلال فترة وجيزة سبع هجومات شنت على مرافق الرعاية الصحية مع تعرض العديد من المهاجرين الى الاحتجاز التعسفي و التعذيب بما في ذلك الاغتصاب غيرها من اشكال العنف الجنسي و الابتزاز¹

و منه يمكننا استخلاص مظاهر الحالة الاجتماعي لليبيا بعد الثورة ;

ان تحقيق المساواة و تكافؤ الفرص امر مستبعد نظرا لخصوصية الدولة الليبية في مسالة توزيع الثروات و العدالة الاجتماعية بحيث ان النظام لم يسعى و لو لوهلة ببناء مؤسسات كفيلة على بعث هذه الميزة في المجتمع اي المساواة و ان حالة الفراغ السياسي و الانقسام الداخلي قد زاد الامر تعقيدا بحيث اصبح التفاوت رهيب و المصالح تقوم على حساب اطراف يحتكرونها²

التحديات السياسية و الامنية

¹ماجدة العربي الاثار الاجتماعية للانقسام السياسي في ليبيا المنظمة الليبية للسياسات و الاستراتيجيات 2015صفحة 03

²مرجع سبق ذكره الصفحة 06

عقب سقوط نظام معمر القذافي طرحت العديد من التحيات السياسية و الامنية الى الواجهة و كانت المشهد الاكثر تداولاً فتجربة التغيير القصيرة في ظل بقاء سلطة القذافي اكثر من اربع عقود تعجب له الكثير وشكل العديد من الطروحات في هذا الصدد مما جعل المرحلة الانتقالية معقدة جدا لها اعتبارات سياسية و امنية متشابكة

اولا التحديات السياسية

على مستوى النظري هناك توافق بين علم السياسة و التنمية السياسية و ان الاختلاف يكمن في فهم روح ديمقراطيات الدول كون تعد المطلب الاساسي و الرئيسي للشعوب التي قابلت الانتفاضات بالقمع و هذا المنافي تماما لمفهوم الديمقراطية و من جانب اخر مفهومنا للديمقراطية له بعد اخر مرتبط بالشعوب هل مسار الانتفاضات التغييرية التي سلكتها جيدة اين يكمن الخلل و هل هذه المجتمعات ينطبق عليه المفهوم المتعارف عليه حول الديمقراطية بالرغم من الخصوصية التي تحظون بها و هنا قد ادرج العديد من المفكرين القصور المعرفي او عدم النضج السياسي الكافي الى قيادة الشوب المنتفضة نحو بر الامان اي التغيير الايجابي

بعد اسقاط نظام القذافي تأسست عشرات الاحزاب السياسية من مختلف التيارات الاسلامية و الليبرالية و القومية و الملكية و غيرها رغم ان المجلس الانتقالي سعى أي نهج و التأسيس للأحزاب من خلال قانون تنظيم الاحزاب السياسية الذي صدر في 2012 فقد نص على على ان لا تمارس الاحزاب التمييز على اساس الانتماء القبلي و المناطقية او الدينية الا ان هذا لم ينال اعجاب العديد من الاطراف بحيث انه قبل بالرفض خاصة من الاسلاميين و القوى المناطقية في الشرق الامر الذي ادى الى اسقاط شرط التمييز و فتح المجال للأحزاب على اسس دينية و قبلية قد عمقت من الازمة و عرقلت مسار بناء الدولة و اعادة بعث سلطة موحدة للدولة لازال الاشكال حولها مطروح للآن و قد تكون في هذه الفترة نحو 130 حزب سياسي لم يشارك منه الا 10 احزاب فقط في انتخابات المؤتمر الوطني العام سنة 2012 منهم 05 احزاب هم الاكثر تأثيرا في الحياة السياسية آنذاك و هي

- احزاب اسلامية التوجه ضمت حزب العدالة و البناء حزب الوطن حزب التيار الوطني الوسطي
- احزاب ليبرالية التوجه ضمت تحالف القوى الوطنية الجبهة الوطنية

وقد أسفرت الانتخابات على سيطرة تحالف القوى الإسلامية بحيث أنه تمكن من السيطرة على مؤسسات الدولة وتكونت حكومة مؤقتة برئاسة علي زيدان وتم تهميش الأحزاب الليبرالية مما زاد من حدة الصراع¹

و خلال شهر جوان 2014 أجريت انتخابات برلمانية لم تتجاوز بها نسبة المشاركة 18% والتي أسفرت عن تقدم التحالف الوطني على الإسلاميين و اجبر مجلس النواب المدعم بقوات حفتر الى الانتقال شرقا الى مدينة طبرق نتيجة رفض المؤتمر الوطني الانتخابات و نظرا القوة العسكرية لكثائب الإسلاميين التي قامت بتشكيل حكومة منافسة في طرابلس مما نتج عن هذا مشهد تنافسي لحكومتين واحدة في طرابلس تضم الجماعات الإسلامية والآخرى في طبرق ممثلة في مجلس النواب المنتخب و لكل حكومة منهما ذراع عسكري²

وتبعاً لما سبق تدخلت الأمم المتحدة عن طريق بعثة أممية على أمل أحداث توافق بين الطرفين إلا أنه تم اتهامها بالانحياز لحكومة طبرق لينتهي الواقع السياسي في ليبيا إلى انقسام الشرق الغرب بين كل من عبد الله الثني وفايز السراج

وفي ظل هذا الواقع السياسي لم يسلم مشروع دستور ليبيا من الخلافات السياسية التي وقفت حجرة عثرة أمام تحقيق هذا الاستحقاق الذي يرى الكثيرون أنه قد يكون نواة أولى لانهاء التفكك الحاصل ففي 20 2011 فيفري انتخبت الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع دستور ضمن مختلف المناطق الشرقية والغربية والجنوبية بواقع 20 مقعداً لكل منطقة وفي افريل 2016 اعلنت الهيئة اقرار مشروع مسودة الدستور وتشكيل لجنة لتسليمه لمجلس النواب لإصدار قانون الاستفتاء عليه من قبل الشعب و بتاريخ 25 جوان 2017 اصدرت الهيئة الدستورية لصياغة المشروع واحالته الى البرلمان و اخطار كل من مجلس النواب المجلس الاعلى للدولة المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني و المفوضية العليا للانتخابات رسمياً بإقرار مشروع الدستور إلا ان التصويت بالإيجاب قوبل بمحاصرة المحتجين لمقر الهيئة التأسيسية فيما اعلن الاعلى للأمازيغ بالرفض التام و طرح مشروعهم الخاص المتعلق بالدستور.

التحديات الأمنية

¹ احمد الاطرش المشهد السياسي و الامني في ليبيا رؤية تحليلية استشرافية صفحة 08

² محمد جمعة مستقبل التشكيلات المسلحة في ليبيا القاهرة الملف المصري العدد 38 اكتوبر 2011 صفحة 10

يرتبط مفهوم الامن الوطني فترة القذافي بأمن النظام بحيث ركز على ابقاء النظام القائم و السعي نحو تعزيزه و بناء على هذا عمل النظام على تشكيل قوات الامن الليبي من كيانات مختلفة ضمت القوات المسلحة الليبية و الكتائب و اللجان الثورية التي كانت مستقلة ذات بنية قيادية تخضع لأوامر شخص الرئيس و من مظاهر التي اكدت هذا المفهوم

- محاولات تحييد المؤسسة العسكرية و حلها و ان كان ذلك في اطار الايديولوجي الذي ركز على مفهوم الشعب المسلح و عسكرية المدنيين الا انه و مع مرور الزمن برزت ظاهرة الاحلال بإنشاء جيش بديل تمثل في الكتائب التي تعتبر ميليشيات عائلية بالدرجة الاولى
- اعتماد نظام تجنيد قائم على التوريث و الولاءات و بالتالي فان الثورة لم تعمل فقط على اطاحة النظام القائم على الولاءات و الانتماءات القبلية بل حتى انها ضربت مؤسسات امنية سعيًا الى اعادة خلقها و فقا لما هو متعارف عليه عن المؤسسة و الاجهزة الامنية للدول¹

ان عملية استباب الامن ذال الاراضي الليبية يشكل هاجس و تحدي رئيسي كون ان الانفلات الامني قد شهد ذروته مع غرق ليبيا بالأسلحة و سقوطها في يد اطراف متصارعة من منظومات الدفاع الجوي MANIPADS الى صواريخ الغراد , مدافع الهاون , و القاذفات الصاروخية العديمة الارتداد اربي, جي

حيث تم افراغ كل مخزون النظام السابق من الاسلحة و تسليمها نحو الافراد و انه امام هذا برزت الميليشيات التي اتخذت الجريمة المسلحة سلوكا لها نحو الاتجار بالمخدرات و الافراد و بالتالي فان تحدي ليبيا و باءها يعتمد بضرورة الى اعادة بعث الامن و احتواء هذه الميليشيات و العمل على دمج كل القوى الثورية تحت لواء سلطة موحدة تعتمد على اجهزة مشرعة²

^{1 1} محمد جمعة مستقبل التشكيلات المسلحة في ليبيا القاهرة الملف المصري العدد 38 اكتوبر 2011 صفحة 17
عمر فرحاتي و مباركة سليمان التحديات الامنية في ليبيا ما بعد القذافي مجلة الحقوق و العلوم السياسية العدد 05 جامعة خنشلة جانفي 2016
الصفحة 50-51

المبحث الثاني: المبادرات الرامية إلى حل الأزمة الليبية

تعددت المبادرات الاطراف الاقليمية و الدولية بشأن الازمة الليبية على مدار السنوات الماضية و التي ترمي الى عودة ليبيا الى المسار السياسي الصحيح ووقف الاعمال القتالية و التدخلات الاجنبية

المطلب الأول اهم المؤتمرات الدولية

طرح الملف الليبي في العديد من المؤتمرات بحيث سعت الى إيجاد صيغ توافقية حول مسألة الانقسام داخل الدولة و نجد منها

مؤتمر الصخيرات 17 ديسمبر 2015

يعد المؤتمر نقطة مهمة في الزمة الليبية فهو الاتفاق الوحيد الذي وضع خارطة طريق واضحة للزمة و عمل على تشكيل حكومة وحدة وطنية توافقية و هيئة تشريعية شمل الاتفاق اطراف في ليبيا و تم توقيعه تحت رعاية منظمة الامم المتحدة في مدينة الصخيرات في المغرب بتاريخ بإشراف المبعوث الاممي الاسبق مارتن كوبرلر لإنهاء الحرب الاهلية الليبية الثانية المندلعة منذ 2014 حول السلطة و من اهم البنود التي جاء بها نجد

- التوقيع على المسودة النهائية المعدلة لإنهاء الصراع و التوافق التي اقترحتها الامم المتحدة لحل الازمة
- تضمن الاتفاق ضرورة ان تكون هناك مرحلة انتقالية جديدة 18 شهرا و في حال عدم انتهاء الحكومة من مهامها اي من اجراء انتخابات تشريعية و رئاسية و قبل ذلك وضع مشروع دستور و طرحه في استفتاء شعبي قد يتم تمديده نحو 6 اشهر اضافية
- منح صلاحيات رئيس الحكومة لمجلس رئاسة الحكومة الوفاق التي يترأسها رئيس الحكومة فايز ال¹سراج
- تشكيل المجلس الاعلى للدولة من اعضاء المؤتمر الوطني العام الجديد و الابقاء على مجلس النواب الليبي المنتخب في جوان² 2014

¹زاهي المغيري و نجيب الحصادي التحول الديمقراطي في ليبيا تحديات و مالات و فرص طرابلس المنظمة الليبية للسياسات و الاستراتيجيات 2016الصفحة 09

- العمل على نزع السلاح التي بحوزة الميليشيات و العمل على دمجها في اطار قوات الجيش الليبي الموحد

وقد تم في المؤتمر رسم خارطة نحو حل الازمة عن طريق :

اولا : تشكيل حكومة وطنية توافقية بحيث يكون اساسها الكفاءة و تكافؤ الفرص و تتولى مهام السلطة التنفيذية تكون مكونة من رئيس مجلس الوزراء و عضوين نائبين لرئيس مجلس الوزراء يكون مقرها في طرابلس و مدة ولايتها عام واحد

ثانيا : اعتبار برلمان طبرق الهيئة التشريعية بحيث انه يضم مجلس النواب المنتخب في جوان 2014 كمرحلة انتقالية للدولة

ثالثا : تأسيس مجلس اعلى للدولة و مجلس اعلى للإدارة المحلية و هيئة اعادة الاعمار و اخرى مطلقة بصياغة مسودة الدستور و قد حدد المجلس الاعلى للدولة كأعلى جهاز استشاري له استقلالية المهام بحيث انه يضم 120 عضو

من اهم انعكاسات الاتفاق :

دخول الدولة مرحلة صراع اشد ذلك بإعلان الجيش الليبي نيته في تحرير طرابلس من يد الجماعات الارهابية و الميليشيات و بالتالي القيام بعمليات عسكرية اكثر تيزيد من مشهد الانفلات الامني بالمنطقة و تضرب بمسالة الاتفاق عرض الحائط .

انبتق عن هذا بروز نزاع اقليمي الى الواجهة دخلته تركيا بمسالة الاخوان و حكمة الوفاق و انه على الرغم من انهيار هذا الاتفاق امام المساعي و طموح احداث التوافق و اعادة امن البلاد الا انه يعد النواة الاساسية التي تركز عليها معظم المشاورات من اجل حل سياسي للازمة

مؤتمر برلين لحل الازمة الليبية

اختتم مؤتمر برلين المنعقد في 19 جانفي 2020 و قد شاركت في هذا المؤتمر 12 دولة منها الى جانب الدول الخمس الاعضاء الدائمين في مجلس الامن فضلا عن اربع منظمات دولية هي الامم المتحدة جامعة الدول العربية الاتحاد الافريقي الاتحاد الاوروبي

هدف هذا المؤتمر الى اقرار نص فحواه اكثر من خمسين نقطة للتفاوض تعالج مجموعة كبيرة من المسائل حول

- انشاء مجلس عسكري يضم كل الاطراف الليبية من اجل التفاوض حول القضايا الامنية
 - تشكيل هيئة سياسية جديدة تمثل كل الاطراف
 - انشاء فريق اقتصادي يتولى المسائل الهامة في الدولة من توزيع الموارد النفطية الاصلاحات الاقتصادية الاعانات و مسالة توزيع المناصب
- كانت هذه اهم النقاط التي حاولوا التطرق لها ومعالجتها للخروج بحل وقبل كل شيء انه بالحديث عن المؤتمر يعد خطوة مهمة نحو وقف اطلاق النار بحيث انه تمكن من تشكيل لجنة عسكرية ضمت عشرة ضباط خمسة عن كل جانب حفتر وفايز السراج
- تتولى اللجنة تحديد ميادين واليات تنفيذ وقف اطلاق النار وتتولى ايضا تحديد نقاط التماس بين كل من حفتر وسراج والمعسكرات التي ستعود الى قوات الطرفين كما ان المؤتمر ادرج اقتراح اخر متعلق بضرورة ارسال قوات حفظ السلم ان اضطر الامن لوقف اطلاق النار

الا ان تحقيق هذا يتطلب اتفاق اولي مرتبط بالتزام الاطراف الداخلية والخارجية على البنود خاصة ان وصول الدولة الى وقف الاطلاق, تعد مرحلة مهمة تليها دوما الهدنة الا ان هذا رفضته حكومة الوفاق كونها اعتبرت هذا مؤقت بل الحل يستوجب عودة حفتر الى ما قبل حملته العسكرية ودعت الى السيطرة التامة امام هذا ظهرت مؤشرات عدم ثقة الطرفين بالاتفاق وكذا التزام الاطراف الدولية التي تمد المنطقة بالأسلحة هو ما ظهر في اصرار الرئيس الفرنسي ماكرون على وقف ارسال المقاتلين الى طرابلس دعما للحكومة الشرعية بينما اتهم تركيا بهذا فضلا عن دعوة كل من عبد الفتاح السيسي على ان تكون مصر والامارات ضمن اللجان المشكلة لمراقبة وقف اطلاق النار

وانه ابعد من هذا فان خطوة ارسال قوات حفظ السلام تواجه ايضا اشكالية من سيتولى هذه المهمة في ظل تزايد الرغبة الاوروبية للعب هذا الدور من اجل انتزاع الملف من تركيا وروسيا ومن الصعوبات التي واجهت هذا الاتفاق في التطبيق نجد:

- رفض كل من حفتر وسراج الى التفاوض باعتبار هذا انه اعتراف رسمي بشرعية كلاهما
- الموافقة على توحيد الصفوف هو موافقة لما حققه كل طرف من مكاسب

- الخلاف حول الشخصيات التي ستتولى قيادة بعض المناصب خاصة قيادة الجيش
- عدم اعتراف الاطراف بالمؤسسة الوطنية للنفط باعتبارها الكيان الوحيد المسؤول عن بيع الخام بحيث دعت حكومة حفتر على تشكيل ادارة جديدة لمؤسسة النفط بطرابلس تقوم علة نظام الحصص في توزيع العائدات وتعد هذه الاشكالية اهم نقطة لتعنت الاطراف عن الاتفاق وقد اثر هذا مباشرة على الاقتصاد الوطني بتراجع بنسبة %73 جراء الحصار الذي فرضه حفتر على موانئ تصدير النفط و اباره

وبهذا فانه يكون لحفتر فرصة اثبات انه الأقوى في الصراع الليبي لا يخضع لا للدبلوماسية ولا للقوة و بالتالي فشل مساعي المؤتمر وضعفه اما الاطراف بحيث انه لم يقم بفرض عقوبات على الاطراف الراضية لوقف اطلاق النار والحلول السياسية¹

اعلان باريس عن مؤتمر حل الازمة الليبية

احتضنت العاصمة باريس ماي 2018 مؤتمرا دوليا للسلام حول ليبيا و هو المؤتمر الثالث الذي تحتضنه فرنسا بخصوص الازمة الا اما يميز هذا الاخير انه يحقق مبدا الشراكة و المصلحة بين القوى الاوروبية التي شهدت تقسيما لفترات سابقة حيث تم تأكيد رئاسة المؤتمر تعود الى كل من فرنسا و المانيا و ايطاليا.

جاء توقيت المؤتمر بالتزامن مع الانتخابات المزمع عقدها في 24 ديسمبر المقبل استقبل الرئيس الفرنسي القادة و الوفود قبيل بدء فعاليته في حين قالت الرئاسة الفرنسية ان الهدف الرئيسي من المؤتمر هو التأكيد على ضرورة اجراء انتخابات رئاسية و تشريعية في موعدها من دون تأخير و يجب على كل الاطراف احترام ذلك

من بين الدول المشاركة في هذا المؤتمر كل من الولايات المتحدة الامريكية و المانيا و ايطاليا و تركيا و مصر و روسيا في حين يمثل الجانب الليبي رئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي و رئيس الوزراء عبد الحميد الدبيبة و قد اكد الطرف الليبي خلال المؤتمر على حرصهم على تنويع المرحلة الحالية بانتخابات متزامنة رئاسية و نيابية ديمقراطية شاملة يشارك فيها الجميع و يقبل نتائجها الجميع

اهم مضامين المؤتمر نجد :

¹محمد خفطان الصوافي الازمة في ليبيا خارطة الصراع و تطورات و مساراته المستقبلية موقع TRENDS RESEARCH ORG

- التعهد بإجراء انتخابات نزيهة وسلمية واحترام نتائجها يوم 10 ديسمبر 2018
 - اهمية وضع اساس دستوري لهذه الانتخابات و اي انتهاك لها يعرض للمساءلة
 - العمل على توحيد البنك المركزي الليبي و مؤسسات اخرى في البلاد
 - الالتزام الدولي و الاطراف بدعم جهود الامم المتحدة في بناء مؤسسات عسكرية و امنية
- يبقى امل جمع الفرقاء اهم سمة لهذا المؤتمر نحو التوجه الى اجراء انتخابات نزيهة تفصل في مسألة الانقسام، الا ان هناك تضارب عديد حول هذا المؤتمر كون ان الاسس التي جاء بها سابقة عن وقتها الدعوة الى انتخابات في ظل ما يشهده الوضع الليبي يعتبر غير مجدي ولا يساهم في القضاء على الفوضى بل انهم ذهبوا الى ابعد من ذلك نحو البحث عن اليات اخرى كفيلة باحداث هذه النقلة الديمقراطية في ليبيا¹.

مؤتمر برلين الثاني

يمضي عام و نصف عن المؤتمر الاول لتعود العاصمة الالمانية و تستضيف مجموعة القادة للبحث عن سبل حل الازمة الليبية في 23 جوان 2021 تم هذا باستضافة اهم و ابرز اطراف النزاع الليبي بمشاركة دولية لدول الجوار الليبي و بحضور رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة هدف هذا المؤتمر الى :

- العمل على انهاء التدخل الخارجي في الدولة الليبية
- الحد من توريد الاسلحة نحو الداخل الليبي و منحها للمرتزقة لما لها من تنامي مشهد العنف و الدمار و تهديد الامن القومي لدول الجوار منهم الجزائر عبر الجنوب على طول حدود 989 KM²

¹خالد فواد الازمة الليبية بين المبادرة الفرنسية و الدور المصري المعهد المصري للدراسات 9 سبتمبر 2017

²مرجع سبق ذكره صفحة 82

المطلب الثاني: السيناريوهات المستقبلية لحل الازمة الليبية

مؤخرا اصبحت جل الدراسات تخضع لما يعرف بالاستشراف كألية من اليات قياس مدى تأثيرات المتغيرات البحثية الرئيسية والثانوية على مسار البحث, وبالتالي وبناء على معطيات سابقة يمكننا طرح احتمالات كفيلة برسم مسار بناء الدولة في ليبيا وبعث الامن والاستقرار فيها عبر الالية التوافقية طبعاً ومنه نجد:

سيناريو ثبات الفوضى نحو التآزم

يبقى احتمال استمرار الفوضى من الاحتمالات التي يحملها مستقل ليبيا الذي يقضي باستمرار المرحلة الانتقالية او ما يسميها البعض بالانقسامية على حالها نتيجة لجملة من العوامل اقليمية ودولية منها بحيث يطرح الاشكال حول مكامن مصالح هذه الدول في حالة بناء الدولة الليبية وبالتالي نرى ان هذه الاخرى ترى من الفوضى والمشهد الدموي خدمة لها وعليه تسعى نحو التغلغل الداخلي ودعم اطراف على حساب اخرى, وانه اما الوضع الامني المتدهور من انتشار الاسلحة والجريمة وغياب المؤسسات العسكرية لتحل محلها ميليشيات بشقيها اي الممولة او القائمة على ولاءات قبلية تجعل من مسالة الحل السلمي صعبا بحيث لم تطرح اي محاولة دبلوماسية فعالة الى الواجهة بحيث ان مختلف المبادرات كان ضمنيا تعمل وفق اجندات معينة تخدم التوازنات الدولية والقوى الكبرى, وبالتالي فالواقع الليبي يمكن القول عنه ان الانطلاقة او بالأحرى خروج الوضع عن السيطرة والاحتواء نحو تأييد التدخل الاجنبي ودعمه هو ما اجج الازمة وبالتالي لا يمكن استغراب النتائج التي كانت متوقعة ظرا لما عرفته التجارب التاريخية حول قلب الانظمة الديكتاتورية التي لا تتم الا ثوريا اي نحو المشهد الدموي الراديكالي بالإضافة الى هذا يوجد اسباب اخرى تكمن في معطيات داخلية بحتة من اخفاق القادة الجدد في بناء مؤسسات انتقالية سياسية قادرة على تقليص تغلغل هذه الميليشيات والحدة من خطرهما ان هذا المتغير القيادي المرهون بالزمن يعد مهما في بناء الدول واستيعاب المواقف وما زاد المسالة عمقا هو تسييس هذه الميليشيات التي تقوم على ولاءات قبلية تسعى كلها الى الوصول الى السلطة واتخاذها الجيش الخاص بكل اتجاه اما المعطى الداخلي الثاني هو المتعلق بالخلاف في التوجهات حتى داخل التيار الواحد فالانتخابات قد اظهرت هذا بين كل من الاسلاميين والليبراليين لتظهر جماعة متطرفة عملت على السعي نحو بناء نظام سياسي وفق تصوراتها متجاوزة بهذا العدالة الانتقالية .

انه بالتطرق الى المبادرات الرامية الى حل الازمة كلها تقوم على مبدا دمج الميليشيات و اعادة ادراجها ضمن قوات الجيش الوطنية الملاحظ بهذا هو عودة انتهاز تعامل النظام السابق مع هذه الميليشيات نحو دمجها فراغا وليس بناء على اعتبارات وطنية و بالتالي محاولة تطبيق هذا اشبه بالدوران في حلقة مفرغة¹.

سيناريو بعث مفهوم المواطنة - نحو الاصلاح -

ينطلق هذا السيناريو من نقطة غائية الثورة اي الهدف من الانتفاضة هي المطالبة بالديمقراطية يحتكم الى القانون و المساواة و العدالة التوزيعية -ثروة - مناصب - التمثيل السياسي و يعتبر هذا السيناريو تفاعلي يقوم على جملة من المؤشرات

كون ان النظام السابق غير واضح المعالم قائم على تصورات القائد لا يمت بصلة بالنظام الليبرالي الديمقراطي التحرري و لا الاشتراكي الذي يقوم على الملكية العامة. و بالتالي امام هذا تعالت الاصوات المنادية باعتماد نموذج الانظمة الغربية التي تقوم على الديمقراطية خاصة منها المؤسساتية مع ادراج اهمية للتنمية التنشئة السياسية امام هذا يتطلب الوضع خطة او مسار منطقي يراعي خصوصية ليبيا نحو اعادة بعث مؤسسات و ربطها بمختلف البنيات الاجتماعية الأخرى في عملية احداث للنسقية في الحكم قائمة على مطالب و استجابة لمختلف المواقف و انه عند الحديث عن هذا لا يمكننا سوى تسليط الضوء على الارادة الشعبية نحو التغيير الديمقراطي بتجاوز كل مغذيات التمايز و الاختلاف سواء ان كانت قبلية او مناطقية و السعي نحو تسليم السلطة الى نخبة و تفويض لها مهمة الاتفاق بعيدا تماما عن اي تدخل خارجي فيصبح الحل و البناء ليبي ليبي ,نابع عن ارادة الافراد و استبدال الولاءات القبلية بالوطنية و المصير المشترك و يتم هذا عبر اليات انتخابية نزيهة تتبنى برامج مشتركة للجميع من فتح للتعديدية الحزبية على اختلاف تياراتها و توجهاتها لها تمثيلات متساوية على مستوى الهيئات النيابية تمل على الرفع من سقف الحريان و الحقوق المدنية للأفراد²

سيناريو اقامة دولة فيدرالية ليبية - تعزيز الانقسام -

يعتبر هذا السيناريو الاكثر ترجيحا كون ان المرحلة الانتقالية لا تكاد ان تنتهي بنتيجة مرضية فأمام هذا التباين السياسي الذي يزداد عمقا يوما عن يوم من تعدد الولاءات و الاطراف متجاوزين بهذا الاعتبار

¹فاتح خننو الازمة في ليبيا الفاعلون و السيناريوهات المحتملة المجلة الجزائرية للدراسات السياسية العدد 01 المجلد 09 2022، ص.169

²المرجع نفسه، ص.170

المؤسساتي والقانوني لتسيير الدولة فالיום نجد الجميع يتصارع حول السلطة في ظل تمدد الجماعات المسلحة والمليشيات يصعب م مهام توحيد اطراف الدولة و تصالحها فصراع وتنازع الشرق الغرب حول السلطة لا يفضي الا بوجود سلطتين دولة براسين وهنا يطرح الاشكال لمن تعود الانشطة الرئيسية للدولة ومصالحها الحيوية وهل سيشهد الشكل الفيدرالي للدولة تغذية جديدة للصراع بحيث يبرز الى الواجهة متغير الحقول النفطية و ايراداته و صفقاته مع اي طرف ستبرم, ومن يحق له التصرف فيها امام كل هذه التساؤلات يجد الفرد الليبي نفسه امام مسالة الوجود و العيش الكريم في دولة ريعية بامتياز تتناحر اطرافها حول الثروات و من جانب اخر و في ظل غياب المؤسسات و قوتها لا يمكن تبني النهج الفيدرالي في الحكم, كون ان هذا يساهم في انكشاف الدولة و سهولة التدخلات الخارجية فالدولة الليبية ليست الولايات المتحدة و لا الفرد الليبي امريكي و بالتالي من الصعب الاحتكام, الى هذا الشكل في ظل غياب المؤسسة الدستورية التي تقسم الصلاحيات و تعمل على ضبط سلوكياتهم بالإضافة الى متغير اخر متعلق بالثقافة السياسية و طبيعة الفرد العربي الذي لطالما اثبت لنا التاريخ انها شعوب تختكم الى العسكرة بامتياز¹

ومنه وبناء لما سبق لازال الاشكال مطروح حول مالات الوضع الليبي في ظل تزايد حجم الاطراف المتداخلة في الصراع و ما اكثرها من مغذيات الصراع, ان مسالة بناء الدولة في ليبيا لازال بعيدا فاليوم الواقع الليبي لم يخرج بعد من مرحلته الانتقالية الوضع يعرف الدولة علة انها لها طبيعة حكم انتقالي لا يكاد يقلص من فجوة الانقسام و بعث معالم الوحدة الوطنية و التاريخ شاهد على مثل هذه التجارب في قلب الانظمة الديكتاتورية التسلطية التي تقوم عبر عملية انتقائية تستهدف دول على حساب دول بناء, على اعتبارات اقتصادية نفطية بحتة كواقع العراق سابقا و الان ليبيا فما هو يا ترى افق بناء الدولة في المنطقة في ظل التداعيات الامنية و الاقليمية اللازمة.

¹ محمد السنوسي الداودي فجوة الامن و تداعيات انفجار الاوضاع في ليبيا مجلة السياسة الدولية القاهرة يوليو 2014 العدد 197 الصفحة 130

الخاتمة

خاتمة واستنتاجات:

من خلال ما تمت دراسته في الفصول الثلاثة لهذا البحث، يمكن القول أنّ موضوع بناء الدولة في ليبيا، أصبح يمثل ضرورة حيوية للمجتمع الليبي أولاً ولجميع دول الجوار ثانياً.

فرضت هذه الدراسة العودة إلى المصادر الكبرى الأساسية للعلوم السياسية للبحث في ماهية الدولة طبيعتها، وفصلت في النظريات التي فسّرت أسباب نشوئها، وخرجت بجملة من الاستنتاجات الأولية، وهي أنّ الدلالة اللغوية للدولة لمصطلح الدولة عند العرب تختلف اختلافاً جذرياً عن مثيلاتها في اللغات اللاتينية، فاللغة العربية منحت لها دلالة خاصة تقوم على مبدأ التغيير والانقلاب والتداول، بينما منحتها اللغات الأجنبية، وبخاصة اللاتينية خاصية الثبات والاستقرار، كما أنّ للدولة مفاهيم اصطلاحية مختلفة، منها ما يتأسس على الفهم القانوني المعياري الجامد ومنها ما يأخذ بعين الاعتبار تفاعلاتها السياسية والاجتماعية والثقافية.

كما أنّ الاختلاف أصبح أكثر بروزاً عند تناول النظريات المفسّرة لنشأة الدولة، فهناك نظريات تنطلق من كون الدولة ظاهرة طبيعية، كانت نتيجة لتطور مستمر في البنى الاجتماعية وأنّ الدولة ما هي إلا ضرورة مجتمعية، فهي تحقيق للغايات السامية وتجاوز للتناقضات الاجتماعية، وهو الطرح الذي يبرز في الفلسفة السياسية لأرسطو كما يبرز لدى مفكرين وفلاسفة متأخرين كالفيلسوف الألماني هيجل، بينما يرى مفكرون وفلاسفة آخرون أنّ الدولة ما هي إلا ظاهرة قسرية قائمة على مبدأ الصراع والتغلب، و حتى وإن كان وجودها ضرورة لاستتباب الأمن وتحقيق الاستقرار وفض المنازعات كما يرى المفكر العربي عبد الرحمن ابن خلدون.

وينظر إليها قسم آخر من الفلاسفة على أنّها شكل من أشكال التعاقد بين الحاكم والمحكومين، مع اختلاف واضح في طبيعة وشكل هذا التعاقد،

وينظر إليها الماركسيون بنظرة سلبية، باعتبارها جهازاً قمعياً يقوم بوظيفة الاستلاب ولا يحقق إلا مصالح الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج.

كما تطرقت الدراسة للنظريات التي فسّرت عملية بناء الدولة، وفيها تمّ إبراز التوجهين الأساسيين، الذي يؤكد فيهما الأول على المتغير المؤسسي أي يعتقد أنّ بناء الدولة يقوم أساساً على المؤسسات والبنى والتنظيمات السياسية والإدارية الصلبة والفعالة، وهو اتجاه دولتي، يرى أنّ البناء ينطلق من الأعلى أولاً، أي البنية السياسية، أمّا الاتجاه الثاني فيركّز على دور الثقافة السياسية والمحددات الاجتماعية، فهو يولي الأهمية القصوى للمتغير السوسيوثقافي.

وفي الفصل الثاني خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج الأساسية، وهي أنّ ليبيا دولة شاسعة بموارد طاقة هائلة من نفط وغاز، ولكنّها تفتقر إلى ديمغرافية كافية، فالكثافة السكانية لليبيا ضعيفة جدا. كما أنّ التركيبة الاجتماعية غير متجانسة.

عرفت ليبيا مرحلتين متميزتين للغاية، فبعد استقلالها سنة 1951 عاشت فترة الحكم الملكي التقليدية بزعامة الملك السنوسي، لتعرف في الستينيات مرحلة شديدة الاضطراب، نتيجة المد القومي التحرري و انتشار الانقلابات العسكرية في البلدان العربية، ليأتي انقلاب القذافي في الفاتح سبتمبر 1969، تتويجا لهذه الاضطرابات، حيث تأثر معمر القذافي بالنموذج المصري (ثورة الضباط الأحرار جوان 1952) ليؤسس نظاما جمهوريا يساريا تبنيّ طروحات قومية مناهضة للامبريالية الغربية، و عرفت ليبيا فيه الاستبداد و القمع و التسلّط كغيرها من الأنظمة العسكرية العربية التي تبنت الخيار الاشتراكي، و مع نزوع القذافي إلى الاستئثار بالحكم و فرض عناصر من قبيلته (القذاذفة) في كل مستويات و مجالات السياسة و الإدارة و الاقتصاد، تضاعفت محاولات الانقلاب على نظام القذافي من قبل حلفائه في ثورة الفاتح، لكنّ جميعها باءت بالفشل، وهو ما كان يؤدي دائما إلى مزيد من الاستبداد و القمع.

لا يمكن فهم طبيعة النظام السياسي الليبي بمعزل عن متغيرين اثنين أساسيين، وهما متغير القبيلة و متغير الربيع النفطي، فلقد كشفت الدراسة عن قوة تأثير هذين المتغيرين، إذ أن المجتمع الليبي مجتمع محافظ تقليدي يخضع للولاءات و الانتماءات القبلية بشكل كبير على عكس دول الجوار، فلم تتشكّل في ليبيا قيم المواطنة و الانتماء القوي للدولة، بل إنّ الليبيين ظلوا خاضعين للولاء للقبيلة على حساب الولاء للدولة، وهو في الحقيقة ما ساعد نظام القذافي على توظيفه من خلال التعامل مع أعيان و رؤوس القبائل بمنطق التوازنات القبلية و المناطقية، بحيث تبقى الكلمة الفصل في يد السلطة المركزية، وهنا نلمس الطبيعة التقليدية في ممارسة السلطة في الواقع الليبي، على الرغم من أن شعارات الدولة الليبية كانت شعارات حداثة تقدمية تحررية.

ومما زاد الطين بلة، اكتشاف النفط في ليبيا و تحولها إلى دولة ريعية، وهنا لمسنا وجهة نظرية " الدولة الريعية" في تفسير الكثير من الممارسات السياسية و الاقتصادية في ليبيا، فالربيع النفطي أدى إلى تعزيز ممارسات و سلوكيات سلبية، فهو أدى إلى ظهور سيكولوجية ريعية و انتشار ظاهرة الفساد في المجال السياسي و الاقتصادي، فلقد منحت مداخل النفط لنظام القذافي قدرة كبيرة في التحكّم في الجماهير، من خلال سياسة اجتماعية تقوم على دعم المواد الأساسية و الخدمات كالصحة و التعليم،

وهي سياسات كان القصد منها شراء السلم الاجتماعي وتحقيق الإذعان الشعبي، وفي الجهة المقابلة التمكن من تحجيم دور المعارضة السياسية بتفكيكها بواسطة شراء الذمم.

وفي الفصل الثالث حاولت الدراسة جرد مختلف الأسباب التي أدت إلى قيام التمرد العنيف المصاحب لثورات الربيع العربي، منها ما هو هيكلية مرتبط بطبيعة النظام السياسي الاستبدادي، ومنها ما هو مرحلي، أي ناتج عن استئراء الفساد وتغول النظام وظهور نزعة توريث الحكم، بطريقة مشابهة لما حدث في مصر سوريا واليمن، إذ تحولّ النظام السياسي في ليبيا إلى منحى جديد لا يختلف عن النظام الملكي المطلق.

لكنّ الأسباب الداخلية لا تكفي وحدها، لتفسير التمرد العنيف على نظام القذافي، لأنّ العوامل الخارجية كانت مؤثرة بدرجة كبيرة على مسار و نتائج هذا التمرد، حيث جاء تدخّل الحلف الأطلسي ليقضي على كل فرص نجاح نظام القذافي للاستمرار بالحكم.

لكن هذا التدخّل لم يفضي إلى الاستقرار وإرساء دعائم السلم والأمن، بل أدّى إلى مزيد من التناحر والتنازع بين مختلف الفاعلين المؤثرين في المشهد السياسي الليبي، سواء الأطراف الداخلية أو الخارجية، حيث أصبحت ليبيا مسرحا للرهانات والمصالح الدولية، مما جعل مستقبل ليبيا مرهونا بالتوازنات الإقليمية والدولية، ولو على حساب المصالح الحقيقية للشعب الليبي.

وبالرغم من تعدّد المبادرات الدولية الساعية لحل المعضلة الليبية، وبخاصة المبادرة الجزائرية، و المغربية ومؤتمر برلين إلا أن ليبيا لا زالت تعيش الفوضى والانقسام، وهذا بالنظر إلى جملة من الاعتبارات من بينها، الاستقطاب الخارجي المتمثل في النفوذ القوي لبعض الدول وقدرتها على فرض خياراتها وتصوراتها، سواء الجهات التي تدعم الحكومة الشرعية في طرابلس أو التي تدعم برلمان طبرق و مليشيات الجنرال المتقاعد حفتر.

وفي ظل هذه التجاذبات والاستقطابات الداخلية والخارجية، فإنّ مصير الدولة الليبية ومستقبلها على المدى المنظور، و المتوسط يبقى مستقبلا قاتما، و السيناريو الأكثر مطابقة لواقع ومآلات الأحداث يظل سيناريو تشاؤمي بامتياز، بل إنّ الخوف من تشرذم ليبيا وانقسامها إلى جمهوريات ثلاث مستقبلا، بالنظر إلى صعوبة تحقيق التوافق والاعتدال في مواقف الأطراف المتصارعة داخليا، و تناقض المصالح الكبير بين الأطراف الإقليمية والدولية الراعية لها.

قائمة المراجع

اولا باللغة العربية

الموسوعات و القواميس

الكيالي عبد الوهاب – محررا- موسوعة السياسة الجزء الثالث لبنان المؤسسة العربية للدراسات
1969 والنشر

اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية عربي – انكليزي

مصباح عامر معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية الجزائر المكتبة الجزائرية بوداود
2005

كتب

العروي عبد الله مفهوم الدولة الدار البيضاء المركز الثقافي العربي ط 2011

بوطالب محمد نجيب ,سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي , بيروت ,مركز دراسات الوحدة العربية
ط 2009 2

بن مسعود محمد, تاريخ ليبيا العام من القرون الاولى الى العصر الحاضر, ج 1 طرابلس المطبعة
العسكرية البريطانية 1984

دبلة عبد العالي , الدولة رؤية سوسيولوجية , القاهرة , دار الفجر للنشر والتوزيع 2004

نصر مهنا محمد ,تطور النظريات والمذاهب السياسية , القاهرة دار الفجر للنشر والتوزيع 2006

ابن خلدون ,المقدمة تحقيق عبد الله محمد الدرويش سوريا داريعرب 2004

مصطفى عمر التير الثورة الليبية مساهمة في تحليل جذور الصراع وتداعياته المركز العربي لالبحاث و
دراسة السياسة بيروت الطبعة الاولى مارس 2020

محمد جمعة الصواني يوسف ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة مركز دراسات الوحدة العربية بيروت
الطبعة الاولى سبتمبر 2013

زريق برهان فلسفة الدولة وزارة الاعلام السورية على الطباعة الطبعة الاولى 2016

- بولانتزاسن بولانتزاس نظرية الدولة ترجمة ميشيل كيلو مؤسسة ديمو للتجارة و الطباعة بيروت
الطبعة الثانية 2010
- بروشن تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969 ترجمة عماد حاتم دار الكتاب
الجديدة المتحدة لبنان 2001
- نوفل سعيد واخرون الازمة الليبية الى اين مركز دراسات الشرق الاوسط الاردن 2017
- بشارة عزمي الجيش والسياسية اشكالية نظرية ونماذج عربية المركز العربي لأبحاث ودراسة
السياسات لبنان 2017
- بوطالب محمد نجيب سيديولوجيا القبيلة في المغرب العربي بيروت مركز دراسات الوحدة العربية
الطبعة 1 2002
- حسين عدنان السيد تاريخية الدولة بين الماضي والحاضر ظروف النشأة واثارها ازمة الدولة في
الوطن العربي بيروت مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة 1 2011
- طالب محمد طالب محمد الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر دراسة مقارنة للثورة
التونسية و الليبية بيروت المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الطبعة 1 2012
- الهرماسي محمد عبد الباقي المجتمع و الدولة في المغرب العربي بيروت مركز دراسات الوحدة العربية
الطبعة 1 1987
- ولد الشيخ عبد الودود القبيلة و الدولة في افريقيا ترجمة محمد بابا ولد اشفع الدوحة مركز الجزيرة
للدراستات الطبعة 1 2013
- حجال صادق ليبيا و اشكالية بناء الدولة الامة 1951 2017 الجزائر دار الكتاب الاكاديمي 2020
- الطبري محمد بن جرير تفسير الطبري القاهرة دار الحديث 2010
- جان جاك روسو العقد الاجتماعي او مبادئ الحقوق الاساسية ترجمة عادل زعيتر الجيزة مكتبة
النافذة 2013

فرانسيس فوكوياما بناء الدولة النظام العالمي و مشكلة الحكم و الادارة في القرن الحادي و العشرين
ترجمة محمد مجاب الامام الرياض دار العبيكان للنشر 2007

رشاد القصبي عبد الغفار التطور السياسي و التحول الديمقراطي التنمية السياسية و بناء الدولة
القاهرة كلية الاقتصاد و العلوم السياسية 2006

لقبلاوي سماح عيسى جغرافيا ليبيا طرابلس مركز المناهج التعليمية و التربوية 2019 2020

بن عمور خالد محمد العيوب الجيوبوليتيكية للدولة الليبية و اثرها على انشاء التقسيمات الادارية
دراسة في الجغرافيا السياسية

المنتصف وناس الشخصية الليبية ثلوث القبيلة و الغنيمة تونس الدار المتوسطي 2014

المجلات العلمية و الدوريات

عبد الغاني الحركات الاسلامية في الوطن العربي لبنان مركز دراسات الوحدة العربية المجلد 02 2013

محمد بلاط تشريفة فاضل تأثير الارهاب و التدخل الدولي على مستقبل الدولة القومية دراسة حالة
للدولة الليبية 2011-2020 العدد 3 المجلد 1 يوليو 2020

القري احمد سيولوجيا السياسة عند ماكس فيبر الجزائر مجلة الحكمة للدراسات عدد 2 رقم 8
نوفمبر 2020

الزروق امحمد

احمد الرشيد الاقتصاد السياسي للدولة الريعية مازق الخيار الديمقراطي في ليبيا مجلة مدارات
سياسية المجلد رقم 4 العدد 2 2020

فرحاتي عمرو مباركة سليمانى التحديات الامنية في ليبيا بعد القذافي مجلة الحقوق و العلوم
السياسية العدد 05 جامعة خنشلة جانفي 2016

لبوخ محمد عملية بناء الدولة دراسة في المفهوم الغايات المرتكزات مجلة الحوار المتوسطي مجلد 9
العدد 3 ديسمبر 2018

خفاجي ريهام احمد لهوية المتخيلة للدولة العربية وتحديات الانتماءات الفرعية وتحديات الانتماءات الفرعية مجلة المستقبل العربي العدد 466 ديسمبر 2017

السنوسي محمد فجوة الامن وتداعيات انفجار الأوضاع في ليبيا مجلة السياسة الدولية القاهرة يوليو 2014 العدد 197

عموري نسيمه فيلاي الزهراء أهمية دور القبائل الليبية في بناء السلم مجلة المفكر للدراسات القانونية العدد 4 ديسمبر 2020

باللغات الأجنبية

Marc Milet t, «L. Duguit et M. Hauriou, quarante ans de controverse juridico-politique(1889-1929) » n Les juristes face au politique, (dir) ; Carlos Miguel Herera Paris, Editions Kimé, 2003,

Noam Chomsky, Les dessous de la politique de l'Oncle, trad. Jean-Marie Flémat, éditions ecosociété, Paris, 2017.

Benno Teschke, « La théorisation du système étatique westphalien : les relations internationales de l'absolutisme au capitalisme », Paris, Cahiers de recherches sociologiques, numéro 52, hiver 2012

Hussein Mahdavy, « The Patterns and Problems of Economic Development in Rentier State. The Case of Iran », M.A.Cook(ed.), Studies in Economic History of the Middle East, London, Oxford University Press, 1970

Beblawi Hazem , « The Rentier State in the Arab World », in H.Beblawi, G.Luciani(eds), The Rentier State, New York , Groom Helm, 1987

Peter Hall and Rosemary Taylor, " Political Science and the three New Institutionalisms" New York, Political Studies editions, 1996, XLIV

Chronicle of the middle East and North Africa Libya population in 23-05-2022
<https://fanack.com/libya/population-of-libya/>

مواقع الكترونية

لجنة العربية لحقوق الانسان ليبيا المعركة الاخيرة للدكتاتورية تقرير بعثة حقوقية 4 مارس 2011
HUMAN RIGHTS WATCH تقارير
<https://www.hrw.org/fr>

مي حسين عبد المنصف النظرية ونشأة الدولة
<https://www.ssrcaw.org/ar/print.art.asp?aid=352152&ac=2>

الصوافي محمد خلفان الازمة في ليبيا خارطة الصراع وتطورات ومساراته المستقبلية
<https://trendsresearch.org/ar/insight/>

Chronicle of the Middle East and North Africa Libya population in 23-05-2022
<https://fanack.com/libya/population-of-libya/>

دراسة تمهيدية عن المجتمع في ليبيا الواقع التحديات والافاق الأمم المتحدة 2020
[file:///C:/Users/PC/Downloads/challenges-prospects-libyan-economy-arabic_0%20\(1\).pdf](file:///C:/Users/PC/Downloads/challenges-prospects-libyan-economy-arabic_0%20(1).pdf)

المذكرات والرسائل العلمية

مشيش محرز كعوان سمير انعكاسات ازمة انتشار السلاح الليبي على الامن في المتوسط جامعة
مولود معمري كلية الحقوق والعلوم السياسية 2016-2017

بوشوارب كريم استراتيجية التدخل العسكري لحلف الشمال الأطلسي في المتوسط دراسة حالة
ليبيا جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي كلية الحقوق والعلوم السياسية 2016-2017